الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر –بسكرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية

دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA خلال الفترة 2020/2018

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطلبة :

رزيق نورة

شوية رفيدة

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

دردوري لحسن

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
عبد الله غالم	أستاذا	رئيسا	بسكرة
لحسن دردوري	أستاذا	مشرفا	بسكرة
نوال هاني	أستاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2021–2022

بسم الله الرحمن الرحيم

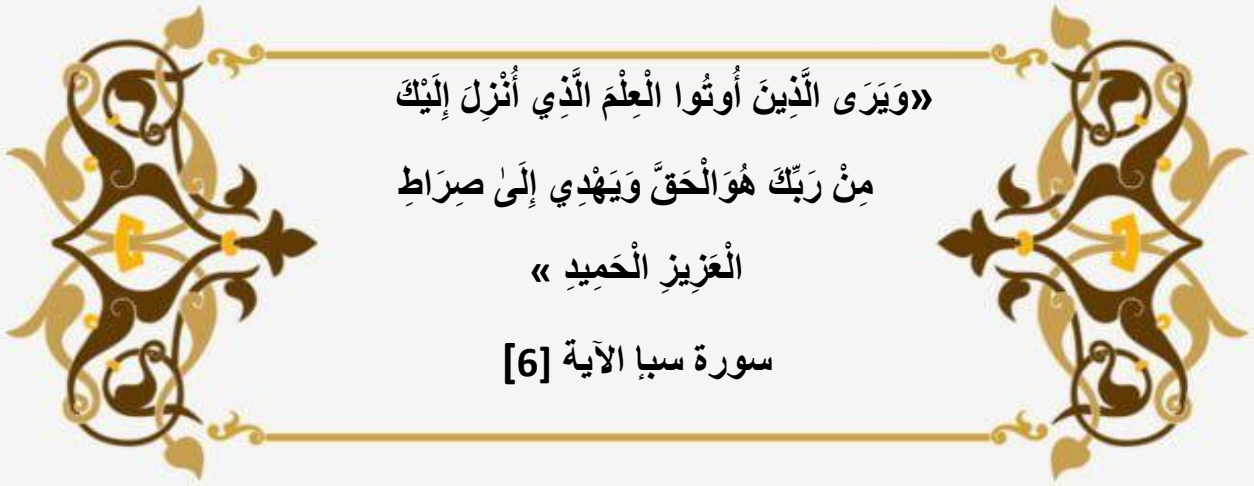

«وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ
مِنْ رَبِّكَ هُوَالْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطِ
الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ »

سورة سبإ الآية [6]

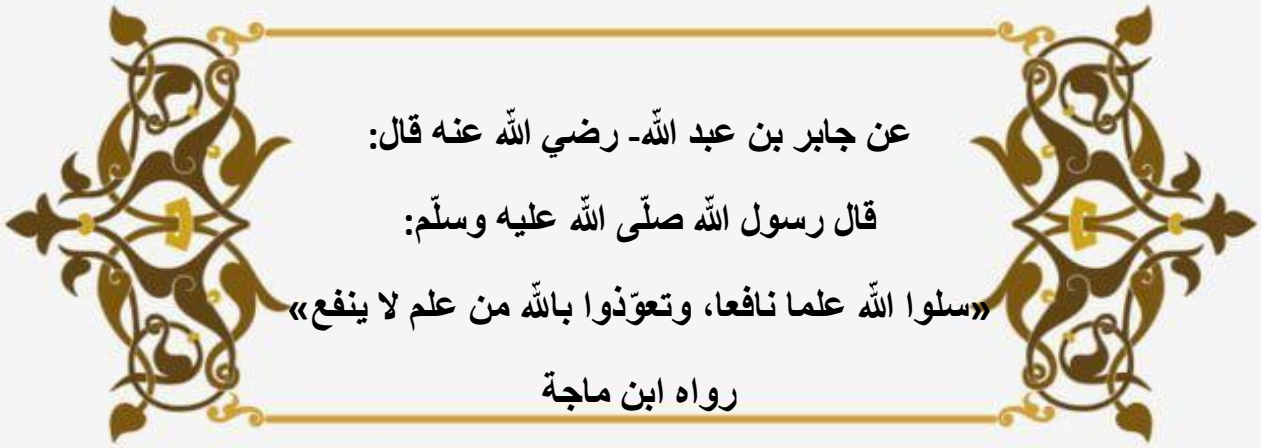

عن جابر بن عبد اللّه- رضي اللّه عنه قال:

قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم:

«سلوا اللّه علما نافعا، وتعوّذوا باللّه من علم لا ينفع»

رواه ابن ماجة

إهداء

الى من قال فيهما الرحمان " ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا"

أهدي ثمرة دراستي إلى أعز من في الوجود التي أهدتني حياة هنيئة وغرست في معنى الحب والإخلاص

التي أحاطتني بحنانها ورعايتها ودعمها وكانت دائما مثال يالأعلى وسبب نجاحي هذا ... والدتي

جميلة

إلى من حرص على مساعدتي ماديا ومعنويا إلى الذي كان لي قدوة في الحياة والسبيل الذي أنار لي

طريق ورسم لي در بالنجاح والدي سليمان

اقدم عملي هذا متمنيا لهما طول العمر وكمال الصحة والعافية.

أهدي هذا العمل إلى القلب الكبير الذي احتوانا جميعا إلى من حرم نفسه ليعطينا، وحمل همومي من أجلي ليوصلني إلى ما أنا عليه. تاج راسي وأختي العزيزة ومثلي الأعلى

سهام

إلى اخواتي الأعزاء

حبيبة , حنان , صبرينة , وحيدة , اريج

إلى كل من عشت معهم وجمعتني بهم الكلمة الطيبة والصداقة السامية والابتسامة الجريئة ألا وهم

زميلاتي

رحيمة , امينة ,يمينة ,فطيمة الزهراء , يسرى , اميرة

الى كل قسم الاقتصاد خاصة تخصص "اقتصاد نقدي وبنكي وسلامي الحار الى كل طلبة الفوج " 1 "

إلى

الأستاذ المؤطر" لحسن دروري "و"عمال مؤسسة" وحدة أغذية الأنعام".

واهدائي الى كل من يسعه قلبي ولم تسعه الورقة

نورة

إهداء

ربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، لك الحمد والشكر على نعمك وعطاياك، والشكر والثناء لك على

أن وفقتني ويسرت لي السبيل لإتمام هذا العمل .

أهدي قطاف و ثمرة جهدي هذا إلى :

إلى خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم، و أهل بيته الطيبين الطاهرين.

اعترافا بفضلها ، تصميما ورغبة في جعل اسمها مرفرفا فوق هامات الجبال الرواسي وجعله يدور في مدارات فضاء الى وطني الغالي «الجزائر

»

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها ، الى من سهرت الليالي تنير دربي ، الى نبع العطف والحنان ،إلى من حملتني وهنا على وهن،إلى السند المتين في حياتي، الى أروع امرأة في الوجود « أمي الغالية »أدامها الله لي وحفظها من كل كرب.

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة ، إلى الذي لم يبخل علي بأي شيء ، إلى من حلم أن يراني في أعلى المراتب ، إلى من أحمل اسمه بكل فخر ، إلى الذي علمني كيف يكون الصبر طريقا للنجاح فكان على الدوام سندا وقدوة ومعلما ، إلى اعظم و أعز رجل في الكون : «أبي العزيز » أطال الله في عمره.

إلى سندي في الحياة ....إلى أعمدة البيت .....إلى من لا تحلو حياتي بدونهم.....إخوتي : أمين ، عماد ، أنور

إلى فرد عائلتنا الجديد زوجة اخي عماد « عبير »

إلى صديقاتي العزيزات كل واحد باسمه.

إلى كل الأقارب والأهل.

إلى رفيقة دربي نورة التي قاسمتني في إنجاز هذا العمل المتواضع

الى كل أساتذتي الذين رافقوني من الطور الابتدائي إلى الجامعة .....إلى جميع زملاء الدراسة وفقهم الله

إلى كل زميلاتي و زملائي في سنة ثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي دفعة 2022

إلى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إلى كافة من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

«رفيدة»

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
البسملة	II
اهداء	III
شكر وعرفان	VII –VII
قائمة المحتويات	VII
قائمة الأشكال	VII –VII
قائمة الجداول	VII
قائمة الملاحق	VII
الملخص	VII
مقدمة عامة	أ– ذ
الفصل الاول : الاطار النظري للبنوك التجارية	
تمهيد	02
المبحث الاول : مفاهيم عامة حول البنوك التجارية	03
المطلب الاول : نشأة ومفهوم البنوك التجارية	03
المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي	05
المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية واهدافها	08
المبحث الثاني: موارد واستخدامات البنوك التجارية والمبادئ التي تحكم أعمالها	10
المطلب الاول : موارد البنوك التجارية	10
المطلب الثاني : استخدامات البنوك التجارية	13
المطلب الثالث : المبادئ التي تحكم أعمالها	15
خلاصة الفصل	17
الفصل الثاني :الاطار النظري لتقييم الاداء المالي	
تمهيد	19
المبحث الاول : ماهية تقييم الاداء المالي	20
المطلب الاول : الاداء المالي في البنوك التجارية	20
المطلب الثاني : تقييم الاداء المالي والعوامل المؤثرة فيه	22
المطلب الثالث : اهداف تقييم الاداء المالي واهميته في البنوك التجارية	23

المبحث الثاني : القواعد الاساسية ومراحل عملية تقييم الاداء ومجالات تقييمه في البنوك التجارية	30
المطلب الاول : القواعد الاساسية لتقييم الاداء المالي	30
المطلب الثاني : مراحل عملية تقييم الاداء المالي	26
المطلب الثالث : مجالات تقييم الاداء المالي في البنوك التجارية	28
المبحث الثالث : معايير ومؤشرات تقييم الاداء واساليبه في البنوك التجارية	25
المطلب الاول :معايير تقييم الاداء المالي	30
المطلب الثاني : مؤشرات تقييم الاداء المالي	32
المطلب الثالث : اساليب تقييم الاداء المالي	42
خلاصة الفصل	51
الفصل الثالث : دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائريCPA	
تمهيد	**59**
المبحث الاول : عرض عام لبنك القرض الشعبي الجزائريCPA	**60**
المطلب الاول :تقديم بنك القرض الشعبي الجزائريCPA	**60**
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائريCPA	**61**
المطلب الثالث : مهام البنك القرض الشعبي الجزائريCPA	**63**
المبحث الثاني : تقييم الاداء المالي لبنك CPA باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية	**64**
المطلب الاول : عرض القوائم المالية خلال الفترة 2020/2018	**64**
المطلب الثاني : تقييم الاداء المالي من خلال مؤشرات السيولة	**78**
المطلب الثالث : تقييم الاداء المالي من خلال مؤشرات الربحية	**82**
المطلب الرابع : تقييم الاداء المالي من خلال مؤشرات المخاطرة	**88**
خلاصة الفصل	**93**
خاتمة عامة	**95**
قائمة المراجع	**104**
الملاحق	**108**

قائمة الاشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبنك تجاري	07
02	مراحل عملية تقيم الاداء المالي	28
03	مكونات بطاقة الاداء المتوازن	53
04	هيكل التنظيمي للبنك القرض الشعبي الجزائريCPA	63
05	منحى تطور نسبة الرصيد النقدي للبنك القرض الشعبي الجزائري خلال فترة(2018\ 2020)	79
06	منحنى تطور نسبة النقدية لإجمالي الموجودات للبنك القرض الشعبي الجزائري خلال فترة (2018\ 2020)	80
07	منحنى تطور توظيف الاستثمار للبنك القرض الشعبي الجزائري خلال فترة (2018\ 2020)	82
08	منحنى تطور مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنك القرض الشعبي الجزائري خلال فترة(2018 2020\)	83
09	منحنى تطور مؤشر العائد على الاصول للبنك القرض الشعبي الجزائري خلال فترة (2018\ 2020)	84
10	منحنى تطور مؤشر هامش الربح للبنك القرض الشعبي الجزائري خلال فترة (2018\ 2020)	86
11	منحنى تطور منفعة الاصول للبنك القرض الشعبي الجزائري خلال فترة (2018\ 2020)	87
12	منحنى تطور مؤشر الرفع المالي للبنك القرض الشعبي الجزائري خلال فترة (2018\ 2020)	88
13	منحنى تطور مؤشر مخاطر الائتمان للبنك القرض الشعبي الجزائري خلال فترة (2018\ 2020)	90
14	منحنى تطور مخاطر السيولة للبنك القرض الشعبي الجزائري خلال فترة (2018\ 2020)	91
15	منحنى تطور مخاطر راس المال للبنك القرض الشعبي الجزائري خلال فترة (2018\ 2020)	92

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نموذج الميزانية العامة للبنك التجاري	65
02	نموذج لجدول خارج الميزانية	66
03	نموذج لجدول حساب النتائج	67
04	نموذج لجدول تدفق الخزينة	69-68
05	نموذج لجدول تغير في الأموال الخاصة	71-69
06	الرصيد النقدي لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2020/2018)	77-72
07	نسبة النقدية لإجمالي الموجودات لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2020/2018)	78
08	نسبة توظيف الاستثمار لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2020/2018)	80
09	العائد على حقوق الملكية لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2020/2018)	81
10	العائد على الأصول لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2020/2018)	83
11	هامش الربح لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2020/2018)	84
12	معدل منفعة الأصول لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2020/2018)	85
13	معدل الرفع المالي لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2020/2018)	88
14	مخاطر الائتمان لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2020/2018)	89
15	مخاطر السيولة لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2020/2018)	91
16	مخاطر رأس المال لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2020/2018)	92

قائمة الملاحق

رقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	ميزانية عامة لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال سنة 2018	108
02	جدول حسابات النتائج لبنك القرض الشعبي الجزائري	109
03	جدول تغيير في الاموال الخاصة لبنك القرض الشعبي الجزائري لسنة 2019	110
04	جدول تدفق الخزينة لبنك القرض الشعبي الجزائري	115

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى كيفية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ، وكذلك ابراز أهمية تقييم الأداء وتم إسقاط هذه الدراسة على بنك القرض الشعبي الجزائري cpa خلال الفترة 2020/2018 باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية ، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية المتمثلة في الميزانية و جدول حسابات النتائج وغيرها ، حيث تم اختيار مدى كفاءة الأداء المالي لبنك القرض الشعبي الجزائري باستخدام مؤشرات العائد والمخاطر .

وبعد إجراء تقييم البنك توصلنا أن الأداء المالي لبنك cpa كان ضعيف بشكل عام مما يعني أنه لم يكن قادر على إدارة واستثمار موجوداته المالية بالشكل الذي يؤدي الى الاسفادة القصوى منها وهذا أيضا بسبب جائحة كورونا التي أثرت على الاقتصاد بصفة عامة في الفترات الاخيرة .

الكلمات المفتاحية : تقييم الأداء المالي ، البنوك التجارية ، المؤشرات المالية ، نموذج العائد على حقوق الملكية ، بنك القرض الشعبي الجزائري cpa .

Summary:

This study aims to assess the financial performance of commercial banks as well as highlighting the importance of performance evaluation. This study was dropped on the Algerian People's Loan Bank cpa during the period 2018/2020 using the return on equity model, Based on the budget's financial lists, results calculations table and others financial performance of the Algerian People's Loan Bank was selected using return and risk indicators ..

After the bank's assessment, we found that the financial performance of CPA Bank was generally poor, meaning that it was unable to manage and invest its financial assets in a way that would make the most of them, also because of the coronavirus pandemic, which has affected the economy in general in recent periods.

Keywords: Financial Performance Assessment, Commercial Banks, Financial Indicators, Return on Equity Model, Algerian People's Loan Bank cpa.

مقدمة عامة

تمثل البنوك قطاعا مهما لما له من دور رئيسي وكبير في دعم وتنشيط الاقتصاد الوطني وتطويره وزيادة فعاليتة. فهي تمثل عصب النشاط الاقتصادي فمن خلال الاموال المودعة لديها يتم تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات، كما تلعب دور الوساطة المالية بين اصحاب الفائض واصحاب العجز المالي في الفوائض المالية , وتسعى كذلك لتحقيق أعلى عائد ممكن وبالمقابل مواجهة أخطار محتملة ستوجهها والعمل على التقليل منها.

يعتبر الاداء المالي احد المقومات المهمة في البنوك , فهو يعتبر اداة لتدارك التغيرات التي قد تحدث واظهار الأخطار فور وقوعها ,وبالتالي انذار ادارة البنك لمعالجة وتصحيح الانحرافات , ويضاف ذلك انه يعد اداة لتحفيز الإدارة والعاملين لبذل مزيد من الجهد بهدف خلق قيمة مضافة جديدة وتحقيق نتائج افضل من سابقاتها لذا تلجا البنوك لتقييمه.

لذلك حظيت موضوع تقييم الاداء المالي في البنوك التجارية اهم وابرز مواضيع في الوقت الراهن وذلك لاحتلاله ذات اهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني وذلك لما يشهده فيها العالم انهيار وافلاس العديد من الشركات الامريكية والاوروبية وكذلك في الانفتاح على العالم وتوسع المعاملات البنكية ,اذ يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالي من بين اهم الطرق التي يستخدمها المسيرون لتقييم الاداء المالي للبنوك التجارية لكونها تعكس حقيقة واقع البنوك لأنها تربط بين البنود المختلفة للقوائم المالية ,فيساعد في الكشف عن المخاطر التي من المحتمل أن يتعرض لها وعليه يعطي انذارا لا دارة البنك لمعالجة وتصحيح الاخطاء فور وقوعها , مما يزيد من كفاءة ومرد ودية البنك والتعرف على مواطن الضعف ومعالجتها

لهذا عمدت الجزائر الى اجراء العديد من الاصلاحات لتحسين مستوى اداء البنوك الجزائرية , خاصة في سنة 1990 الذي كان هدفه تهيئة البنوك للعمل وفق اليات اقتصاد السوق ثم تلته اصلاحات اخرى اهمها كانت سنة 1994, ثم سنة 2001 ...فبعد هذه الاصلاحات اخذت معظم البنوك الجزائرية استقلاليتها , فمن خلال هذه التغيرات اصبحت عملية تمويل البنوك التجارية الجزائرية من طرف بنك الجزائر غير مضمونة , لذلك اتجهت الى العمل على تحسين أدائها، محاولة بذلك تحقيق اكبر عائد باقل المخاطر ودرجة التأهل للمنافسة الاقليمية والدولية .

ولدراسة تقييم الاداء المالي في البنوك التجارية الخاصة بالجزائر , يستعان بمختلف المؤشرات التي تساعد في الحكم على فعالية وكفاءة القطاع البنكي بصفة عامة , وبصفة خاصة البنوك التجارية الخاصة بالجزائر .

وبما أن البنوك الخاصة بالجزائر هي احد المكونات القطاع البنكي , فهي تستخدم مؤشرات لتقييم ادائها المالي, من بينها مؤشر العائد والمخاطرة , وذلك من اجل اعطاء صورة لمدى قوة ملائتها المالية، وابراز نتائجها الحقيقية وذلك من خلال استخدام نموذج العائد على حقوق الملكية كنموذج لبنك القرض الشعبي الجزائري محل دراسة , ومن هنا يمكن طرح الاشكالية التالية :

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف يتم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية ؟

الأسئلة الفرعية:

1. ماهوابرز العوامل المؤثرة في ميزانية البنك التجاري؟.
2. ما هو أبرز نموذج مستعمل في تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية؟
3. ناهي ابرز العوامل المؤثرة في الوضعية المالية في CPA؟

فرضيات البحث:

وللإجابة عن الأسئلة الفرعية نعتمد على الفرضيات التالية:

1. ابرز عامل يؤثر على ميزانية البنك التجاري يتمثل في الايداعات والسحوبات.
2. ابرز نموذج يستعمل في تقييم الأداء المالي تتمثل في طريقة نموذج عائد على حقوق الملكية ROE
3. برز العوامل المؤثرة في العوامل المالية في CPA تتمثل في عوامل السياسة الاقراضية .

مبررات اختيار البحث

هناك العديد من الدوافع التي أدت الى اختيار موضوع البحث، منها ما هو ذاتي ومنه ما هو موضوعي: تمثلت في:

1. الرغبة الشخصية في معالجة الموضوع .
2. أهمية تقييم الأداء المالي والمشكلات التي تواجه البنوك التجارية .
3. توفر المراجع و وجود دراسات سابقة في هذا الموضوع.
4. للموضوع علاقة مباشرة مع التخصص المدروس.
5. امكانية القيام بدراسة حالة ميدانيا.

اهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية الموضوع في حد ذاته والذي يتطلب العديد من محاولات الإحاطة بمختلف جوانبه موضوعيا ومنهجيا، ومن جهة أخرى فان ما تعرفه البيئة المصرفية المحلية او العالمية من تحولات على العديد من الأصعدة خصوصا ما يتعلق منها بتكنولوجيات الاتصالات والاعلام الالي تفرض ضرورة البحث في هذا الموضوع في ظل معلومات البيئة الحالية بما تعرفه من تقلبات وتغيرات على مختلف المجالات، أما فيما يتعلق بأهداف الدراسة فتتمثل أهمها فيما يلي:

-معرفة مفهوم كل من الأداء المالي وتقييم الأداء واهميته في البنوك التجارية.

-التعرف على مؤشرات تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية ومدى ملامتها .

-ابراز نقاط القوة والضعف لمعالجتها ولتفاد البنوك من الأخطاء المالية مستقبلا.

منهج البحث:

تما فيما يلي عرض المنهجية المتبعة في هدا البحث:

1-المنهج المتبع:من أجل الإلمام و الإحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة و إثبات صحة الفرضيات من عدمها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري لوصف متغيري الدراسة(تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية) كما اتبع على المنهج التحليلي في الفصل التطبيقي المتعلق بالدراسة الميدانية حيث اقتصر على تحليل القوائم المالية للبنك و مختلف مؤشرات السيولة و العائد والمخاطر.

مصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات الازمة لهذا البحث بالاعتماد على مصادر أولية وأخرى ثانوية:

- **المصادر الثانوية:** تم الرجوع إلى الكتب ورسائل ومذكرات التخرج والمجلات المتخصصة والبحوث التي تبحث في موضوع الدراسة أو تتضمن بيانات أو معلومات تخدم هذه الدراسة، وذلك من أجل إعداد الجانب النظري منها؛
- **المصادر الأولوية** : :للحصول على البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة الميدانية تم الرجوع التقارير بنك القرض الشعبي الجزائري، أما للحصول على البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة التطبيقية تم اللجوء إلى المواقع الإلكترونية للبنوك محل الدراسة، وقوائمها المالية تتمثل في ميزانيات المالية للسنوات الثلاثة الأخيرة.

صعوبات البحث:

من اهم الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذا العمل الصعوبات المتعلقة بدراسة حالة , اذ واجهنا صعوبة في الحصول على المعطيات والتقارير والميزانيات الخاصة للبنك لسنوات متعددة , رغم اهميتهم بالنسبة لنا بحجة السرية , وصعوبة التنقل ايضا بحرية بين هياكلها واقسماها للتزود بالمعلومات الكافية و مما جعلنا نعتمد على المواقع الالكترونية للبنك للحصول على البيانات الازمة.

حدود البحث:

للإجابة على الاشكالية المطروحة والتوصل الى النتائج فان الدراسة ارتبطت بحدود مكانية وزمنية .

- **الحدود المكانية** :اشتملت الدراسة الميدانية على البنك القرض الشعبي الجزائري
- **الحدود الزمنية:**تم اجراء الدراسة خلال الفترة 2018\2020 للبنك القرض الشعبي الجزائري .

الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات موضوع تقييم الأداء المالي والبنوك التجارية، ومن خلال هذا المبحث يتم عرض البحوث المنجزة من قبل وهي كالآتي:

- مشعل جهز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط (2011/2010)

كان الهدف من هذه الدراسة للتعرف على مدى امتلاك سلامة مؤسسة البترول الكويتية للأليات والأساليب المناسبة في اداءها المالي التي تؤهلها للقيام بواجباتها وذلك بدراسة مقومات ومعايير الأداء المالي الجيد والتعرف على مدى توفره في المؤسسة.

واستخلص من هذه الدراسة باستخدام برنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS فهناك علاقة بين التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية، ووجود علاقة أيضا بين التعليمات والقوانين المالية وبين الأداء المالي، فيجب أن تقوم المؤسسة البترول الكويتية باعتماد التكامل في عملية التقييم بين المؤشرات المالية وغير المالية ومراجعة القدرة التنافسية للمؤسسة

- قدور نبيلة، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام آلية المقارنة المرجعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه – الطور الثالث LMD – ، تخصص مالية ومحاسبة، قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي اولحاج بالبويرة (2020)

كانت الهدف من وراء اجراء هذه الدراسة هو التعرف على موضوع تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية باستخدام آلية المقارنة المرجعية حيث ركزت على محاولة تطبيق المقارنة المرجعية بشكل سليم وصحيح لتقييم الأداء المالي لأي بنك تجاري جزائري تتوفر فيه الشروط الأساسية لبرنامج تطبيقها مقارنة بالأداءات المالية لمثيلاته خارج الوطن وذلك لتحسين اداءه والارتقاء به الى أفضل المستويات.

واستخلص من هذا البحث أن البنوك التجارية الجزائرية تتوفر على جميع الشروط الأساسية لتطبيق برنامج المقارنة المرجعية حتى في ظل وجود العديد من المعوقات والتحديات التي تعيق عملية تطبيقها في القطاع المالي بالجزائر، ومعرفة الأسباب الحقيقية لحدوثها لتصحيحها وتحسين الوضعية المالية للبنك.

- عبد اللطيف أولاد حمودة، زبيدة محسن، بن علال قاسم، قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية، مجلة الإدارة واهمية البحوث والدراسات، الجزائر، (2016/2014)

هدفت هذه الدراسة الى قياس وتقييم الأداء المالي نتيجة لما يسببه الانفتاح الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية في النظام المالي الجزائري خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض (90-10) الذي كان له تأثير مباشر على أداء البنوك لذا قياس الأداء المالي يعد أمرا هاما وهذا باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) في بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري واجراء مقارنة بين اداءهما من حيث العائد والمرد ودية والكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف ومواجهة المخاطر التي تواجه كل بنك من جهة أخرى.

وكانت نتائج هذه الدراسة هو أن بنك البركة أحسن حال مقارنة بالقرض الشعبي الجزائري لأنه تحصل على متوسط معدل العائد على حقوق الملكية اقل نسبيا وهذا النموذج يمكن للمحلل المالي أن يقيم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر وبالتالي

تعتبر عملية قياس الأداء المصرفي باستخدام العائد على حقوق الملكية لها أهمية كبيرة في معرفة مستوى الأداء المالي للبنكين قيد الدراسة.

- نعمان محصول، سراح موصوه، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية-دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال فترة 2013-2018 مجلة نماء للاقتصاد والتجارة-(2019)

تم إجراء هذه الدراسة من أجل تحقيق هدف رئيسي هو قياس وتقييم الأداء المالي لبنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2018/2013 وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية التي تهدف إلى الحكم على أداء البنك محل الدراسة، من خلال تسليط الضوء على الإطار النظري لتقييم أداء البنوك التجارية وأهميته، والاعتماد على البيانات المستخرجة من القوائم المالية للبنك.

واستخلص من هذه الدراسة تحليل قيم المؤشرات المالية المستعملة أهمها :أن البنك استطاع تحقيق معدلات ربحية جيدة تدل على كفاءته في استغلال الموارد المتاحة أمامه، كما أن البنك يتمتع بسيولة كافية تجعله بعيدا عن المخاطر على الرغم من اعتماده على نسب مديونية مرتفعة ,كما تشير أيضا نتائج الدراسة إلى أن البنك له قدرة كافية على رد الودائع لأصحابها في أي وقت ،مما يجعله في مأمن عن مواجهة مختلف المخاطر، وعليه يمكن القول بأن أداء البنك محل الدراسة جيد.

- نجوى فيلالي. تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية دراسة تطبيقية في بنك البركة فرع402 مجلد الإنسانية والاجتماعية-(2020)

تهدف هذه الدراسة التقييم الأداء المالي في المصارف إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، والتمحيص في نقاط القوة ومحاولة تعزيزها، ونقاط الضعف والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، وهذا بالاعتماد على مجموعة من الأساليب والأدوات في التقييم من بينها استخدام النسب المالية، كما انه حضي موضوعا هاما في الوقت الراهن وذلك لأنه يتطلب مجموعة من الأدوات والأساليب والتقنيات التي تسهل عملية التقييم، ومن هذه الأساليب التحليل بالاستعمال المؤشرات والنسب المالية ونموذج العائد على حقوق الملكية.

ونستخلص من موضوع تقييم أداء المصارف له أهمية كبيرة من خلال المكانة البارزة التي يحتلها الأداء في القطاع المصرفي، وتقيمها اعتمادا على عدة مؤشرات تبين سيرورة التطور الذي حققه المصرف ورسم خارطة طريق تساعد المصرف على تحقيق أهدافه، وتصحيح أخطائه وهفواته وبالتالي المضي قد مانحو النجاح والاستمرارية والتميز.

- مصطفى عوادي، منير عوادي، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، الجزائر، (2021)

كان هدف هذان الباحثان في هذه المجلة أن الاعتماد على النسب والمؤشرات المالية يعتبران أكثر استخداما في تحديد العلاقة بين بندين او أكثر من بنود القوائم المالية وذلك للوصول الى دلالة ذات معنى وتعتبر مهمة بالنسبة للمقرضين فمن خلالها يمكن معرفة إذا كان مقدور الشركة من سداد القرض في الوقت القصير او طويل الاجل.

ونستخلص انه لا يمكن تصور تحليل بيانات المؤسسة وتحديد مركزها المالي من دون التطرق الى المؤشرات المالية فهي تعتبر أداة مهمة ومفيدة في التحليل المالي إذا استخدمت بشكل فعال وبنيت على بيانات صحيحة وان يكون التحليل المالي فعالا ومفيدا وجب استخدام مختلف الأساليب والأدوات التحليلية التي تمكن من قياس مختلف جوانب الأداء.

❖ **ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة**

تعددت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تقييم الاداء المالي في البنوك ,مما يدل على الاهمية الكبيرة لهذا الموضوع فقد تناولت بعض الدراسات مواضيع تتعلق بتقييم الاداء المالي باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية ROE ونماذج احرى مثل نموذج Camails والمقارنة المرجعية وذلك بتحليل بعض المؤشرات المالية حيث تم تطبيق هذه الدراسات في مناطق مختلفة مما ادى لاختلاف النتائج المتحصل عليها , حيث تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في انها تسلط الضوء على تقييم الاداء المال في البنوك الجزائرية خاصة البنك القرض الشعبي الجزائري CPA محل الدراسة , وذلك بقياس مؤشرات نسب ومؤشرات العائد والمخاطرة وذلك انطلاقا من المعطيات الموجودة في القوائم المالية للبنك خلال الفترة الممتدة من2020/2018 التي تساعد في الحكم على فعالية وكفاءة القطاع البنكي وايضا تهدف الى ابراز نقاط القوة والضعف لمعالجة البنوك في حالة تعرضها لمختلف المخاطر التي من المحتمل التي يتعرض لها واعطاء صورة لمدى قوة ملائتها المالية .

محتوى البحث :

- **الفصل الأول** : تضمن لإطار النظري للبنوك التجارية , حيث قسم بدوره الى مبحثين فالمبحث الأول: تحدثنا فيه ماهية البنوك التجارية من مفهوم ونشأة البنوك التجارية وخصائصها وكذا هيكلها التنظيمي والوظائف والاهداف التي تسعى لتحقيقها، أما المبحث الثاني فقد تضمن موارد واستخدامات البنوك التجارية والمبادئ التي تحكم اعمالها.

- **الفصل الثاني**: تناولنا فيه الإطار النظري لتقييم الأداء المالي حيث قسم الى ثلاث مباحث المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي من تعريف والعوامل المؤثرة أما المبحث الثاني: تم عرض القواعد والمراحل الأساسية لتقييم الأداء المالي ومجالات تقييمه في البنوك التجارية أما المبحث الثالث: تحدثنا عن مختلف معايير ومؤشرات تقييم الاداء واساليبه في البنوك التجارية.
- **الفصل الثالث**: تهدف من خلاله الى مدى تطابق الجانب النظري مع الواقع العلمي لهذا قمنا بدراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPAوالتي تحدثنا فيه المبحث الاول :تم عرض عام لبنك القرض الشعبي الجزائري نشأته والهيكل التنظيمي واهدافه والمهام الذي يقوم بها , اما المبحث الثاني : تم فيه تقييم الاداء المالي لبنك القرض الشعبي الجزائري CPAمحل الدراسة باستخدام عائد على حقوق الملكية ROE من خلال مختلف المؤشرات العائد والخاطرة.

وفي الاخير نجد الخاتمة التي جاءت كتلخيص عام لما احتوته الدراسة، التي لخصنا من خلالها الى عدة نتائج من ابداء بعض التوصيات في هذا الموضوع.

الفصل الأول:

الإطار النظري للبنوك التجارية

تمهيد:

تلعب البنوك دورا هاما ورئيسيا في النشاط الاقتصادي، حيث تعمل على تجميع وتعبئة الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي، وتوجيهها في شكل قروض وسلفيات إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي ومن هنا تظهر أهمية هذه الأخيرة كونها تعتبر أداة لتوزيع النشاط الاقتصادي برأس المال النقدي اللازم له ، وهذا الأمر يتطلب تفعيلها واصلاح محيطها لزيادة كفاءتها وفعاليتها ، ولتعمل على تحقيق أهدافها و إستراتجيتها في ظل البيئة المالية و البنكية المعاصرة ، التي تتميز بالتغير السريع والتطور ، مما يحتم على البنوك ضرورة التماشي والتأقلم معها ، من خلال هذا الفصل سنتطرق الى مبحثين رئيسين وهما : المبحث الاول ويناقش مفاهيم عامة حول البنوك والبنوك التجارية ، المبحث الثاني ويناقش موارد واستخدامات الأموال في البنوك التجارية والمبادئ التي تحكم أعمالها .

المبحث الاول : مفاهيم عامة حول البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية ركيزة من ركائز الجهاز البنكي و إحدى الدعامات والقواعد الأساسية لبناء اقتصاد أي دولة، لذلك سوف نركز في هذا الاطار على ماهية هذه البنوك وذلك بعرض كل من نشأتها ، مفهومها ، خصائصها هيكلها التنظيمي بالإضافة الى وظائفها وأهدافها .

المطلب الاول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية

لقد تطورت البنوك على مر الزمن، حيث ظهرت البنوك التجارية التي كان لها دور كبير في الاقتصاديات الحديثة، لهذا فإن تركيزنا في هذا المطلب الأول سيكون منصبا حول نشأة البنوك التجارية و مفهومها.

الفرع الاول: نشأة البنوك التجارية

نشأت البنوك التجارية كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين، ولعل الصيارفة في أوربا وايطاليا بالذات هم أول من طرق هذا الباب فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيارفة بقصد حفظها مقابل ايصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك وهي إيداع الأموال وكان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الايصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل ويبقى الذهب مكدسا في خزائن الصائغ، وقد تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنوك و هي الاقراض. أما خلق النقود أو إصدارها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ (بدلا من الذهب الحقيقي) ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما أصبح الناس يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصائغ .

وقيام الصائغ بهذه الأعمال لم يأت طفرة وإنما كان نتيجة لتطور استغرق زمنا طويلا واكبه ازدياد كبير في ثقة جمهور المتعاملين مع الصائغ مما حول مؤسسته إلى النواة الأولى للبنك التجاري.

ولعل أول بنك قام كان في البندقية عام 1157 م ثم توالى ظهور البنوك بعد ذلك فظهر بنك أمستردام عام 1609 م وبنك انجلترا عام 1694 م وبنك فرنسا عام 1800. (رمضان و محفوظ، 2006، صفحة 11)

الفرع الثاني :مفهوم البنوك التجارية

أعطيت للبنوك التجارية تعاريف عديدة نذكر منها ما يلي :

التعريف الأول :

تعرف البنوك التجاري بأنها « مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا وتستخدمها في إقراض الأفراد والمشروعات ذات العجز».(الوادي ، سمحان، و سمحان، 2010)

التعريف الثاني :

«أي مؤسسة تعرض خدمات الودائع تحت الطلب ، ويمكن سحب هذه الودائع إما بواسطة الشيكات أو التحويل الإلكتروني للأموال ، وتقوم بمنح القروض وتأدية خدمات الدفع ». (حموي و اسماعيل ، 2011، صفحة 10)

التعريف الثالث :

البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقدم قروضًا قصيرة الأجل للتجارة وتخلق الأموال، وبالتالي فإن البنوك التجارية هي تلك البنوك التي تتاجر في المال والائتمان بهدف كسب الأرباح.(sinha & varshney, 2020, p. 89)

التعريف الرابع :

تعرف البنوك التجارية بأنها « مؤسسات تتلقى الودائع القابلة للسحب عند الطلب أو أجل محدد، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الاجل » . (عمارنة، 2014، صفحة 21)

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل :

هو أن البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تتلقى الودائع بمختلف أنواعها ثم تقوم بتوظيف هذه الودائع في منح القروض وذلك بهدف تحقيق الأرباح.

المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي

تأتي البنوك التجارية في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي ضمن الجهاز البنكي لدولة ما، لذلك سوف نسلط الضوء في هذا المطلب على خصائص البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي.

الفرع الاول: خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص أهمها:(محجوب ، 2011/2010، صفحة 23)

1- تمتاز البنوك التجارية بالتعدد والتنوع حسب متطلبات السوق النقدية وحجم النشاط الاقتصادي وتنوعه.

2- تهدف البنوك التجارية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح فهي بذلك تشبه المشروعات الرأسمالية.

3- تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي – إبرائية وغير إبرائية – فنقود الودائع عادة ما تكون متباينة ومتغيرة تخضع لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان، وغالبا ما تخاطب قطاعا اقتصاديا معينا (مشروعات الأعمال).

4- تخضع البنوك التجارية لرقابة البنك المركزي وتوجهاته ولا تمارس عليه أية رقابة أو تأثير.

5- تتعامل البنوك التجارية مع عدد كبير من الأفراد كما أن رؤوس أموالها تعتبر قليلة مقارنة مع حجم الأموال التي تتعامل بها.

6- تتحمل البنوك التجارية عبء المخاطرة في معاملاتها.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

يعتبر الهيكل التنظيمي الإطار لذي يحدد التركيب الداخلي لوحدات البنك، ويبين التقسيمات التنظيمية، والعناصر والوحدات الفرعية التي تقوم على إنجاز مختلف الأعمال والأنشطة التي يتطلبها تحقيق أهداف البنك، كما يوضح العلاقات بين أقسام البنك المختلفة.

ومن المتفق عليه أن البناء التنظيمي لأية مؤسسة يختلف باختلاف الأنشطة التي تمارسها تلك المؤسسة، والبيئة التي تعمل بها، ويختلف الهيكل التنظيمي في المؤسسات المالية والبنكية من بنك الى آخر باختلاف العوامل المؤثرة عل العملية التنظيمية للبنك، فهو يتأثر بصفة عامة بالعوامل والمتغيرات المحيطة بالبنك، وبقدر اختلاف درجة تأثر البنك بكل متغير من المتغيرات مقارنة بغيره من البنوك بقدر ما يكون هناك تباين في الهيكل التنظيمي بينهما. (الهاشمي ، 2010)

الشكل (1) : الهيكل التنظيمي للبنك التجاري

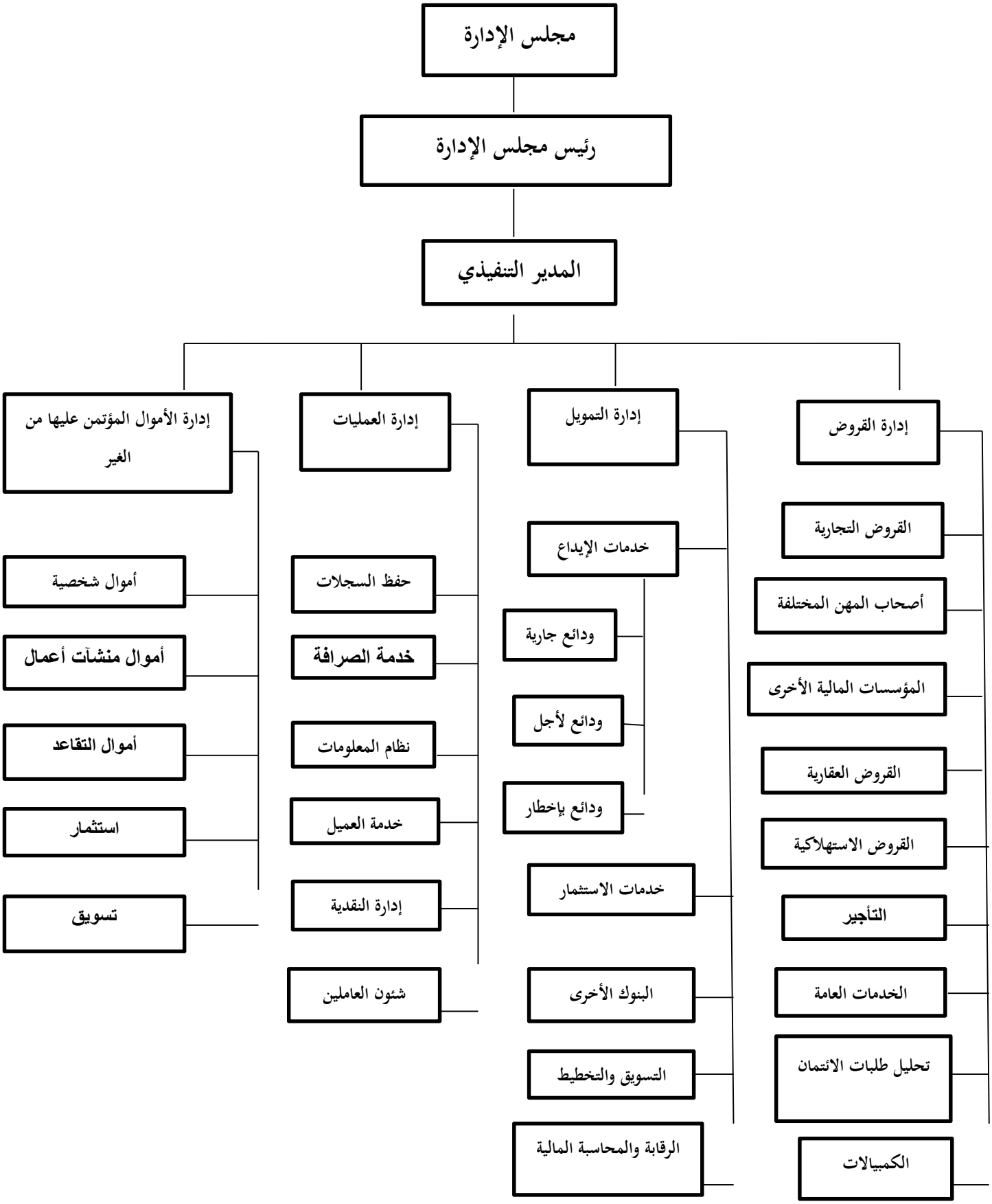

المصدر : محمد الطاهر الهاشمي ، المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، منشورات جامعة 7اكتوبر ، ليبيا الطبعة الاولى ، 2010، ص 86

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية وأهدافها

تمارس البنوك التجارية العديد من الوظائف كما تسعى الى تحقيق عدة أهداف في مقدمتها هدف تعظيم الأرباح إضافة الى تقديم التمويل الضروري للاقتصاد الوطني وهذا ما ستناوله من خلال هذا المطلب .

الفرع الأول :وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها النقدية ومنها غير النقدية ، ويمكن تقسيم هذه الوظائف الى تقليدية كلاسيكية ، وأخرى حديثة .

أولا :الوظائف التقليدية الكلاسيكية :

وتشمل : (النسور، 2012، صفحة 93)

1- قبول الودائع على اختلاف أنواعها : الودائع الجارية ، الودائع لآجل ، ودائع التوفير .

2- توظيف الموارد المالية المتاحة في البنك على شكل قروض وتسهيلات بنكية

3- خلق النقود من خلال عملية قبول الودائع و إعادة استثمارها (إقراضها).

ثانيا :الوظائف الحديثة:

و تتمثل فيما يلي : (السعودي، 2014، الصفحات 41-42)

1- تمويل ودعم المشاريع التنموية التي من شأنها خدمة المجتمع .

2- تقديم الخدمة الاستشارية للعملاء بخصوص مشاريعهم المختلفة .

3- خدمات البطاقة الائتمانية credit cardé.

4- خدمات الكمبيوتر الحديثة .

5- تأجير الخزائن الحديدية .

6- خدمة البنك الآلي.

7- الدفع نيابة عن الغير .

8- شراء وبيع الأوراق المالية لحساب العملاء.

9- فتح الاعتمادات المستندية.

10- إدارة أعمال وممتلكات العملاء .

11- تمويل الإسكان الشخصي

12- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.

الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك الى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في :

أولاً :السيولة :

تأخذ كلمة سيولة معنيين : فالأول قدرة البنك على الايفاء بمتطلبات الزبائن عبر توفير الاموال الجاهزة لدفع مستحقات الزبائن و أما المعنى الثاني فهي القدرة على تحويل الاصول الى نقد بسهولة وبدون خسائر . إذ أن البنك يعمل مع العامة وبصورة مباشرة وبالتالي فأنه يجب أن يحافظ على نسبة نقد كافية لمواجهة سحوبات المودعين.(طالب، الموسوي، و حسن، 2013)

ثانيا : الربحية :

وبما أن البنك التجارية هو منشأة مالية تسعى لتعظيم الربح. وحيث أن الربح يتحدد بالفرق بين الايرادات الكلية والتكاليف الكلية. فإن البنوك التجارية تسعى الى زيادة ايراداتها الكلية ، وذلك بتوجيه مواردها إلى الاستخدامات الأكثر ربحية ، حتى يتمكن تغطية تكاليف التشغيل الكلية. و المشكلة التي تواجهها البنوك التجارية لتحقيق هذا الهدف هي أن الاستخدامات الأكثر ربحية كالقروض وغيرها من الاستثمارات تتصف بانخفاض درجة السيولة فيها. ولكن عمل البنك يتطلب توافر درجة من السيولة في استخداماته للموارد المتاحة ، وذلك حتى يمكن مواجهة طلبات العملاء بسحب ودائعهم في أي وقت كان. وعليه فإن سياسة البنك من أجل تحقي هدف تعظيم الربح يجب أن تتم في إطار من التوازن بين هدف السيولة وهدف الربحية.(المغربي ، 2016، صفحة 82)

ثالثا: الأمان :

بصفة البنك متاجرا أموال الغير فانه من واجبه الحفاظ على هذه الأموال التي ائتمن عليها ، ويتوقف هدف الأمان بالنسبة للبنك التجاري على مدى ثقته في الاستثمار الجيد لأمواله ، فعند منحه للقرض يتوقع البنك التجاري استرداد قيمة الدين كاملة في لآجال الاستحقاق مع الحصول على فائدة محددة ، وتتوقف تلبية هذه الشروط على مدى ملاءة العميل وسمعته ، وبالتالي فهدف

الأمان بالنسبة للبنك التجاري مرتبط بالطرف الأخر ، أو بالظروف الاقتصادية الكلية في حال الاستثمارات الأخرى . (ناصري، 2020-2021، الصفحات 147-148)

المبحث الثاني: موارد واستخدامات البنوك التجارية ومبادئ التي تحكم أعمالها

تعتمد البنوك التجارية على مصادر تغذية لمباشرة نشاطها سواء بمواردها التي تعمل جاهدة لتوظيفها توظيفا رشيدا أو من خلال استخداماتها المختلفة ، لذلك سوف نركز في هذا المبحث على موارد واستخدامات البنوك التجارية بالإضافة الى المبادئ التي تحكم أعمالها.

المطلب الاول: موارد البنوك التجارية

تعتبر موارد البنك التجارية التزاما اتجاه الغير، حيث تمثل التزاماته بعناصرها المختلفة الموارد التي حصل عليها من مختلف المصادر.

ويمكن تقسيم موارد البنوك التجارية الى موارد ذاتية و موارد غير ذاتية وهي كالآتي :

الفرع الاول :الموارد الذاتية :

وتتمثل فيما يلي :

اولا : رأس المال المدفوع

ويمثل النواة الأولى لموارد البنك الذي يبدأ به نشاطه بتكوين ما يلزمه من أموال ثابتة ومستلزمات هذا النشاط وما يتطلبه من الانفاق على تسيير أعماله. ومن المعروف أن رأس المال المدفوع لا يعد ذا أهمية لموارد البنك التجاري ، وإنما تتمثل أهميته في كونه مصدراً لثقة المودعين ولتدعيم مركز البنك في علاقاته مع مراسليه بالخارج.(قريصه، 1984، صفحة 127)

ثانيا : الاحتياطات

تقتطع الاحتياطات من الأرباح لمقابلة طارئ محدد تحديدا نهائيا وقت تكوين الاحتياطي. وتفاديا لإظهار حجم الأرباح المحجوزة في حساب واحد ظهرت في المحاسبة عدة تسميات لأنواع مختلفة من الاحتياطيات فهناك الاحتياطي العام والاحتياطي القانوني واحتياطي الطوارئ وغيرها من الأسماء المختلفة التي تطلق على جزء من الأرباح يراد حجزه وإعادة استثماره في المشروع . وبصفة عامة يكون البنك أي احتياطي فيه عن طريق اقتطاع مبلغ من أرباحه السنوية وهو لذلك ملك للمساهمين.

والاحتياطات بأشكالها المختلفة تعتبر مصدرا من مصادر التمويل الداخلية وإنها من طبيعة رأس المال نفسها بمعنى انه كلما زادت الاحتياطيات زاد ضمان المودعين في البنوك للأسباب التي تم إيرادها لدى بحث رأس المال كما انه يجب عدم المغالاة في تكوينها وإلا

أصبح العائد على المجموع الأموال الممثلة لحقوق المساهمين غير مجز لهم لاستثمار أموالهم في مثل هذه المشروعات . (الصيرفي ، ادارة المصارف، 2007، صفحة 24)

ثالثا: المخصصات :

وهي المبالغ التي يتم تحميلها على إجمالي الأرباح المتحققة في نهاية الفترة المالية، بهدف مواجهه ظروف غير مرغوب فيها ، ومن الامثلة عليها مخصص الضرائب ، مخصص مكافأة نهاية الخدمة ، مخصص الديون المشكوك فيها ، ومن الجدير بالذكر هنا ، أن أرصدة هذه المخصصات لا تعتبر بكاملها موارد ، لأن بعضها يمثل التزامات على البنك ، ولكن ما تبقى من هذه الأرصدة بعد مقابلة الالتزامات الفعلية في الأغراض المخصصة من أجلها هو الذي يعتبر من موارد البنك.(بني هاني ، 2014، صفحة 218)

رابعا : الأرباح غير موزعة :

إن الاحتياطيات والمخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كأرباح إلا أن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطيات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح أسهم وقد توزع الإدارة جزءا منها وتستبقي جزءا منها على شكل أرباح غير موزعة مدورة إلا أنها تكون قابلة للتوزيع ويوزعها البنك متى شاء. (عبد الباقي ، 2015، صفحة 79)

الفرع الثاني: الموارد الغير ذاتية :

وتتمثل الموارد الغير ذاتية فيما يلي:

اولا :الودائع :

تعرف الودائع بأنها التزام بنكي بدفع مبلغ معين لشخص معين أومن ينوب عنه عند الطلب أو بعد فترة معينة من إخطار بنكي وبهذا الالتزام يكون المصرف مديناً وصاحب الوديعة (الزبون) دائناً. وتعد الودائع من أهم الموارد البنكية وتحتل مركز الصدارة بين الموارد المالية للبنك. (الحوراني و حساني، 2011-2010، صفحة 119)

ويمكن التمييز بين عدة أنواع من الودائع نذكر منها:

أ- الودائع الجارية :

الودائع الجارية (الوديعة تحت الطلب) عبارة عن مبلغ من المال يودع لدى البنك التجاري، ويتعهد هذا الأخير بدفعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة، فهي بمثابة التزام مصرفي بالدفع عند الطلب لذلك فان البنوك لا تدفع أسعار فائدة على الودائع الجارية إلا في بعض الحالات الاستثنائية كان يكون مقدار الوديعة كبيرا أو يكون بالعملة الصعبة مثلا . (براضية و محمد، 2016، صفحة 52)

ب- الودائع لآجل:

وهي اتفاق بين البنك والعميل يتم بموجبه إيداع مبلغ من النقود لدى البنك لفترة معينة منصوص عليها في الاتفاق ، ويدفع البنك فائدة تختلف وفقا لآجل استحقاق الوديعة , وعادة لا يجوز سحبها إلا في نهاية المدة المتفق عليه . (بوعبدلي ، 2015، صفحة 40)

ج- ودائع بإخطار:

«وهي تلك الودائع التي تتطلب قيام المودع بإشعار البنك بالسحب قبل وقت مناسب من تاريخ سحبها ومقابل ذلك يدفع البنك فائدة عنها» .(الافندي ، 2018، صفحة 203)

د- ودائع التوفير:

بموجب هذا النوع من الودائع يقوم البنك بفتح حساب للعميل ويمنحه دفتر توفير . وتمنح البنوك فوائد ثابتة على هذا النوع من الودائع ، ويستطيع العميل في حساب التوفير أن يسحب ويضيف في أي وقت يشاء ، وتجدر الإشارة أن البنوك تعطي فوائد على أدنى رصيد للوديعة من هذا النوع خلال المدة المحددة .(محمد ، 2020، صفحة 21)

ثانيا :الاقتراض من البنك المركزي والبنوك الاخرى :

عندما يحتاج البنك التجاري إلى سيولة يمكنه أن يقترض من البنك المركزي أو من البنوك التجارية الأخرى ، فالبنوك تحتفظ باحتياطي نقدي وبأصول أخرى على درجات مختلفة من السيولة فإذا لم تكفي هذه السيولة لمواجهة الطلبات الغير المتوقعة من الزبائن فأن البنك التجاري يلجأ للبنك المركزي ويقترض منه بضمان الأموال أو يعيد خصم الأوراق التجارية .

أحيانا تقترض البنوك من البنك المركزي في حالة رغبتنا في الائتمان بما يتفق مع ما يكون قد ظهر من نشاط تجاري متزايد وذلك عندما يرى البنك المركزي ضرورة لذلك ، وإذا كان العكس أي اذا كانت الطلبات من قبل البنوك التجارية متزايدة على الاقتراض فلا يستجيب لها البنك المركزي وذلك لتخفيض نسبة التضخم وكذلك أن النظام البنكي به قدر كافي من النقود ، وفي هذه الحالة تلجا البنوك التجارية الى بنوك تجارية أخرى التي لديها فائض نقدي او سيولة ذات درجة عالية لكي تقرضها المبالغ التي هي في حاجة إليها ، وبفضل هذه الموارد تقوم البنوك بعدة خدمات لصالحها من اجل تحقيق الأرباح اللازمة من اجل إرضاء وتلبية حاجيات الزبائن ، وكذلك لصالح الدولة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية . (مطهري ، 2011-2012، صفحة 10)

ثالثا: الاقتراض من سوق رأس المال :

يعتبر الاقتراض من سوق رأس المال من القروض طويلة الأجل ، يلجأ إليها البنك لغرض تدعيم رأس ماله وزيادة طاقاته الاستثمارية . كما تعتبر هذه القروض حماية للمودعين من المخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري. ويتمثل هذا النوع من الاقتراض إما في إصدار البنك سندات طويلة الأجل، أو من خلال اقتراض مباشر من البنك أو أي مؤسسة مالية أخرى غير البنك المركزي والبنوك التجارية. وفي كلتا الحالتين، يدفع البنك فائدة على هذه الأموال حسب آجال استحقاقها.(نجار ، 2013-2014، الصفحات 26-27)

المطلب الثاني: استخدامات البنوك التجارية

تشير الاستخدامات إلى كيفية الاستفادة من موجودات البنك التجاري، فهدف تحقيق الربحية بالنسبة للبنك التجاري يفرض عليه عدم ترك موارده النقدية عاطلة و أن يوظفها في مختلف الاستخدامات الممكنة، وبناء على ذلك فإن هذه الاستخدامات تعطي لنا فكرة واضحة عن الأوجه المختلفة لنشاط البنك التجاري .

تتمثل استخدامات البنوك التجارية فيما يلي :

الفرع الاول: الارصدة النقدية الحاضرة :

وتتمثل في السيولة النقدية الكاملة وتتخذ عدة أشكال : (الموسوي، 2014، صفحة 55)

- نقود حاضرة في خزانة البنك التجاري : حيث يحتفظ البنك التجاري بكمية من السيولة النقدية من نقود معدنية ونقود ورقية لمواجهة طلب المودعين وتسديد قيمة الشيكات المسحوبة على ودائعهم.
- أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي: حيث يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية أن تحتفظ بنسبة من قيمة الودائع لديها على شكل سيولة نقدية حاضرة في خزائن البنك المركزي . ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا لمقتضيات السياسة النقدية . ويطلق على هذه النسبة ب

(نسبة الاحتياطي القانوني).

- وهناك الأرصدة السائلة الأخرى من شيكات وحوالات و أوراق مالية يتوقع تحويلها إلى سيولة نقدية كاملة بسهولة.

الفرع الثاني : الحوالات المخصومة :

الحوالات المخصومة عبارة عن ورقة يمكن خصمها لدى البنك التجاري ، فيدفع البنك قيمة الورقة بعد اقتطاع او خصم جزء من قيمتها كعمولة له ، فالعملية عبارة عن شراء البنك التجاري للورقة التي تمثل دينا على أحد الأفراد لصالح الشخص الذي يتنازل عنها للبنك ، ومستحقة الأداء في موعد محدد لا يتجاوز عادة ثلاثة أشهر . ويدفع البنك نسبة من قيمة هذه الورقة ويحتفظ بباقي القيمة كعمولة مقابل خصم هذه الورقة لديه أي فائدة له. وهذه الفائدة تسمى بسعر الخصم.

والحوالات المخصومة عبارة عن نوعين: أولاها تسمى بالأذون الحكومية أو أذون الخزانة والنوع الثاني عبارة عن الأوراق التجارية.

وأذونات الخزانة عبارة عن السندات قصيرة الأجل التي أصدرتها الخزانة العامة واكتتب فيها البنك التجاري أو الأفراد. ومن يمتلك السند يعتبر دائنا للدولة. ويتم إجراء عملية خصم أذون الخزانة عن طريق البنوك التجارية في حالة ما إذا كان صاحبها في غير حاجة اليها ولكنه في حاجة الى قيمتها المادية. فيتوجه للبنك من أجل عرضها للبيع. ويقوم البنك التجاري بشرائها بسعر خصم ولهذا فأذونات الخزانة تدخل في أصول البنك التجاري. وبعد أن تتم عملية شراء البنك لها تصبح حوالات مخصومة للبنوك التجارية.

أما خصم الأوراق التجارية فيتم بالنسبة للكمبيالة والسند الأذني وعادة ما يتجه صاحب هذه الأوراق طالباً منه شرائها .فيقوم البنك بالشراء ودفع نسبة قيمتها لصاحبها مقابل التنازل عنها وتظهيرها لصالحه ، وباقي ثمنها يعتبر سعر خصم بالنسبة لهذه الاوراق و كفائدة للبنك مقابل شرائه لهذه الأوراق التجارية .(قناوي، 2005، الصفحات 194-195)

الفرع الثالث: الاوراق المالية :

وهي السندات الحكومية التي تصدرها الحكومة وكذا الاوراق المالية التي تصدرها الشركات والمؤسسات الانتاجية سواء كانت أسهم أو سندات وكذلك التي تصدرها شركات المرافق العامة وتتميز هذه الاوراق المالية بارتفاع سعر الفائدة المقرر عليها وهو ما يعطي البنوك فرص للاستثمار فيها مع ضمان معدل اكبر من الربح . الا أن هذه الاوراق المالية أقل سيولة من الاصول السابقة اذا يتطلب تحويلها الى نقود بعض الوقت فضلا على أن قيمتها عرضة للتقلب أي للانخفاض والارتفاع نظرا لتأثرها وارتباطها بتقلب سعر الفائدة طويل الأجل في السوق المالية وخاصة البلدان التي تنسيق فيها حجم السوق المالية تبعا لقلة المعرض من هذه الاسهم والسندات . (الخضري، 1994، صفحة 98)

الفرع الرابع: القروض والسلفيات

أن القروض والسلفيات التي تمنحها البنوك التجارية لعملائها إنما هي أكثر أنواع الأصول ربحية. فربحية البنك التجاري تتوقف على مقدار القروض والسلفيات التي يمنحها البنك لعملائه. ولكن من وجهة نظر الأمان والسيولة فإن القروض والسلفيات إنما تعتبر أصولا غير مفضلة. ولكن في هذه الحالة فإن السيولة لا تهمل كلية . فالبنوك عادة ما تعمد الى منح القروض القصيرة الأجل وذلك للعملاء من التجار والصناع الذين يحتاجون الى موارد تحويلية تفوق مقدار ما لديهم فيلجئون الى البنوك للحصول على ما يحتاجون اليه مما تزيد عن مواردهم الذاتية . وتكون هذه القروض عادة لتمويل رأس المال العامل بحيث أن مدة القرض تكون محدودة بدورة رأس المال ، وبذلك يستطيع البنك أن يجمع عاملي الربحية والسيولة . (خليل س.، 1982، صفحة 238)

المطلب الثالث: المبادئ التي تحكم أعمال البنوك التجارية

يوجد عدد من المبادئ الهامة، تلتزم بها البنوك في أداء وظائفها، وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين، وتنمية معاملاتها.

ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

الفرع الاول : الراحة والسرعة :

إن إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك ، والسرعة في الإجراءات تجعله عن عملاء هذا البنك لهذا تسعى البنوك الى توفير أكبر قدر من الراحة ، وإعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم ، لقضاء وقت الانتظار ، ومما يساعد على السرعة في إنجاز الأعمال بالبنك هو استخدام الأجهزة الآلية الحديثة التي تكفل استخراج البيانات المعقدة في لحظات ، وتحقق الدقة في تلك البيانات وتتيح الاتصالات السريعة بالفروع أو المراسلين .(حسن ، 2019، صفحة 29)

الفرع الثاني :السرية :

إن عامل السرية اهم عامل يجب أن يتوافر بين البنك والعميل فلا يجوز للبنك أن يخبر أحد عن أسرار عملائه فهذا التزام عام تقتضيه أصول المهنة ، ويستثنى الالتزام بمبدأ السرية عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانات عن أحد المتعاملين مع البنك .(جميل، 2015، صفحة 15)

الفرع الثالث :حسن المعاملة :

« أساس تحويل العميل العرضي الى عميل دائم هي طريقة المعاملة التي يلقاها في البنك من العاملين فيه فواجب البنك يهتم باختيار العاملين بعناية فائقة ويعمل على تدربهم بما يمكنهم من تقديم خدمة بنكية ممتازة الى عملائه». (جميل، 2015، صفحة 15)

الفرع الرابع: كثرة الفروع :

تسعى البنوك دائما الى توسيع أنشطتها عن طريق فتح فروع جديدة لها : وهو ما يحقق المزايا التالية : التسيير على الزبائن ظهور البنك بصفة البنك الكبير ، توزيع المخاطر ، تفادي منح عمولات لمراسلين آخرين ، مما يجعله ينقص في التكاليف .(خليل ع.، 2017، صفحة 49)

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لهذا الفصل الذي تطرقنا فيه الى الإطار النظري للبنوك التجارية نستخلص أن البنوك التجارية تعتبر أوعية تتجمع فيها الأموال في شكل ودائع ليعاد إقراضها من جديد لذوي الحاجة إليها، فضالا عن قيامها بوظائف مختلفة وتميزها بخصائص تختلف فيهم عن باقي المؤسسات المالية الأخرى، كما تعتبر فاعلية نشاطها وكفاءة أدائها، بما تتطلبه من سيولة، ربحية وأمان، من أسمى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، و تتبع عدة مصادر في تخصيص وتوزيع الأموال على أوجه الإستخدام المختلفة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لتقييم الأداء المالي

تمهيد:

يعتبر الاداء المالي ترجمة لأهداف وغايات البنوك التجارية أي انه يعد صورة لها في بيئة أعمالها، ولتحسين صورتها هذه وجب عليها العمل دائما على تحسين ادائها المالي والقيام بعملية تقييمه بصفة مستمرة، وذلك حتى تتمكن من اكتشاف الفجوات الحاصلة فيه في بداياتها لتصحيحها او تجنب مخطرها، وحتى تتمكن ايضا من معرفة ما إذا تم تحقيق أهدافه أم لا.

ويختلف تقييم الاداء من بنك لأخر وهذا حسب الغرض من التقييم ونوعية المستفيدين منه حيث يركز المودعون على السيولة والمساهمون على الربحية وعليه فلقد أصبح من لازم والضروري أكثر من أي وقت مضى أن تقوم البنوك التجارية بعمليات تقييم متكررة لأدائها المالي وذلك بسبب بيئتها او محيطها الذي يحمل في طياته فرصا ومخاطر قد تؤدي لزوالها في أي وقت وذلك لاشتداد المنافسة بين البنوك في ظل اقتصاد متغير ،اضافة الى ذلك تعدد الأطراف التي تطالب بالاستفادة من نتائج عملية التقييم.

وعلى ضوء مما سبق تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية تقييم الاداء المالي

المبحث الثاني: قواعد ومراحل الاساسية لتقييم الاداء المالي ومجالات تقييمه في البنوك التجارية

المبحث الثالث: معايير ومؤشرات تقييم الاداء المالي واساليبها في البنوك التجارية

المبحث الاول: ماهية تقييم الاداء المالي

تهدف المجتمعات الانسانية على اختلافها الى تحقيق الاستخدام الامثل لمواردها المتاحة وذلك بما يرفع معدلات نموها الاقتصادي ولهذا اعطى لمعدلات الاداء اهمية بالغة خاصة في المؤسسات الصناعية، الا أن هذه الاخيرة صعبة القياس في المؤسسات الخدمية كالبنوك مثلا بالرغم من ذلك وقد اكتسب موضوع تقييم الاداء البنوك التجارية اهمية خاصة للنظر للدور الذي تلعبه هذه البنوك في الاقتصاد القومي.

المطلب الاول: مفهوم الاداء المالي وعوامل المؤثرة

يعد الاداء المالي من أكثر ميادين قدما واستخداما لقياس وتقييم اداء المؤسسات الاقتصادية والاداء المالي في هذه الاخيرة لا يختلف عنه في البنوك فهو يقيس ويقيم اداءها ايضا، فباستقراره وثباته يساهم في توجيهها نحو المسار الافضل والصحيح، وفيما يلي سيتم استعراض لبعض تعاريفه :

الفرع الاول: مفهوم الاداء المالي

التعريف01: تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على انشاء قيمة ومجابهة مستقبل من خلال الاعتماد على ميزانيات، وجدول حسابات النتائج، والجداول الملحقة. ولكن لا من خلال ذلك أن لم يأخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي اليه المؤسسة النشطة في الدراسة. (جليلة، 2009/2008، صفحة 76)

التعريف 02: وصف لوضع البنك الحالي وتحديد دقيق للمجالات في استخدامها للوصول الى الاهداف من خلال دراسة المبيعات، الايرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة.(قدور، 2018/2019، صفحة 18)

التعريف03: مدى مساهمة الانشطة في خلق القيمة او الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الاهداف المالية باقل التكاليف المالية.(دادن و حفصي، 2011/2006، صفحة 24)

التعريف04: اداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه الى الشركة او الاسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.(زاهية و فرحات، صفحة 347)

من خلال التعريف السابقة يمكن تعريف الأداء المالي بانه تقييم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال مجموعة من الإجراءات والخطوات من اجل التحقق من مدى فاعلية الأهداف المحققة والحكم عليها، من اجل تقييم الكفاءة بين النتائج والموارد المستخدمة.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الاداء المالي

تواجه المؤسسة البنكية خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في اداء وظائفها مما يدفع بالمسيرين الى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها. وهذا ما تهدف عملية تقييم الاداء المالي حيث تسعى لمعرفة اهم المشاكل والبحث عن اسبابها، واقتراح قرارات تصحيحية، ومن اهم العوامل التي تؤثر في الاداء المالي للبنوك ما يلي: (بضياف، شماخي، و بخالد، 2018، صفحة 552)

أولا: العوامل الخارجية المؤثرة على الاداء المالي:

تتمثل هذه العوامل في:

1-الظروف الاقتصادية والسياسية

2-التشريعات القانونية والضوابط المالية

3-العامل الديني والاجتماعي

ثانيا: العوامل المؤثرة على الاداء المالي: (العوامل الداخلية)

1-الهيكل التنظيمي

2-السيولة

3-الحجم

.4-توظيف الموارد

5-التكنولوجيا

6-أرباح او خسائر القروض

حيث تسعى هذه العوامل المؤثرة على الأداء المالي سوآءا الداخلية او الخارجية الى تحقيق الأهداف المسطرة من خلال ذلك تعظيم قيمة الشركة وزيادة ثروة الملاك، ويظهر هذا من خلال تأثير أداءها المالي والتي يجب على البنوك معرفتها ومدى تأثيرها على اداءها.

الفرع الثالث: اهمية الاداء المالي

تكمن اهمية الاداء المالي في: (جنوحات و العلاسية، 2014)

1-زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره الى فرص استثمارية أكبر، ونمو وارتفاع في نسبة استخدام استغلال العمالة الموجودة.

2-انخفاض تكلفة راس المال والتي ترتبط بارتفاع قيمة المؤسسة مما يجعل الاستثمار أكثر جذب للمستثمرين والعملاء.

3-اداء تشغيلي أفضل ناجم عن تخصيص أفضل للموارد المتاحة.

4-خفض وامكانية التحكم في الازمات المالية التي تصيب المؤسسة.

5-بناء علاقة أفضل مع كل اصحاب وأطراف المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات مع كل من المجتمع المحلي والدولي.

6-تقدير المعلومات المفيدة من خلال التقارير، مما يمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب.(عباسي، 2012)

المطلب الثاني: تقييم الاداء المالي

لقد خصص هذا المطلب لعرض كل من مفهوم تقييم الأداء المالي وعناصره ومع ذكر أيضا المبادئ.

الفرع الاول: مفهوم تقييم الاداء المالي

تعريف 01: وظيفية إدارية تمثل حلقة الاخيرة من سلسلة العمل الاداري المستمر وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الادارة التأكد من ان النتائج تتحقق على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاءة.(فهد، 2009، صفحة 25)

تعريف 02: هو جمع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية متتابعة او فترة زمنية محددة عن طريق اجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الاهداف بالاستناد الى مقاييس ومعايير معينة. (الكرخي م.، 2010، صفحة 31)

تعريف03: شخيص لنقاط القوة والضعف بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات ادارة اصول وحقوق المصرف. (التجاني و فوزي، 2015، صفحة 32)

تعريف04:هو القياس للتأكد من ان الاداء المالي الفعلي يوافق معايير الاداء المحددة ويعد التقييم مطلب ضروري لكي تحقق المؤسسة اهدافها بناء على المعايير الموضوعة فهوعملية دورية تهدف الى قياس نقاط القوة والضعف من اجل تحقيق هدف محدد خططت له المنظمة مسبقا. (المطيري، 2011، صفحة 10)

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف تقييم الأداء المالي على انه عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للبنك وتحديد الكيفية التي اديرت بها موارد خلال فترة زمنية معينة.

الفرع الثاني: عناصر الاداء المالي

من اهم عناصر الاداء المالي نذكر ما يلي:

1-الكفاءة: ان الكفاءة تعني عمل الأشياء بطريقة صحيحة. كما ان جوهر الكفاءة يتمثل في تعظيم الناتج وتدني التكاليف، بمعنى اخر يمكن تمثيل الكفاءة بمعادلة يحتوي أحد طرفيها على بلوغ اقصى ناتج بتكاليف محدودة ومعينة، بينما يحتوي الطرف الاخر على بلوغ الحد المقرر نت الناتج بأقل تكلفة، وتقاس الكفاءة عادة من خلال نسبة المخرجات الى المدخلات.(المحاسنة، 2013، صفحة 111)

2-الفعالية: وتتمثل في القدرة على تحقيق اهداف البنك من خلال تحسين أداء الأنشطة المناسبة.

-كما يمكن تعريفها على انها قدرة البنك على تحقيق أهدافه الاستراتيجية مثل تعظيم حصته في السوق مقارنة بمنافسيه.(مومن، 2012، صفحة 109)

3-الانتاجية: وتتمثل في مدى جودة تجميع الموارد في المؤسسة، واستغلالها لتحقيق مجموعة من النتائج، وهي تسعى للوصول الى اعلى مستوى لأداء بأقل قدر من إنفاق للموارد. (الله، 2001، صفحة 06)

المطلب الثالث: اهداف تقييم الاداء المالي واهميته في البنوك التجارية

تستهدف عملية تقييم الاداء المالي تحقيق ما يلي:

الفرع الاول: اهداف تقييم الاداء المالي

ويهدف تقييم الأداء في مجال البنوك التجارية الى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها , وتعتبر المقارنة الزمنية والنشاطية لأداء البنك التجاري من اهم أدوات تقييم الأداء , فالمقارنة الزمنية تتم بمقارنة مؤشرات نفس البنك على مدى الفترات الزمنية الماضية وبالتالي يمكن التعرف على تطور المؤشرات خلال السلسلة الزمنية , وتبين مدى التقدم في الأداء او درجة السوء فيه , اما المقارنة بمؤشرات النشاط , فان لها أهمية خاصة , حيث تبين نقاط القوة والضعف في البنك بالنسبة للقطاع البنكي , ومن المستحيل تغيير الأداء الماضي من خلال تقييم هذا الأداء لكن يبقى هذا التقييم بمثابة الخطوة الأولى في تخطيط الأداء المستقبلي .(نعمان و سراح، 2019، الصفحات 123-124)

الفرع الثاني: اهمية تقييم الاداء المالي

تبرز اهمية تقييم الاداء في المصارف التجارية من خلال ما اورده الباحثون ويمكن اجماله في الاتي: (طالب و شيحان المشهداني، صفحة 76)

1-يساعد في الافصاح على درجة المواءمة والانسجام بين الاهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف.

2-يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الادارية عن اداء المصرف، وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني واليات تعزيزه.

3-يساعد على التنسيق بين مختلف أوجه النشاط في المنشاة حيث تتكامل إدارات المنشاة الفرعية كالإنتاج والتسويق والتمويل والافراد.(الله و الحيالي، 2015، صفحة 102)

4-تعزيز مبدا المسالة بالاستناد الى ادلة موضوعية.

وتكمن ابضا اهمية تقييم الاداء في: (عباس و عبد الامير عبد القادر، 2020، صفحة 297)

5-يعمل تقويم الاداء على رفع مستوى المنافسة من مختلف الاقسام الوحدة مما يؤدي الى تحسين مستوى الادارة فيها.

6-تقدم تقويم الاداء صورة شاملة لكافة المستويات الادارية عن أداء البنك وتعزيز دورها في الاقتصاد والاليات الازمة لهذا التعزيز.

7-يساعد تقويم الاداء على إظهار المركز الاستراتيجي للوحدة الاقتصادية وضمن إطار البيئة القطاعية التي تعمل فيها ومن ثم تحديد اولويات ومجالات التعبير الازمة لتحسين مركزها الاستراتيجي. (عباسي، 2012)

8-وسيلة عملية لمساعدة المستثمرين في مشروع معين وبقدر محدد من راس المال يتناسب مع امكانياتهم. (Mohammad 20118.blogspet.com, s.d.)

المبحث الثاني: القواعد والمراحل الاساسية لتقييم الاداء المالي ومجالات تقييمه في البنوك التجارية

تعتبر عملية تقييم الأداء من العمليات الهامة داخل المنظمة على جميع المستويات ابتداء من الإدارة العليا وانتهاء بالعاملين في الأقسام والوحدات، ولكي تتحقق عملية التقييم يتطلب وجود قواعد ومراحل يجب الالتزام بها ومجالات لتقييم اداءها في البنوك التجارية.

المطلب الاول: القواعد الاساسية لتقييم الاداء المالي

تستند عملية تقييم الاداء على عدة قواعد اساسية يمكن تلخيصها كالتالي:(الكرخي م.، 2010، الصفحات 37-38)

1-تحديد الأهداف: ان اجراء تقويم أداء اية الاقتصادية يقتضي التعرف على الاهداف التي تريد تحقيقها والتي يتعين تحديدها بشكل واضح ودقيق، مستعين بالأرقام والنسب والتوصيف الملائم كالربحية والقيمة المضافة المطلوب تحقيقها وحجم نوع السلع والخدمات التي تنتجها وغير ذلك، فالوحدة الاقتصادية لا يقتصر الامر على الهدف العام للوحدة انما تتوسع لتشمل جميع الاهداف والتي تصنف الى اهداف قصيرة الامد وبعيدة الامد واهداف رئيسية واخرى فرعية لتغطي كل قسم او معمل او خط انتاجي.

2-وضع الخطة الانتاجية: بعد استكمال تحديد اهداف المنشاة لابد من وضع خطة متكاملة لإنجاز تلك الاهداف توضح فيهت الموارد المالية والبشرية والمالية المتاحة للوحدة وتحديد مصادرها، وكيفية الحصول عليها وللأساليب الفنية والادارية والتنظيمية التي تتبعها في ادارة واستخدام هذه الموارد وطبيعة الانتاج وكيفية التسويق ونوع التقنية المستخدمة واساليب اعداد القوى العاملة وتدريبهم وقد يتطلب ذلك وضع خطط مساندة الخطة العامة, كل منها تمثل نشاط فرعي في الوحدة على ان يجري اعدادها في ضوء الاهداف العامة كل منها تمثل نشاط فرعي في الوحدة على ان يجري اعدادها في ضوء الاهداف العامة مع مراعاة درجة عالية من التنسيق والتكامل بينها وان يساهم العاملون في وضعها وان تكون واضحة مفهومة بالنسبة لهم.

3-تحديد مراكز المسؤولية: ويقصد بمركز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين ولها سلطة اتخاذ القرارات التي من شانها إدارة جزء من نشاط الوحدة الاقتصادية وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها.(الكرخي م.، 2006، صفحة 38) وعلى هذا الأساس يجب ان تحدد مسبقا مسؤولية كل مركز من العملية الإنتاجية لأجل الوقوف على مستوى الأداء في كل مركز وعائديه الانحرافات التي وقعت خلال عملية التنفيذ سواء كانت في مركز معين او مراكز عدة.

4-تحديد معايير الأداء: تتطلب اجراءات تقويم الاداء وضع معايير لهذا الغرض وهي مجموعة من المقاييس والنسب التي تقاس بها الانجازات التي حققتها المنشاة. ولقد فرضت الحاجة التي نجمت عن توسع نشاطات الوحدات الاقتصادية التي وجود مثل هذه المعايير

بعد ان كانت قليلة بمقدور الإدارة العليا متابعتها والاشراف المباشر عليها وتقييم المنجز من الاعمال فيها، اما في الوقت الحاضر فقد أصبح لزاما على الإدارة العليا ان تقسم المسؤوليات والصلاحيات على الإدارات في الفروع والاقسام.(مراكز المسؤولية) ومع تشعب تلك المسؤوليات والصلاحيات تشبعت معايير الأداء وتنوعت مما حدى بالمهتمين بهذا الموضوع التي وضع المئات من هذه المعايير والنسب لهذا الغرض , ولكن في جميع الأحوال من الضروري على اية وحدة او مركز مسؤولية ملاحظة ما يأتي عند اختيار المعايير الخاصة بها:(الدورى، 2013، صفحة 39)

ا-اختيار المعايير الأكثر تناسبا مع طبيعة النشاط والأكثر انسجاما مع الأهداف المرسومة.

ب-اختيار المعايير الأكثر وضوحا وفهما بالنسبة للعاملين.

ج-ترتيب النسب المختارة وفق أهميتها وهذا نابع مع كون ان اهداف كل وحدة تختلف عن الأخرى تبعا لطبيعة نشاطها والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها.

5-توفر جهاز مناسب لتنفيذ عملية تقويم الأداء: وهذا هو اساس العملية اذ يفترض وجود جهاز للرقابة وجمع المعلومات والمتابعة ليقوم بتسجيل النتائج التي يتمخض عنها التنفيذ باستخدامها في الاغراض المحددة التي تراها الإدارة

* ان الهدف الاساسي من عملية تقييم الاداء هو التأكد من ان الاستراتيجية موضع التنفيذ قد ساهمت في تحقيق الرسالة الخاصة واتخاذ القرار فيما يتعلق ببدائل متاحة واصدار الحكم على النتائج وفقا لبعض المحكمات التقويمية كالمعايير او المؤشرات او غيرها.

المطلب الثاني: مراحل عملية تقييم الاداء المالي

تتضمن عملية تقييم الاداء المالي في البنوك التجارية خمس مراحل مكملة لبعضها البعض غياب واحدة منها تعرقل العملية ككل ويمكن توضيحها كالتالي:

اولا: جمع المعلومات الضرورية لعملية تقييم الاداء:

تعد المعلومات مورد من الموارد الأساسية في عملية تقييم الاداء بمختلف مستوياته , فلا يمكن ان يوجد تخطيط دون معلومات , ولا يمكن ان يكون اتخاذ القرار دون توفر المعلومات ولا يمكن ان تكون رقابة دون معلومات... فالمعلومات شيء ضروري في التسيير , ولكن توفر المعلومات ليس بالشيء الكافي , بل يجب على المؤسسة ان تتحصل عليها بالجودة العالية, وفي الأوقات المناسبة فالمعلومات فضلا عن أهميتها في تقييم الأداء , فهي تعد بمختلف أنواعها من الوسائل التي تلجا اليها المؤسسة لتحسين اداءها الاقتصادي , والحصول على مزايا تنافسية وتحقيق التنافسية المستديمة للمؤسسة (عشي، 2003، صفحة 28)

ويمكن الحصول على المعلومات من ثلاث مصادر وهي: ملاحظة الشخصية، التقارير الشفوية، التقارير الكتابية.

ثانيا: قياس الاداء الفعلي:

هي المرحلة الثانية من عملية تقييم الاداء تمكن هذه المرحلة المؤسسة قياس كفاءتها وفعاليتها وذلك من خلال اختيارها لمجموعة من مؤشرات ومعايير وعليه فان قياس الاداء يهدف الى التشخيص ويمكن ان يتبنى من خلاله الانحرافات ان وجدت.

ثالثا: مقارنة الاداء الفعلي بمستويات الاداء المخطط لها:

وتتم في هذه المرحلة التحقيق من مدى الوصول الى الاهداف المخطط لها وذلك عن طريق مقارنة مؤشرات الاداة الواردة في المخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية وهذا وفق فترات زمنية دورية، فيمكن ان تكون شهرية، او تفصيلية او سنوية وربما تكون لفترات متوسطة المدى من ثلاث الى خمس سنوات وهذا بهدف اظهار مدى التطور في الاداء الفعلي للأنشطة.

رابعا: اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقويم:

في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الاهداف المخطط وان الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وان اسبابها قد حددت وان الحلول الازمة لمعالجة هذه الانحرافات

قد اتخذت وان الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الافضل في المستقبل. (طلال، 2013)(الكرخي م.، صفحة 39)

خامسا: تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:

يتم في هذه المرحلة الاخيرة من عملية تقييم الاداء المالي متابعة الاجراءات التصحيحية خاصة بالانحرافات وتزويد الادارات المسؤولة عن عملية المتابعة بالمعلومات التي تمخضت عن عمليات تصحيح الانحرافات بهدف الاستفادة منها في رسم السياسات والخطط المستقبلية للوحدة. (عباس و عبد الامير عبد القادر، 2020، صفحة 299)

الشكل رقم(02): مراحل عملية تقييم الاداء المالي

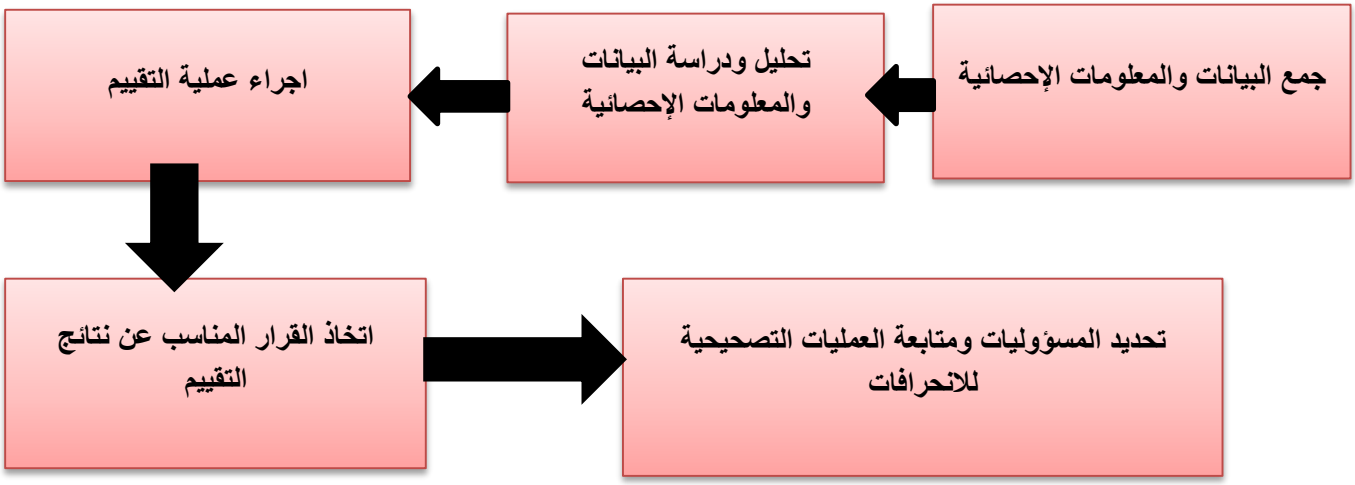

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على المرجع: نبيلة قدور، **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام الية المقارنة المرجعية**، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة اكلي الحاج بالبويرة، (2020)

المطلب الثالث: مجالات تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية

تشمل عمليات تقييم الاداء المالي السياسات التي تتخذها البنوك لتقدير مدى تحقيق الادارات المختلفة ومراكز المسؤولية الاهداف المرسومة، والوقوف على الانحرافات وتحديد اسبابها واليات التصحيح المناسبة وتشمل عملية تقييم الاداء المالي في البنوك المجالات الاتية:(قدور، 2018/2019، صفحة 26)

اولا: تقييم اداء البنك كوسيط مالي.

ويشمل هذا المجال تقييم نشاط البنك وكفاءته في تجميع الموارد واستخداماتها، اي انه يتضمن ما يأتي:(الحمد، 2006، الصفحات 84-86)

1-تقييم كفاءة البنك في تجميع الاموال:

ويتم تقييم كفاءة البنك في هذا المجال من خلال المعايير التالية:

1-1مدى قيام البنك بدعم موارده الذاتية خلال النسبة محل التقييم.

1-2مدى مساهمة البنك في تجميع الودائع التي تشكل اهم موارده.

1-3مدى مساهمة البنك في تجميع المدخرات.

1-4مدى نشاط البنك في نشر الوعي الادخاري واجتذاب عملاء جدد مع المحافظة على المدخرين الحاليين.

2-تقييم كفاءة البنك في استخدام الاموال:

ويتم الحكم على كفاءة البنك في هذا المجال من خلال المعايير الاتية: (الشفيع و حمزة بشرة، 2021، صفحة 174)

2-1مدى التغيير في البنود التي تمثل استخدامات وتوظيف الاموال في البنك

2-2نسبة كل نوع من الانشطة البنكية الى مجموع انشطة البنك.

2-3مدى كفاءة البنك في تحقيق الاهداف السياسية من خلال استخدام الأموال وتوظيفها.

ثانيا: تقييم اداء البنك كوحدة انتاجية:

ويتناول التقييم في هذا المجال نشاط البنك كنشاط انتاجي يحقق عائدا، من خلال العمليات والانشطة التي يمارسها، اي ان التقييم في هذا المجال يضم المعايير التالية:

1-مدى كفاءة البنك في تأدية انشطته المتعلقة بمكونات العملية الإنتاجية في البنك، الإيرادات والعمولات ويعتبر البنك مؤسسة متعددة المنتجات وذلك لتعدد وتنوع وتداخل أنشطتها.

2-مدى كفاءة البنك في استخدام مدخلاته ويشمل هذا الجانب نسبة المخرجات لمختلف انواع المدخلات أي تحقيق اقصى المخرجات من الموارد المتاحة او تحقيق مخرجات معينة بأدنى مدخلات ممكنة.

3-مدى مساهمة البنك في توليد المدخرات وذلك عن طريق تكوين محفظات كافية تسمح لها بتوجيه هذه المدخرات نحو تمويل المشروعات الناشئة وذلك التي ترمي الى احداث توسع في نشاطها.

ثالثا: تقييم اداء البنك من حيث الرقابة على العاملين ومراجعة الاعمال:

تقييم أداء البنك من حيث الرقابة على العاملين: ان طبيعة العمل البنكي تقتضي السرعة في العمليات الامر الذي يتطلب تفويض السلطة للمستويات الدنيا من العاملين، لذا تعتبر الرقابة خط دفاع اساسيا تستخدمه ادارة البنك في توجيه العاملين بالاتجاه الذي يحقق السياسات البنكية التي تتبناها، لذا تلجا الادارة الى اتباع العديد من الاجراءات الوقائية للوقوف دون الوقوع في جرائم الاختلاس او التقصير وذلك للتقليل من الانحرافات السالبة ومنع تكرار حدوثها بقدر الإمكان واخذها في الاعتبار عند وضع الخطط في المستقبل.

تقييم أداء البنك من حيث الرقابة على مراجعة الاعمال: ويراد به عملية فحص منظمة لإنجازات الفرد العامل من مختلف النواحي وعلى مدى فترة زمنية محددة طبقا لأسلوب متناسق وموحد (الكرخي م.، 2006، صفحة 35)لمراجعة الاعمال والتحقق من سلامة وصحة جميع التصرفات الإدارية والوقوف على حسن استغلال أداء الوحدة الاقتصادية لمصار الأموال المتاحة وكشف عن الانحرافات والتحقق من مدى سلامة اداءهم لأعمالهم، إضافة الى الوقوف على اقتصادية وحداثة الأساليب الفنية المستخدمة.(الكرخي م.، 2006، صفحة 34)

المبحث الثالث: معايير ومؤشرات تقييم الاداء المالي واساليبه في البنوك التجارية

تعد المعايير والمؤشرات المالية من اهم الاسس التي تقوم عليها عملية تقييم الاداء المالي في البنوك التجارية فنجاح هذه العملية يعتمد بدرجة كبيرة على درجة ملائمة المؤشرات وقدرتها على قياس الاداء المالي بشكل سليم، وتقييمه لكشف مختلف نقاط القوة والضعف في مركز المالي لهذه البنوك مما يساعدها في عملية اتخاذ القرارات، والوقوف على مختلف معايير

ومؤشرات تقييم الاداء المالي في البنوك التجارية، تم تقسيم هذا المبحث كالاتي:

المطلب الأول: معايير تقييم الاداء المالي وكفاءته في البنوك التجارية

تتطلب عملية تقييم الاداء المالي العديد من المعايير لغرض حساب مستوى الاداء الذي حققه البنك، والوقوف على مستوى تطور اي جانب من جوانب نشاطه ومن هنا جاء الاهتمام بدراسة هذه المعايير التي سيتم التعرف عليها في هذا المطلب:

اولا: معايير تقييم الاداء المالي في البنوك التجارية

تتمثل هذه المعايير في متابعة تغيير النسب المالية للبنك، لان الحكم عليها يعتمد على قابلية المستفيدين منها حيث توجد أربع انواع من النسب المعيارية تتمثل في:

1-المعايير التاريخية:(historial standards) وتحسب هذه النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الاداء من قبل الادارة المالية والاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.

2-المعايير المطلقة : (Absoluitéstandards) وتأخذ هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع البنوك وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في بنك معين.

3-المعايير القطاعية (Industrie standards): يستفيد المحلل المالي بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في رقابة الاداء وهي معايير تمثل متوسط (Aérage)لأداء القطاع الذي ينتمي اليه البنك، خاصة وان البنوك تتشابه في العديد من الصفات والخصائص.

4-المعايير المستهدفة:(Target or budgéter ratios)وهي نسب تستهدف ادارة البنك من خلال تنفيذ الخطط فمقارنة هذه الاخيرة بالنسبة المتحققة تبين اوجه الابتعاد بين الاداء الفعلي والمخطط وبالتالي اتخاذ الاجراءات التصحيحية الازمة.

ثانيا: المعايير المستخدمة في تقييم كفاءة الاداء المالي في البنوك التجارية

ان معايير المستخدمة في تقييم كفاءة الاداء المالي (وتعني كفاءة الأداء في الالمام بكل الجوانب الاساسية المساعدة على إنجاح العمل مثل السرعة والخبرة وطول البال وكذلك الامر المعينات على إتمام العمل اذ يتوجب تحقيق الأهداف بالموارد الموجودة وهي موارد محددة, مما يستلزم ادارتها بشكل اقتصادي يعكسه مستوى المخرجات قياسا الى المدخلات)متنوعة ومتعددة الا ان الاحسن هو اختيار انسبها التي تعبر بصدق عن مستوى الاداء بالنسبة لكل مركز من مراكز المسؤولية سوآءا كانت الاهداف يمكن قياسها كميا او بالقيمة ويمكن تلخيص هذه المعايير كالتالي:

1-كفاية راس المال: يعتبر قاعدة من النمو والتطور المستقبلي للبنك، ان احتفاظ البنوك بمستوى راس مال مناسب يؤدي الى رفع قدرة القطاع البنكي ويساهم في تعزيز الثقة به واستقرار النظام المالي ككل، ويسمح ايضا له بمواجهة المخاطر المتوقعة من خلال راس المال المتاح وذلك وفق ما تفرضه القواعد المنظمة، ويقاس بقسمة راس المال على المخاطر المرجحة

2-كفاءة الادارة: ويقصد بها قدرة الادارة على انجاز عملها بشكل امن وسليم ومتوافق مع الممارسات البنكية السليمة، من خلال الجدارة الفنية والادارية لفريق الادارة بالبنك وقدرة هذا

الفريق على التخطيط الجيد والتعامل مع المتغيرات والظروف المستجدة، وسلامة ودقة نظم وسياسات العمل.

3-القوة الإرادية للبنك: تلعب دورا هاما في عملية التقييم، حيث كشفت الاحصائيات (التي قان بها البنك المركزي) على ان محفظة القروض تولد نسبة من الايرادات في البنوك التجارية وهو ما يكسب هذه المحفظة اهمية بالغة في اداء وتقييم البنك.

ان معايير المستخدمة في تقييم كفاءة الاداء المالي (وتعني كفاءة الأداء في الالمام بكل الجوانب الاساسية المساعدة على إنجاح العمل مثل السرعة والخبرة وطول البال وكذلك الامر المعينات على إتمام العمل اذ يتوجب تحقيق الأهداف بالموارد الموجودة وهي موارد محددة, مما يستلزم ادارتها بشكل اقتصادي يعكسه مستوى المخرجات قياسا الى المدخلات)متنوعة ومتعددة الا ان الاحسن هو اختيار انسبها التي تعبر بصدق عن مستوى الاداء بالنسبة لكل مركز من مراكز المسؤولية سوآءا كانت الاهداف يمكن قياسها كميا او بالقيمة ويمكن تلخيص هذه المعايير كالتالي:

1-كفاية راس المال: يعتبر قاعدة من النمو والتطور المستقبلي للبنك، ان احتفاظ البنوك بمستوى راس مال مناسب يؤدي الى رفع قدرة القطاع البنكي ويساهم في تعزيز الثقة به واستقرار النظام المالي ككل، ويسمح ايضا له بمواجهة المخاطر المتوقعة من خلال راس المال المتاح وذلك وفق ما تفرضه القواعد المنظمة، ويقاس بقسمة راس المال على المخاطر المرجحة

2-كفاءة الادارة: ويقصد بها قدرة الادارة على انجاز عملها بشكل امن وسليم ومتوافق مع الممارسات البنكية السليمة، من خلال الجدارة الفنية والادارية لفريق الادارة بالبنك وقدرة هذا الفريق على التخطيط الجيد والتعامل مع المتغيرات والظروف المستجدة، وسلامة ودقة نظم وسياسات العمل.

3-القوة الإرادية للبنك: تلعب دورا هاما في عملية التقييم، حيث كشفت الاحصائيات (التي قان بها البنك المركزي) على ان محفظة القروض تولد نسبة من الايرادات في البنوك التجارية وهو ما يكسب هذه المحفظة اهمية بالغة في اداء وتقييم البنك.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي

يشكل تقيم الأداء المالي جزءا ومرحلة من عملية مراقبة التسيير , يتم من خلالها تقييم الإنجازات التي حققتها المنظمة مقارنة بما كانت ترغب في الوصول اليه , حيث ان هذه العملية تتطلب وجود مؤشرات مرجعية تسمح بالحكم على أداء المنظمة ومن اتخاذ الإجراءات التصحيحية التي تسمح بتحسينه ، وهذا ما سيتم التعرف عليه

الفرع الأول: النسب المستخرجة من الميزانية المالية

يتم اعداد الميزانية المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF بغرض تحديد الذمة المالية للمؤسسة حيث يتم تحليلها من خلال حساب مجموعة من النسب المالية تتمثل في:

أولا: مؤشرات الربحية

تعد هذه المؤشرات من اهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية، اذ ان هذه المؤشرات تمكن من قياس قدرة البنك التجاري على تحقيق عائد نهاءي صاف على الأموال المستثمرة، وذلك يعني ان هذه المؤشرات تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار البنوك التجارية وتوسعها، من خلال الدور الرائد والاساس للأرباح المحصلة في تحقيق النمو المستمر للبنك مما يعزز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة، وضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين على البنك التجاري.(فهد، 2009، صفحة 58)

وتندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عدة هي:

1 –نسبة هامش الربح: تستخدم هذه النسبة في قياس قدرة البنك على تحقيق ايرادات جراء الاستثمار في اصوله المنتجة. كما يفضل ان تكون النسبة موجبة وفي حال ان تكون سالبة يعني خسارة البنك، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت على قدرة الأصول المنتجة على توليد أرباحاو هامش ربح البنك.(جدو و ميهوب ، 2021، صفحة 579)

هامش الربح = (هامش الربح ÷ اجمالي الموجودات)×100%

إذ ان هامش الربح = الفوائد المحصلة –الفوائد المدفوعة

2) معدل العائد على حق الملكية: وهو النسبة بين صافي الدخل الى حقوق الملكية وهو يقيس إنتاجية حق الملكية فقط من راس مال واحتياطات وارباح غير موزعة، الا انه لا يقيس إنتاجية الأموال التي تحصل عليها المؤسسة البنكية في شكل ودائع، ويعاب عليه انه لم يأخذ الودائع في الاعتبار مع العلم انها تحسب فوائدها بمعدل اخر يقيس مدى نجاح إدارة البنك في توليد الأرباح من الودائع التي حصل عليها.

معدل العائد على حق الملكية = (صافي الأرباح بعد الضرائب÷ حق الملكية)×100%

وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان ذلك إيجابيا، والعكس صحيح ايضا(داوود، 2012، صفحة 54)

3) معدل العائد الى اجمالي الموجودات: قيس هذه النسبة صافي الدخل الذي يحصل عليه المساهمون في البنك من استثمارهم لأموالهم ويعتمد الى حد كبير على مقدار الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات ويسمى أيضابالعائد على الاستثمار لأنه المقياس لربحية كافة استثمارات البنك القصيرة والطويلة الاجل، وان ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية، وتقاس نسبة العائد على الاستثمار بتطبيق المعادلة التالية:(طالب و شيحان المشهداني، صفحة 81)

معدل العائد على اجمالي الموجودات = (صافي الربح بعد الضرائب ÷ اجمالي الموجودات)×100%

4) نسبة صافي الربح الى اجمالي الإيرادات: تبين هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها البنك التجاري بالنسبة الى اجمال الإيرادات، وزيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر الى زيادة تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة الى اجمالي

نسبة صافي الربح على اجمالي الإيرادات= (صافي الربح بعد الضرائب ÷اجمالي لإيرادات) ×100 %

5)نسبة هامش صافي العمليات التشغيلية: وتبين هذه النسبة مدى إمكانية تخفيض سعر بيع

الوحدة من المنتجات قبل ان تتحمل الخسائر كما انه يوضح مقياس ما تحققه الشركة من عائد عملياتها الإنتاجية قبل دفع الضريبة.(الكرخي م.، 2010، صفحة 106)

نسبة هامش صافي العمليات التشغيلية = الإيرادات التشغيلية – المصروفات التشغيلية

6- نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين الى صافي الأرباح: توضح هذه النسبة حجم العوائد التي يحصل عليها المساهمون من صافي الأرباح السنوية للبنك التجاري، وبذلك تكون هذه النسبة مدار اهتمام كبير من المساهمين.(قدور، 2018/2019، صفحة 32)

نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين الى صافي الأرباح = (الأرباح الموزعة على المساهمين ÷ صافي الربح بعد الضرائب) ×100%

7) معدل العائد على الودائع: يستخدم هذا المعدل في قياس كفاءة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع**Déposait**الحصول عليها ويقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المتحقق للبنك التجاري بعد دفع الضرائب.(فهد، 2009، صفحة 60)

معدل العائد على الودائع =(صافي الأرباح بعد الضرائب ÷اجمالي الودائع)×100%

8) نسبة ربحية السهم: تمثل ربحية السهم نصيب السهم العادي من صافي الذي يؤول الى حملة الأسهم العادية. اذ تشير الى مقدار صافي الدخل المكتسب لكل سهم من الأسهم العادية المصدرة للبنك.(محصول و موصو، 2019، صفحة 124)

ربحية الأسهم = (صافي الأرباح بعد الضرائب ÷ عدد الأسهم)× 100%

9) معدل التوزيعات النقدية للسهم: يبين هذا المعدل نصيب كل سهم من أسهم راس مال البنك التجاري من الأرباح الموزعة نقدا على المساهمين. وزيادة هذا المعدل تعني زيادة العوائد التي يحصل أصحاب الأسهم وبالعكس.(فهد، 2009، صفحة 60)

معدل التوزيعات النقدية للسهم =(التوزيعات النقدية على المساهمين ÷عدد الأسهم)×100%

10) نسبة اجمالي الإيرادات الى اجمالي الموجودات: يعبر هذا المعدل على قدرة الموجودات على تحقيق الإيرادات، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على تحقيق البنك لقدر كبير من الإيرادات في ظل ما توفر لديه من موجودات.

نسبة اجمالي الإيرادات الى اجمالي الموجودات =(اجمالي الإيرادات ÷ اجمالي الموجودات)×100%

11) معدل الأرباح القابلة للتوزيع على اجمالي الموجودات: يوضح هذا المعدل ربحية كل وحدة من موجودات البنك من الارباح القابلة للتوزيع. الذي يمثل صافي الربح بعد استقطاع التكاليف والضرائب الداخلية كافة.

معدل الأرباح القابلة للتوزيع على اجمالي الموجودات = (الأرباح القابلة للتوزيع ÷ اجمالي الموجودات) ×100%

12) معدل العائد على راس المال المدفوع: يمثل نصيب كل وحدة من وحدات راس المال المدفوع من الأرباح المتحققة بعد دفع الضرائب، ومقارنة هذا المعدل مع المدد الزمنية المختلفة يعطي مؤشرا لقياس التطور في العائد على راس المال المدفوع.(فهد، 2009، صفحة 61)

معدل العائد على راس المال المدفوع = (صافي الربح بعد الضرائب ÷راس المال المدفوع) × 100%

13) معدل العائد على الموارد: ان هذا المعدل يبين نصيب كل وحدة من وحدات الموارد سواء اكانت ذاتية ام خارجية، من صافي الربح المتحقق، وبذلك فان هذا المعدل يبين كفاءة البنك في تحقيق الأرباح من الموارد المتاحة

معدل العائد على الموارد = (صافي الأرباح بعد الضرائب ÷ (اجمالي الودائع + حق الملكية)) × 100 %

14) نسبة الفوائد المكتسبة الى الفوائد المستحقة: يبين هذا المؤشر نسبة الفوائد المكتسبة نتيجة لعمل البنك التجاري في منح القروض، الى الفوائد المستحقة على القروض التي حصل عليها البنك من الاخرين ' وكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على تحقيق إيرادات أكبر للبنك التجاري.

نسبة الفوائد المكتسبة الى الفوائد المستحقة =(الفوائد المكتسبة ÷ الفوائد المستحقة)× 100%

15) نسبة ربحية العامل بالبنك:يوضح هذا المؤشر ربحية العامل الواحد في البنك التجاري وزيادة هذه النسبة تعني كفاءة عنصر العمل في تحقيق الأرباح، وهذا المؤشر يفيد عند التفكير في تعيين عمالة جديدة، اذ يتعين التأكد من زيادة ربحية العامل الجديد.

نسبة ربحية العامل بالمصرف = (صافي الأرباح بعد الضرائب ÷عدد العاملين الدائمين) × 100%

يشير مفهوم السيولة الى قدرة البنك التجاري على تحويل جزء من أمواله شبه النقدية الى نقد بأقرب وقت ممكن واقل خسارة تسمح بمواجهة السحوبات , والا فان التعرض لنقص السيولة سيؤدي الى زعزعة ثقة المودعين بالبنك ' فالسيولة سمة حيوية تمتاز بها البنوك التجارية عن المؤسسات غير المالية , ففي الوقت الذي تستطيع فيه تلك المؤسسات تأجيل سداد التزاماتها ولو لبعض الوقت

لا يمكن للبنك فعل ذلك، فبمجرد إشاعة عدم توفر سيولة لدى بنك تجاري قد تؤدي الى تدافع المودعين لسحب أموالهم مما يؤدي الى افلاسه ' لذا على البنوك التجارية ان تحتفظ بجزء من أموالها بدرجة من السيولة كافية لمواجهة السحوبات العادية او الفجائية لزبائن البنك , ومن اهم النسب الأساسية لقياس السيولة نذكر :(طالب و شيحان المشهداني، صفحة 83)

1-نسبة الرصيد النقدي:

تشير هذه النسبة الى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه والواجبة الدفع في مواعيدها المحددة من النقدية المتوفرة في الصندوق ولدى البنك المركزي وأيضا لدى البنوك الأخرى , عليه ينبغي تجنب الافراط في الارتفاع في هذه النسبة او انخفاضها , لأنها اذا ارتفعت سوف ينعكس سلبا على العوائد المصرفية وذلك لعدم استغلال تلك الأموال في استثمارات يمكن ان تدر ربحا على البنك اما انخفاضها فيعرض البنك الى مشاكل كثيرة أي ان هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة , وتقاس بتطبيق المعادلة الاتية :

والمقصود بإجمالي الودائع جميع المطلوبات باستثناء راس المال الممتلك الذي يعبر عنه بالمعادلة التالية:

راس المال الممتلك: راس المال المدفوع +الاحتياطات + الأرباح المحتجزة

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق +النقد في البنك المركزي +ارصدة لدى البنوك}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\ \%$$

2-نسبة الاحتياطي القانوني:

تحتفظ البنوك عادة برصيد نقدي بدون فائدة لدى البنك المركزي يسمى بالاحتياطي القانوني و هو نسبة معينة من الودائع وعادة ما يكون البنك المركزي هو المحدد لهذه النسبة بما يتلاءم مع السياسات العامة، وعلى المصارف الالتزام بها، وقد يلجا البنك المركزي الى تغيير هذه النسبة تبعا لظروف البلد الاقتصادية، وتعد هذه النسبة من الأدوات المهمة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير في حجم الائتمان الممنوح، وان ارتفاعها يعني ارتفاع قدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية في الأوقات غير الاعتيادية. ويحتفظ بنسبة لدى البنوك على شكل نقد والغرض منها السيطرة على السيولة المعروضة للتداول. (تعليمات البنك المركزي) وتقاس بتطبيق المعادلة التالية:(قدور، 2018/2019، صفحة 35)

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\%$$

3-نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات:

تقيس هذه النسبة الموجودات السائلة لدى البنك الى اجمالي الموجودات، وتعني زيادتها ان هناك ارصدة نقدية غير عاملة مما يقلل العائد النهائي للبنك، ونقص تلك النسبة عن معدلاتها يعني مواجهة البنك لأخطار عدة مثل السحب المفاجئ وخطر التمويل وغيرها من الاخطار. وتقاس هذه النسبة بتطبيق المعادلة الاتية:

$$\text{نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية + المستحقات على البنوك}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

4 - نسبة توظيف الاستثمار:

تعكس هذه النسبة مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة المتحصلة من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وان ارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة البنك في تلبية القروض الجديدة، الا انه في ذات الوقت تدل على انخفاض قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية وتقاس بتطبيق المعادلة الاتية:

$$\text{نسبة توظيف الاستثمار} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\ \%$$

ثالثا: مؤشرات كفاية راس المال:

وظيفة راس المال الأساسية تامين وامتصاص الخسائر في حالة حدوثها بالإضافة الى انه يعتبر عنصر امان لدى المودعين ولا يوجد هناك كمعيار واحد أمثل لمدى كفاية راس المال اذ يختلف مستوى الكفاية المطلوبة بين بنك واخر وفقا لحجم البنك وطبيعة عملياته، ومن اهم هذه النسب نذكر:

1-نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول:

تقيس هذه النسبة العلاقة بين حقوق المساهمين الى اجمالي الأصول، وتبين مدى اعتماد البنك على راس ماله في تكوين الأصول، وتحسب من خلال العلاقة التالي:(محصول و موصو، 2019، صفحة 126)

$$\text{نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100\%$$

2-نسبة حقوق الملكية الى اجمال الودائع:

تشير هذه النسبة الى مقدرة البنك على رد الودائع التي حصل عليها من خلال اصوله الخاصة، وتشير كذلك الى مدى اعتماده على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، وكلما زادت

هذه النسبة زاد معها امان المودعين، تحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100\%$$

3-نسبة راس المال الممتلك الى اجمالي القروض:

توضح هذه النسبة مدى قدرة البنك على مواجهة المخاطر المتمثلة في عدم استرداد جزء من الأموال التي تم استثمارها، وتعكس هذه النسبة درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض

وتقاس هذه النسبة بتطبيق المعادلة الاتية: (طالب و شيحان المشهداني، صفحة 87)

$$\text{نسبة راس المال الممتلك الى اجمالي القروض} = \frac{\text{راس المال الممتلك}}{\text{اجمالي القروض}} \times 100 \%$$

4-نسبة راس المال الممتلك الى الاستثمار في الأوراق المالي

تعكس هده النسبة مدى قدرة البنك على مواجهة حالة الانخفاض في القيمة السوقية للأوراق المالية، وتقاس بتطبيق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة راس المال الممتلك الى الاستثمار في الأوراق المالية} = \frac{\text{راس المال الممتلك}}{\text{اجمالي الاستثمار في الأوراق المالية}} \times 100 \%$$

5- نسبة راس المال الممتلك في الاستثمار في الموجودات المرجحة بالخطر:

تبين هذه النسبة قدرة راس المال على مواجهة مخاطر الاستثمار الناشئة عن احتمال عدم الوفاء بالتزاماته في الموجودات الخطرة والمقصود بالخطرة جميع الموجودات مطروح منها النقد في الصندوق وفي المصارف الأخرى والأوراق المالية والسندات الحكومية، وتقاس بتطبيق المعادلة الاتية:

$$\text{نسبة راس المال الممتلك الى الموجودات المرجحة بالمخاطر} = \frac{\text{راس المال الممتلك}}{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر}} \times 100 \%$$

رابعا: مؤشرات توظيف الأموال Investîmes Indicateurs

تقيس هذه النسب مدى كفاءة البنك في توظيف الأموال المتاحة والعائد الذي حققه نتيجة الاستثمار في شتى المجالات، ومن بين اهم النسب التي تقيس كفاءة البنك في توظيف الأموال ويمكن تقديمها كما يأتي:(الحمداني، 2013، الصفحات 85-87)

أولا: معدل توظيف الموارد:

يقيس هذا المعدل علاقة الاستثمارات بمصادر التمويل، وما يوظفه البنك من أموال في نشاطه المالي ويمكن قياسها وفق الصيغة الاتية:

$$\text{معدل توظيف الموارد} = \frac{\text{اجمالي الاستثمارات}}{\text{اجمالي الودائع +حق الملكية}} \times 100\ \%$$

ثانيا: نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع:

تقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على توظيف الودائع في القروض، وتبين حجم الأموال التي يستخدمها البنك من الودائع الكلية، وان ارتفاع هذه النسبة تعني قدرة البنك على توظيف الأموال بشكل صحيح ويمكن قياسها على وفق الصيغة الاتية:

$$\text{نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\ \%$$

ثالثا: معدل استثمار الودائع:

يقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك على توظيف الودائع في الأوراق المالية، كما يبين طبيعة عمل سياسة البنك فيما إذا كانت توسعية ام انكماشية ويمكن قياسها وفق الصيغة الاتية:

$$\text{معدل استثمار الودائع} = \frac{\text{اجمالي الاستثمارات}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\ \%$$

رابعا: نسبة اجمالي الإيرادات الى اجمالي الاستثمارات:

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة البنك في الاستثمار، وان ارتفاع هذه النسبة تعني زيادة الإيرادات التي يحصل عليها البنك من الاستثمارات المختلفة ويمكن قياسها وفق الصيغة الاتية:

$$\text{نسبة اجمالي الإيرادات الى اجمالي الاستثمارات} = \frac{\text{اجمالي الإيرادات}}{\text{اجمالي الاستثمارات}} \times 100\ \%$$

خامسا: معدل العائد على اجمالي محفظة قروض:

يقيس هذا المعدل نسبة الفوائد المتحصلة من نشاط البنك في مجال القروض الى اجمالي القروض التي يقدمها، كما ان ارتفاع هذا المعدل يدل على تحقيق البنك لعوائد كبيرة ويمكن قياسها على وفق الصيغة الاتية:

$$\text{معدل العائد على اجمالي محفظة القروض} = \frac{\text{الفوائد المحصلة من القروض}}{\text{اجمالي القروض}} \times 100\ \%$$

الفرع الثاني: النسب المستخرجة من جدول حسابات النتائج

ان تحليل جدول حسابات النتائج يعتبر امرا أساسيا في فهم الكيفية التي شكلت بها النتيجة الصافية، كما وان الهدف من تحليل النتيجة متعدد الأوجه فهو يسمح بقياس ربحية المؤسسة (باعتبار الهدف الأساسي لوجودها) كما يتيح لمحلل المالي من تشخيص

بعض الظواهر من بينها ما هو متعلق بالخزينة والتوازن المالي ومنها ما هو متعلق بأهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة بالإضافة الى اهداف أخرى متعلقة بالمراقبة الداخلية والخارجية سوآءا من طرف المالك او المساهمين او الدائنين وغيره، ومن بين المؤشرات المستخرجة من جدول حسابات النتائج نجد:

أولا: رقم الاعمال

هو الإيرادات المتولدة عن الأنشطة الأساسية ويتحدد الحصة السوقية وتبعا لمدى سيطرة المؤسسة على الأسواق، وتختلف مكوناته باختلاف النشاط التي تؤديه المؤسسة وبشكل عام يتفرع رقم الاعمال التجاري ورقم الاعمال الإنتاجي ورقم الاعمال الخدمي ويحسب ب:(عوادي و عوادي، 2021، صفحة 362)

رقم الاعمال = المبيعات من البضائع والمنتوجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة

ثانيا: هامش الربح الإجمالي

وهو البند الذي يبين نتائج النشاط الرئيسي في المؤسسات وينتج عن طرح كلفة المبيعات من رقم الأعمال، وتحرص المؤسسات على الحصول على هامش ربح عال حتى تتمكن لاحقا من تغطية مصاريف تشغيلها ويحسب وفق العلاقة التالية: (سامي، 2011-2012، صفحة 51)

هامش الربح الإجمالي = رقم الاعمال – تكلفة المبيعات

ثالثا: انتاج السنة المالية

نجد هذا المؤشر في حسابات النتائج للمؤسسات الصناعية ويغيب في القطاعات التجارية، ويتمثل في اجمالي المنتجات المصنعة باختلاف استخداماتها، حيث يتضمن كل من المبيعات المصنعة وقيد التصنيع، الإنتاج المثبت واعانات الاستغلال، ويمكن حسابه كما يلي:(محمد، 2018-2019، الصفحات 42-43)

انتاج السنة المالية = مبيعات المنتجات +/-الإنتاج المخزن + الإنتاج المثبت + اعانات الاستغلال

رابعا: الهامش على استغلال المواد الأولية

يتمثل هذا المؤشر في الفارق بين الإنتاج والاستهلاك من المواد الأولية ويعتبر ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الصناعية ويحسب ب:(عوادي و عوادي، 2021، صفحة 363)

الهامش على استغلال المواد الأولية = انتاج السنة المالية – استهلاك من المواد الأولية

الاستهلاك من المواد الأولية = مشتريات المواد الأولية– التغير في المخزون من المواد الأولية

خامسا: القيمة المضافة

تمثل الثروة الحقيقة التي اضافتها المؤسسة مهما كان نوعها، فالقيمة المضافة تترجم ما اضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من راس المال واليد العاملة وغيرها ...الخ، وتعتبر قياسا نقديا لما اضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية، وتحسب حسب العلاقة التالية:(سامي، 2011-2012، صفحة 48)

القيمة المضافة = انتاج السنة المالية – استهلاك السنة المالية

سادسا: الفائض الإجمالي للاستغلال

يعبر هذا الرصيد عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال دورة الاستغلال بغض النظر عن سياسات التمويل، الإهتلاك والتوزيع، ويضم هذا الرصيد معلومات مفصلة عن دورة الاستغلال، لذا يعتبر رصيد هام جذا بالنسبة للتحليل المالي، ولذا يفضل استعماله عوضا عن رصيد النتيجة العملياتية. كما يرتبط هذا الرصيد بالنتيجة أكثر من ارتباطه بالخزينة، حيث يعتبر رصيد التدفقات الحقيقية دورة الاستغلال، أي الفرق بين الإيرادات المحصلة او التي ستحصل في الاجل القريب والمصاريف المسددة او التي ستدفع في الاجل القريب، أي انه يقيس الثروة المالية المحقة عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة، ويمكن حساب الفائض الإجمالي الاستغلال كما يلي:(محمد، 2018-2019، صفحة 43)

الفائض الإجمالي للاستغلال = القيمة المضافة – (أعباء المستخدمين + ضرائب والرسوم المماثلة)

الفرع الثالث: مؤشرات جدول تدفقات الخزينة

هي قائمة تقدم نوعية من المعلومات عن مصادر الأموال (التدفقات الداخلة) واستخدامات الأموال الخارجة (التدفقات الخارجة) خلال الفترة التي تعد عنها القوائم المالية للمنشئة، هذه المعلومات التي تقدمها القائمة تتصف بالاعتمادية، وهناك مجموعة من النسب المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة وهي:

أولا: نسبة تغطية الدين

تشير هذه النسبة الى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات، وهي مبينة في العلاقة التالية:

نسبة تغطية الدين = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

ثانيا: نسبة المدفوعات الازمة لتسديد فوائد الديون

تشير الى قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيء وينبئ بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة الازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون، وهي مبينة في العلاقة التالية:

نسبة المدفوعات الازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون

ثالثا: نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الى الاستحقاق المالي للديون طويلة الاجل واوراق الدفع قصيرة الاجل:

تشير هذه النسبة الى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة واستحقاقات الديون طويلة الاجل والديون واوراق الدفع قصيرة الاجل ان ارتفاع هذه النسبة يعني ان وضع السيولة جيد ولاتعاني من مشكلات تتعلق بها، وتحسب:

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الاجل واوراق الدفع قصيرة الاجل = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / استحقاقات الدين طويلة الاجل + الديون واوراق الدفع قصيرة الاجل

الفرع الرابع: نسب ومؤشرات أخرى

تسمى أيضا بنسب الاستثمار ونسب الأسهم، يلجا اليها المستثمرون في الأسواق المالية والمتعاملون فيها حتى يتسنى لهم المفاضلة بين خيارات الاستثمار المتاحة والتعرف على اتجاهاتالأسعار السوقية للأسهم في السوق المالي، وتضم النسب التالية:

أولا: عائد السهم العادي

تعتبر هذه النسبة من اهم نسب السوق التي يلجا اليها المستثمرون الحاليون والمحتملون ونظرا لأهميتها فقد طالبت المجامع والهيئات المحاسبية بالإفصاح عنها في نهاية قائمة الدخل فهي تدل على الربح الذي يتحقق عن كل سهم عادي خلال الفترة المالية ويحسب من خلال العلاقة التالية:

عائد السهم العادي = صافي الربح بعد الضريبة / عدد الأسهم العادية

ثانيا: توزيعات السهم العادي

تقوم المؤسسات باحتجاز جزء من أرباحها لذلك فان المساهمين والملاك لا يحصلون على هذا الربح بشكل كامل، وتقيس هذه النسبة المقدار النقدي الذي سيحصل عليه كل مساهم مقابل كل سهم يملكه ويهتم المساهمون بهذه النسبة بالإضافة الى المستثمرين

المحتملين بدافع الحصول على عوائد نقدية للاستثمار اتهم في الأسهم ويفضل هؤلاء الحصول علة توزيعات عالية لأسهمهم فضلا عن سعيهم للحصول على توزيعات من عام لعام حتى ولو لم تكن نسبتها عالية ويمكن حساب نصيب السهم العادي من توزيعات الأرباح النقدية:

نصيب السهم العادي =توزيعات حملة الأسهم العادية / المتوسط المرجح للأسهم العادية

ثالثا: نسبة السعر الى ربحية السهم الواحد

تسمى أيضا بمضاعف عائد السهم لأنه إذا استخرجت النسبة وجرى ضربها بأحدث قيمة للأرباح المتحققة عن الأسهم فانه يمكن للمحلل المالي الحصول على تقدير لما يجب ان تكون عليه قيمة السهم في السوق، لذلك فهي مؤشر جيد للتعرف على الاتجاهات المستقبلية لأسعار الأسهم السوقية في الأسواق المالية وتحسب ب:

نسبة السعر الى ربحية السهم العادي = سعر السهم السوقي / عائد السهم

المطلب الثالث: أساليب تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تحتل مراقبة التسيير في الوقت الراهن مكانة هامة داخل البنوك التجارية، نظرا لما تضيفه لرقابة على أداء البنوك من خصائص ومميزات في ظل الظروف الدولية السائدة، ومن خلال قدرة هذا النظام (مراقبة التسيير) على ترشيد وتوجيه البنك من خلال كشف الانحرافات ومعرفة أسبابها واقتراح الحلول الممكنة لذلك، وهذا من خلال عدة أساليب وتقنيات (رياضية وإحصائية ومحاسبية وتكنولوجية ...الخ) وعليه خصص هذا المطلب لعرض هذه الأساليب.

1-القيمة الاقتصادية المضافة:(EVA)

ظهر مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة بوصفه أداة قياس تركز على الجانب الاقتصادي وتأخذ في الاعتبار العائد والمخاطرة معا، وتستند الى إعادة صياغة المبادئ المحاسبية من خلال وضع مجموعة جديدة من القواعد محل القواعد القائمة حاليا، وهدفها هو قياس ما اذا كان صافي الدخل يفوق تكلفة راس المال وتقيس القيمة المضافة ربح البنك، وذلك بعد ان يتم اقتطاع تكلفة راس المال الذي كون هذا الربح، اذ ان احد المضامين الرئيسية للقيمة الاقتصادية المضافة كمقياس للأداء هو ان البنك يمكن ان يحقق نموا مربحا إذا قام بقبول جميع الاستثمارات التي تكون عوائدها أكبر من تكلفة راس مالها وعندما تكون القيمة الاقتصادية المضافة مساوية للصفر يفترض بالبنك ان يتوقف عن النمو حتى يتم اكتشاف استثمارات مرحة جديدة.

1-1اهمية القيمة الاقتصادية المضافة:

تلعب القيمة الاقتصادية المضافة دورا هاما في تقييم الأسهم بقيمتها العادية، حيث تكمن هذه الأهمية في:

- يوضح هذا المعيار التحسن المستمر والفعلي لثروة المساهمين.
- معيار حقيقي للأداء والتعويضات لمدراء الشركاء.
- معيار لقياس النمو الحقيقي للربحية الشركة في الاجل الطويل.
- مؤشر حقيقي لتنظيم سعر السهم في السوق.
- وسيلة للحد من مشكلة الوكالة من خلال تقريب اهتمامات المدراء وحملة الأسهم العادية
- أداة للتقييم الشامل لعملية اتخاذ القرارات الإدارية والمالية.
- معيار يخلق لغة مشتركة لجميع العاملين في الشركة في إطار الرقابة والمتابعة.

2-القيمة السوقية المضافة MVA

هو عبارة عن معيار للتقييم القيمة السوقية للأسهم، حيث تعتمد القيمة الاقتصادية المستقبلية بشكل مباشر، حيث تعبر عن لفرق بين القيمة السوقية للشركة، وراس المال المستثمر من قبل المالكين والمقترضين، في حين يمكن اعتبارها الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لحقوق المالكين.(عمار، 2011/2010، صفحة 103)

تعتبر القيمة السوقية المضافة وفق الشركة السوقية احدى الأدوات المهمة في خلق القيمة لثروة المساهمين، ولذلك فان المعيار قياس أداء جيد الشركات الناجحة يكم في تحقيق سوقية مضافة موجبة، كونها مقياس جوهري يلخص الأداء الإداري والتشغيلي لشركة وقدرتها على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين.

2-1العوامل المؤثرة في القيمة السوقية المضافة

هناك عدة عوامل رئيسية تؤثر على القيمة السوقية المضافة، حيث يمكننا تلخيصها في النقاط التالية:

1. معدلات النمو في الإيرادات وصافي الربح التشغيلي وراس المال المستثمر، ولكي تكون القيمة السوقية المضافة موجبة لابد ان تكون معدلات النمو هذه تفوق كلفة راس المال المستثمر.
2. إنتاجية الدينار المستثمر، حيث كلما زادت هذه الإنتاجية في ظل ثبات راس المال المستثمر او انخفاضه كلما زادت القيمة السوقية المضافة، خاصة في ظل انخفاض او ثبات كلفة راس المال.

3. الحد الأدنى من هامش الربح المطلوب لخلق ثروة إضافية للمساهمين.

3-بطاقة الأداء المتوازن (BSC):

إن البنوك تتأثر بالتغيرات الكبيرة في البيئة المحيطة والضغوطات التي تعاني منها الأمر الذي دفعها لتغيير أسلوب عملها في كافة المجالات وبالتالي تتغير كافة الوسائل والأدوات التي تتضمن تنفيذ الخطط والاستراتيجيات، وبالتالي تطوير أدوات وأساليب تقييم أدائها بما يتناسب مع هذه المتغيرات خاصة وأن المعايير المالية لم تعد كافية لوحدها في عملية التقييم، مما حث على البحث عن مقاييس إضافية غير مالية تعطي إجابات متعلقة بالجودة والمنافسة والعمليات، لذا تم اللجوء إلى نموذج شامل لتقييم الأداء يجمع بين المقاييس المالية وغير المالية ما يعرف ببطاقة الأداء المتوازن التي سيتم التعرف عليها من خلال التعرض إلى كل من تعريفها، أهميتها، أبعادها والمشاكل التي تواجهها.

3- 1تعريف بطاقة الأداء المتوازن:

عرفها كل من كابلان وتكنسون بطاقة الأداء المتوازن على انها أداة تتم بواسطتها ترجمة رسالة الشركة واستراتيجياتها الى اهداف ومقاييس تقوم على أربع ركائز او أربعة ابعاد رئيسية وهي:(الأداء المالي، ورضا العملاء، وكفاءة الأداء التشغيلي، والفرص التي توفرها الشركة للعاملين فيها للتعلم والنمو)، وبذلك يصبح التنافس بين الشركات قائما على أساس ما يتوافر فيها من روح المبادرة، والقدرة على الابداع والابتكار، أكثر مما هو على أساس ما لديها من أصول ثابتة وملموسة.(ماضي، 2018، الصفحات 164-165)

3-2اهمية بطاقة الأداء المتوازن:

إن أهمية بطاقة الأداء المتوازن تتبلور من خلال المنافع العديدة من استخداماتها، التي جاءت نتيجة لتوظيفها في مؤسسات مختلفة ويمكن تلخيص اهم الأهداف في الاتي:(محاد، -2011، صفحة 69)

1. انها تزود المدراء بمؤشرات السبب ومؤشرات النتيجة عن مؤسساتهم.
2. تحديد المقاييس في بطاقة الأداء المتوازن يمثل الدافع الأساسي للأهداف الاستراتيجية للمؤسسة ومتطلبات المنافس.
3. تجمع بتقرير واحد العديد من العناصر المتفرقة لبرامج العمل التنافسية مثل التوجه نحو بالعملاء، تدنية وقت الاستجابة، تحسين النوعية، تأكيد العمل الجماعي، تقليل وقت طرح المنتجات الجديدة والإدارة على المدى البعيد.
4. تترجم الرؤية الاستراتيجية.
5. تعمل على إيجاد تعامل بين الأهداف ومقاييس الأداء.

6. المبادرة بالتنسيق الاستراتيجي.

7. تعطي الإدارة صورة شاملة عن طبيعة العمليات لمختلف الاعمال.

3- 3مكونات بطاقة الأداء المتوازن:

❖ تضم بطاقة الأداء المتوازن عناصر أساسية تتبلور من خلالها الية عمل هذه البطاقة وهي:(محاد، -2011، الصفحات 72-73)

1-الرؤية المستقبلية (Future vision): والتي تتألف من مجمل الأفعال والإجراءات المهمة لتحقيق الأهداف او خطط تحقيق الأهداف التي قامت المؤسسة بتحديدها.

2-الاستراتيجية (Stratégie): والتي تتألف من مجمل الأفعال والإجراءات المهمة لتحقيق الأهداف او خذ تحقيق الأهداف التي قامت المؤسسة بتحديدها.

3-المنظور (Perspective): مكون يدفع باتجاه تبني استراتيجية معينة وفق تحليل لمؤشرات مهمة في هذا المنظور، او المكون ومن ثم العمل على تنفيذ الاستراتيجية للوصول الى مؤشرات الواردة في المنظور وهي، المنظور المالي، ومنظور العملاء، ومنظور العمليات الداخلية، ومنظور التعلم والنمو، والمنظور هو عنصر رئيسي في الاستراتيجية.

4-الأهداف(Objectives): ان الهدف بيان عرض (معنى) الاستراتيجية وهو يبين كيفية القيام بتنفيذ الاستراتيجية المعتمدة، ويعبر عنها بالمستويات المحددة والقابلة للقياس لتحقيق الاستراتيجية.

5-المقاييس (Mesures): تعكس قياس أداء التقدم باتجاه الأهداف، ويفترض ان يكون المقياس ذو طابع كمي، وتوصل القياسات الى الاعمال المطلوبة لتحقيق الهدف، ويصبح الكشف الممكن وضعه على شكل فعل لكيفية تحقيق الأهداف الاستراتيجية، فالمقاييس ماهي الا تنبؤات عن الأداء المستقبلي وهذه المقاييس هي التي تدعم تحقيق الأهداف.

6-المستهدفات(Targettes): والتي تمثل البيانات والتصورات الكمية لمقاييس الأداء في وقت ما في المستقبل.

7-ارتباطات السبب والنتيجة (Cause § Effet Linkages): والتي تعبر عن علاقات الأهداف احداهما بالأخر، ويتم في ظل هذه العلاقة تحديد مؤشر لقياس الهدف في ضوء المخرجات التي تمت كنتيجة للمجهود المبذول في أداء العمل المسبب في حدوث هذه النتيجة.

8-المبادرات الاستراتيجية(Stratégique Initiatives) : هي برامج عمل توجه الأداء الاستراتيجي وتسهل عملية التنفيذ والانجاز على المستويات التنظيمية الدنيا، وحيث تسجل فيه المبادرات او الأشياء التي سنقوم بها لتحقيق الهدف مثلا قد يكون الهدف زيادة رضاء العملاء عن مستوى الخدمة فيكون المؤشر هو نتيجة استقصاء ربع سنوي (مثلا) يقيس رضاء العملاء عن الخدمة، وقد تكون هناك مبادرة اخرى مثل تحسين مظهر العاملين او تدريب العاملين على التعامل مع العملاء او غير ذلك

الشكل رقم (03): مكونات بطاقة الأداء المتوازن

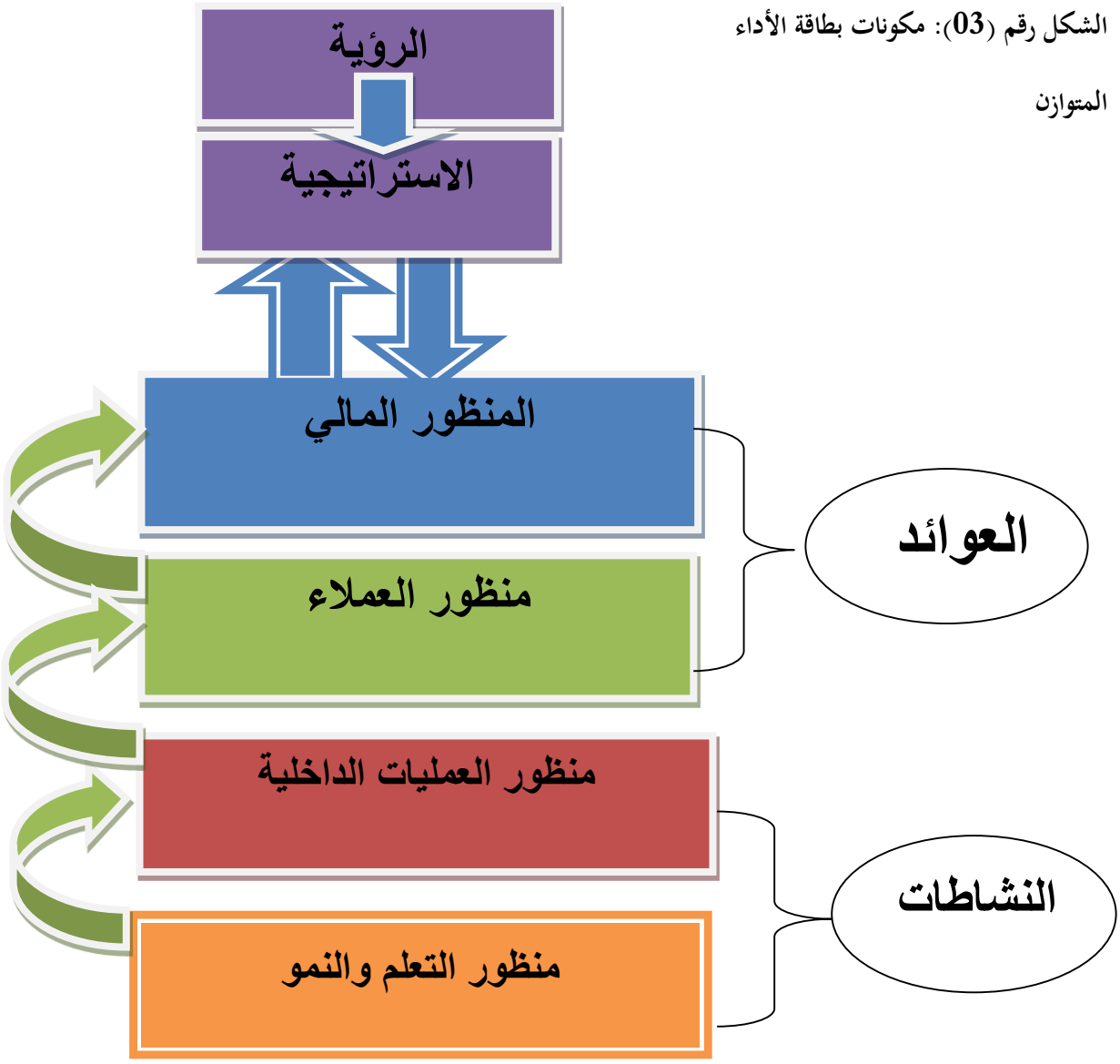

Anderson Henrik § All ",.2GC-Active Management **Balance Scorecard "ImplémentationSMEs Réflexion on Littérature and Practice.** Papier Présente to 4th SME-SME International. Conférence Alborg Université Den mark 14-16 May2001.p5 (Http //w wwqa au edu/ page 2/ resarci/BSCInSMEPaper.pdf

4-المقارنة المرجعية:

هي تقنية وأسلوب منظم لتعلم من الاخرين وجلب المعرفة منهم، من خلال الملاحظة لنماذج الأداء المتميزة التي قد تتوفر داخل المنظمة او المنظمات الأخرى التي اكتسبت خبرات في مجالات معينة للعمل والتي يمكن اجراء مقارنة معها بأسلوب شرعي ' وتتميز ب:

-عملية مستمرة لتقييم أداء المنظمة او أحد أنشطتها او خدماتها، هدفها تحسين الأداء.

-ان عملية التقييم تتم في إطار الرؤية المقارنة لأفضل نموذج في هذا المجال.

-تكون المقارنة المرجعية في إطار قانوني وشرعي.

-تكون المقارنة المرجعية بين وظائف المؤسسة نفسا، او مع مؤسسات أخرى.

*وللمقارنة المرجعية نوعين أساسيين وهما:

المقارنة المرجعية الداخلية: هي التي تتم في داخل المنظمات الكبيرة والتي لها عدة فروع ووحدات إدارية. وهنا مقارنة ا داء مدير او إدارة بأداء مدير اخر او إدارة أخرى في نفس المنظمة، كما يمكن أيضا ان تتم المقارنة بين عمليات او منتجات لنفس المنظمة.

المقارنة المرجعية الخارجية: وهي التي تتم بين المنظمات بعضها البعض، حيث تتم مقارنة منظمة ما بمنظمة أخرى متماثلة او غير متماثلة معها في النشاط، وقد تقتصر المقارنة على أحد أنشطة او خدمات المنظمة بنشاط او خدمة في منظمة أخرى، وقد تمتد المقارنة الى منظمات خارج الدولة عندما لا تتوافر المنظمات المتميزة الأداء في مجالات العمل داخل هذه الدولة.

5-طريقة GAMELS:

يعتبر نظام **CAMELS** من أهم أنظمة التصنيف المستخدمة من قبل الهيئات الرقابية في العالم لتقييم سلامة البنوك، ويعود تاريخ هذا النظام إلى شهر تشرين الثاني من عام 1979 حينما استخدمه أول مرة المجلس الاتحادي الأمريكي لفحص المؤسسات المالية، بعدها تم اعتماد هذا النظام من المجلس الاتحادي الوطني لإدارة الائتمان في الولايات المتحدة الامريكية في أكتوبر عام 1987)وتشير كلمة **CAMELS** إلى الحروف الأولى من العناصر المكونة لهذا النظام والتي تشمل ستة عناصر هي: كفاية راس المال , وجودة الأصول، وكفاءة الإدارة، وربحية البنك وسيولة البنك , والحساسية لمخاطر السوق.

ويقوم نظام CAMELS على أساس تصنيف خماسي يتراوح من واحد إلى خمسة، حيث أن التصنيف) يعتبر التصنيف الأفضل وهو يعكس سلامة عمليات البنك ووجود ممارسات قوية للأداء وادارة المخاطر، بينما يعتبر التصنيف الأسوء للبنك لأنه يعكس أن

أداء البنك غير مرضي ويشير لوجود احتمالية كبيرة لفشل البنك، ووجود تحديات كبيرة تواجهه الإدارة، وعادة ما تكون الإجراءات المتبعة هنا من قبل السلطات الرقابية تصفية البنك، أو اللجوء للاندماج والاستحواذ.(القيسي، 2017، صفحة 7)

5-1مميزات وعيوب معيار:GAMELS:

تتمثل في (يحي، 2017، الصفحات 296-297)

أولا: مميزات معيارCAMELS

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMELS في النقاط التالية:

-تصنيف البنوك وفق معيار موحد.

-توحيد أسلوب كتابة التقارير.

-ختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتية الجهود في تقييم بنود غير ضرورية.

-الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائية في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا كل مصارف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

ثانيا: عيوب وانتقادات طريقة CAMELS

يمكن تلخيص أهم عيوب طريقة CAMELS في النقاط التالية:

- أعطى المعيار أوزانا ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، وحتى لو تم التواصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه.

- يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النساب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.

– يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على البنوك الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام البنكي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

5-2عناصرنموذجCAMELS

تتمثل عناصر نموذج CAMELS الستة لتفسير الأداء المالي لبنوك، وهي: (القيسي، 2017، صفحة 467)

أولا: كفاية راس المال

تعكس نسبة كفاية راس المال مقدرة راس المال البنك على تحمل الخسائر غير المتوقعة ومواجهة الالتزامات، وسيتم قياس نسبة كفاية راس المال وفق التعليمات كفاية راس المال الصادرة عن البنك المركزي الأردني والتي تقوم لبنوك باحتسابها ونشرها في التقارير المالية لها، وهي عبارة عن راس المال التنظيمي قسما على إجمالي الموجودات حسب أوزان مخطرها.

ثانيا: جودة الأصول

من أكثر المقاييس المستخدمة لجودة أصولا لبنك نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض وسيتم قياس هذه النسبة من خلال قسمة القروض غير العاملة على إجمالي القروض للبنك.

ثالثا: كفاءة لإدارة

تعكس هذه النسبة مدى قدرة وكفاءة مجلس إدارة البنك وادارته التنفيذية في تسيير أعماله وادارة مخاطر وسيتم في كفاءة لإدارة من خلال قدرتها في التحكم بالمصاريف التشغيلية للبنك وذلك من خلال قسمة المصاريف التشغيلية للبنك على إجمالي الأصول.

رابعا: ربحية البنك

تحقيق الربحية هو اهم أهداف ومحددات أداء البنك، وذلك نظرا لأن الأرباح تعتبر المصدر الأساسي لتحقيق عوائد مناسبة لمساهمي البنك ولتعزيز راس مال البنك وسيتم احتساب ربحية البنك من خلال صافي هامش الفائدة من خلال قسمة الفرق بين الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة على اجمالي الدخل

خامسا: سيولة البنك

تحتل السيولة أهمية خاصة في تقييم الملاءة المالية للبنك لأنها تعكس قدرة على الوفاء بالتزاماته تجاه الدائنين وخاصة المودعين وسيتم قياس السيولة من خلال قسمة الأصول السائلة لدى البنك على إجمالي الأصول.

سادسا: الحساسية لمخاطر السوق

هذا المتغير مدى تعرض البنك لمخاطر السوق، وسيتم قياس الحساسية لمخاطر السوق من خلال قسمة محفظة الأوراق المالية لدى البنك على اجمالي الأصول.

خلاصة الفصل

من خلال كل ما تم التعرض اليه في هذا الفصل تم التوصل الى أن الأداء المالي يعد أداة تحفيزية لاتخاذ القرارات المهمة في البنك، والتي تعمل على توجيهه نحو المسار الصحيح، حيث ان عملية تقييم الأداء تساعد البنوك في الوصول الى النتائج المرجوة.

وقد أصبحت هذه العملية من الضروريات الحيوية في البنوك للتأكد من حسن سير الخطط المرسومة لها، اذ من خلالها يعاد النظر في الأهداف والمؤشرات التي تعود إلى الفكر التسيير السائد والذي يهدف إلى رفع أداء المؤسسات او البنوك من خلال الكشف عن نقاط القوة والضعف واتخاد القرار حيث تستخدم المؤشرات المالية بشك الواسع تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك من قبل المحللين والمستثمرين والأطراف المعنية، كون هذه النسب تحتوي على معلومات تفي دفي التعرف على الوضعية الحالية والتنبؤ بالوضعية المستقبلية تنظم هذه النسب في عدة مجموعات رئيسية هي النسب المستخرجة من الميزانية العامة والنسب المستخرجة من جدول حسابات النتاج ومؤشرات جدول تدفقات الخزينة ونسب أخرى لتعكس كل مجموعة أداء ونشاط معين من أنشطة البنك وكذا المعايير المعتمدة، وذلك للوقوف على التجاوزات الحاصلة وإعادة فحص المعلومات والبيانات التي تمخضت من عملية التقييم للاستفادة منها في رسم ووضع الخطط المستقبلية وجعل البنك في وضع يسمح له باتخاذ القرارات الموضوعية والدقيق وللرفع من كفاءة اداءه وعليه سيتم من خلال الفصل الموالي التركيز على أحد أساليب التقييم الحديثة الا وهو نموذج العائد على حقوق الملكية .

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك القرض الشعبي الجزائريCPA

تمهيد

يعد الجهاز البنكي ذو أهمية بالغة في إدارة الاقتصاد، فهو يحتل مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية، وتزداد اهميته يوما بعد يوم نتيجة التطورات الكبيرة التي تطرأ على الاقتصاد من خلال التحولات الكبيرة التي يعرفها المحيط الاقتصادي بشكل علم والمحيط المالي بشكل خاص.

ونظرا الى هذه التطورات سعت الجزائر وكغيرها من دول الى تفعيل دور الجهاز البنكي الجزائري الذي لا يمكنه العمل في عزلة على ما هو حاصل على الساحة البنكية الدولية ، لذلك قامت بإعادة هيكلة الجهاز وتحديثه في إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي كخطوة أولى للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1990 المعدل والمتمم من خلال الأمر رقم 03-10 الصادر بتاريخ 27 أوت 2003، الذي أتاح إمكانية إنشاء بنوك ومؤسسات مالية خاصة و أجنبية مما سمح بتوفير جو من المنافسة الحرة وتحسين أداء البنوك فيما يخص تعبئة الموارد المالية وتمويل الاستثمارات ، ومن بين هذه البنوك التي تم إنشائها نجد بنك القرض الشعبي الجزائري الذي يعد ثاني بنك تجاري من حيث النشأة ومن أهم البنوك التجارية الجزائرية والذي يلعب دورا مهما في تحريك عجلة النمو الاقتصادي من خلال النشاطات التي يقوم بها في الجزائر.

وتم تقسيمه الى مبحثين:

المبحث الأول: عرض عام بنك القرض الشعبي الجزائريCPA

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لبنك القرض الشعبي الجزائريCPA محل الدراسة

باستخدام نموذج عائد على حقوق الملكية ROE

المبحث الأول: عرض عام بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

من اجل الوصول الى هدفنا المتمثل في معرفة دور نموذج العائد على حقوق الملكية في تقييم أداء البنوك التجارية، قمنا باختيار القرض الشعبي الجزائري CPAلا جراء الدراسة الميدانية عليه وسنحاول في هذا المبحث التعرف عليه من نشأته، والهيكل التنظيمي وأهدافه والمهام التي يقوم بها.

المطلب الأول: نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بمقتضى المرسوم الصادر في 1967/05/14 وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر بعد الاستقلال، وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر ،وهران ، عنابة، قسنطينة، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي ،ثمان دمجت فيه ثلاث بنوك أجنبية أخرى هي: (لطرش، سنة 2011، صفحة 189)

-البنك الجزائري المصري بتاريخ 01جانفي 1968.

-الشركة مرسيليا للبنوك (SMC) بتاريخ 30جوان 1968.

-الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك (CFCB) سنة 1971.

-البنك المختلط الجزائر مصر(MISR (BMAM

وبعد الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر تمت إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري لينبثق عنه بنك التنمية المحلية سنة1985، و تحول اليه 40 وكالة و550 موظفا و 8900 حسابا من حسابات عملائه، كما عرف التحولات التالية (لولاشي، 2005/2004، صفحة 118/117):

--أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عامة اقتصادي "مؤسسة ذات أسهم "يحكمها القانون التجاري منذ 1989/02/22, حيث قدر راس ماله الاجتماعي ب 800 مليون دج مقسمة الى 80 سهم بالقيمة اسمية و01 مليون دج .

-تعود ملكية القرض الشعبي الجزائري إلى الدولة لكنها لا تقوم بتسيير هو إدارته.

-يتكون مجلس الإدارة من 10 أعضاء مفوضين من قبل المساهمين.

يتخذ مجلس الإدارة كل القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية و المالية للبنك، أما الأنشطة المتعلقة بالتسيير تشرف عليها الإدارة العامة DG وعلى راسها الرئيس المدير العام PDG.

-أما الرأسمال الاجتماعي فقد حدد ب 15 مليون دج عند تأسيسه، ولكنه فيما بعد عرف عدة تطورات كما يلي:

-سنة 1966: 15مليون دج.

-سنة 1983:200مليون دج.

-سنة1992:506 مليار دج.

-سنة 1994:9031 مليار دج.

-سنة1996: 1306مليار دج.

-سنة 2000: 2106مليارد ج.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

كأي بنك تجاري للقرض الشعبي الجزائري هيكل تنظيمي يحدد العلاقات بين الأطراف المكونة له. (لولاشي، 2005/2004، الصفحات 118-119)

1- المديرية العامة:

يترأسها الرئيس المدير العام (G.D.P.) الذي يعتبر بمثابة العضو المركزي والقيادي ،حيث يقوم بعمليات الربط والمراقبة والتسيير بصفة عامة وهو الذي يصدر القرارات والأوامر ،كما يعمل على تطبيق استراتيجية البنك وتنفيذ المخططات ومراقبتها، والى جانب الرئيس المدير العام تضم المديرية العامة هيئة استشارية ومتفشية عامة إضافة إلى خلية مراجعة، كما تضم خمس مديريات مساعدة تعمل الى جانب المديرية العامة.

2- المديريات العامة المساعدة:

وهي مديريات مساعدة للمديرية العامة كل منها متخصصة مجال ما:

أ-المديرية العامة المساعدة الالتزامات

وهي مديرية متخصصة أعمال القروض وما يتبعها من نزاعات قانونية، كما تقوم بالتمويل القانوني للمؤسسات الوطنية، لتقوم بتحضير ودراسة السياسة العامة للإقراض وتحديد الواجهة العامة للقروض ومتابعتها.

ب-المديرية العامة المساعدة للتنمية:

تسهر على تحسين وتنمية هي كلا لبنك اساسي في اعداد المخططات البنك ودراستها، كما تقوم أيضا بدراسة ميزانية البنك ومراقبتها، وهيا المديرية المكلفة بمراكز الإعلام الالي وتنمية نظام المعلومات بشكل عام وتسييره، ومن مهامها أيضا دراسة مشاريع الفروع الجديدة.

ج-المديرية العامة المساعدة للأعمال الدولية:

ومهمتها تتمثل في التمويل الخارجي، وتسيير عملية الصرف، وتسعى لتنمية العلاقات مع المنظمات المالية الدولية، كما تشارك في ترقية الصادرات الوطنية، وتفاوض من اجل الضمانات البنكية الدولية، وضمان التحويلات للمراسلين الاجانب وتقوم ايضا بتمويل التجارة الاجنبية.

د-المديرية العامة المساعدة للاستغلال

وهدفها الاساسي هو تطوير النشاط التجاري للبنك وتنشيط الربط ومراقبة تسيير شبكة الاستغلال، كما تشارك في اعداد خطط التنمية وتوسيع شبكة الاستغلال، وتقوم بدراسة السوق وتطوير المنتجات وتحسين نوعية الخدمات، وتشارك ايضا تحديد الاهداف التجارية للبنك وفي اعداد ميزانية الاستغلال.

هـ-المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل:

من مهام هذه المديرية تحضير الموارد البشرية ومخطط التشغيل. وتكوين استخدامات، كما انها مكلفة بالوسائل والتجهيزات التقنية، وتضع خططا لصيانتها وتطويرها. كما تنص هذه المديرية بإجراءات المحاسبة البنكية، وهي المكلفة بعمليات الطباعة وحفظ الارشيف.

الشكل رقم (04) الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري (المديرية العامة)

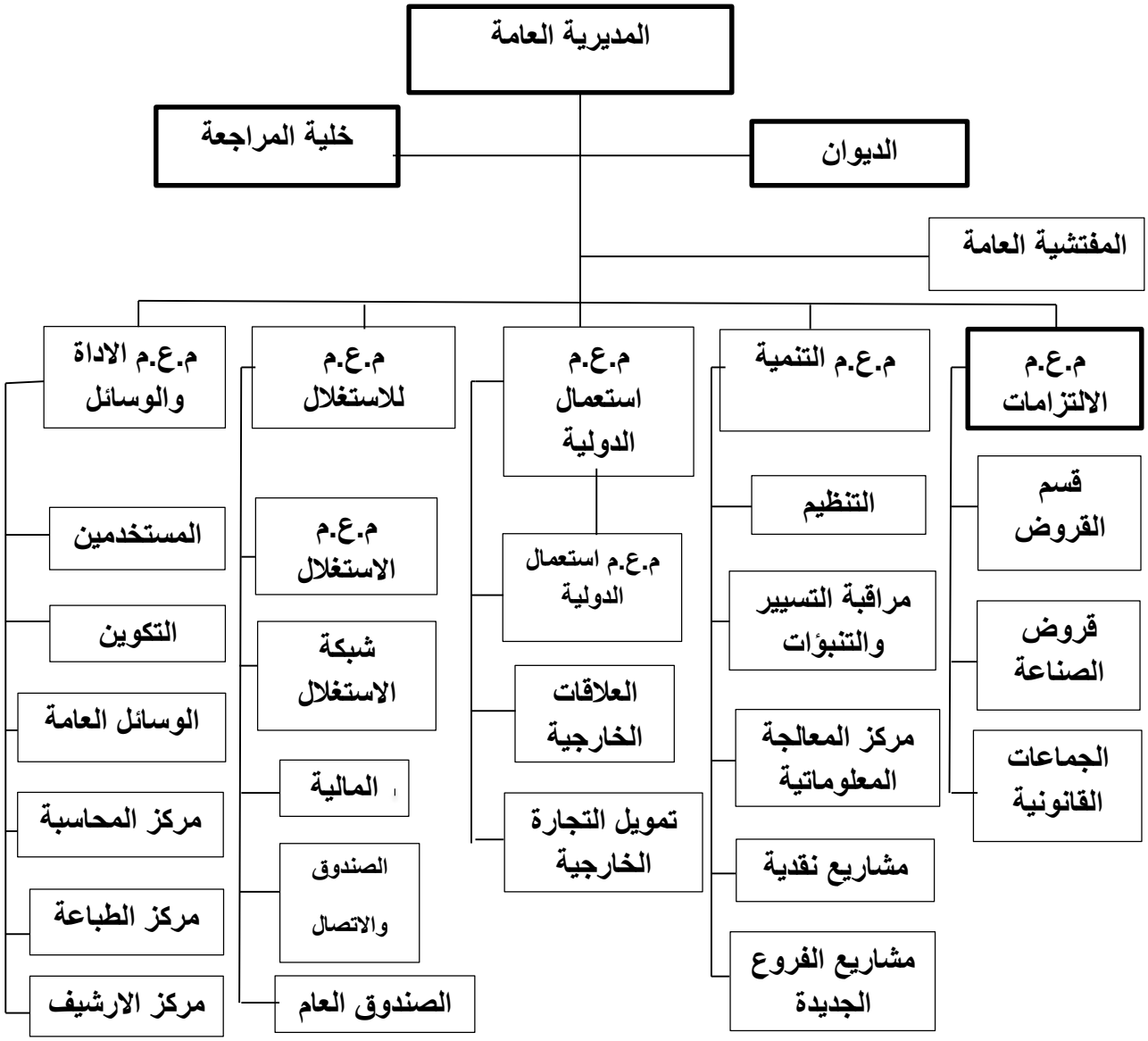

المصدر: بنك القرض الشعبي الوطني

المطلب الثالث: مهام البنك القرض الشعبي الجزائري

ونذكر من مهام بنك القرض الشعبي الجزائري مما يلي: (https://tijaratuna.com)

1 – تأدية جميع العمليات المحددة بالقروض، الصرف والصندوق.

2 – إنشاء حسابات لجميع الأشخاص الذين طالبوا بها واستقبال الودائع.

3 – تحديد ضمانات مرتبطة بحجم القروض المساهمة في كل الادخارات.

4 – المشاركة في تحديث المجال الفلاحي والمجالات الأخرى.

5 – تأمين الترقيات المرتبطة بتقديم القروض وإحضار الأمانات.

6 – تحديث لموارد والتعاملات المصرفية وأيضا العمل على توفير خدمات بنكية جديدة مع تحديث المنتجات والخدمات القائمة.

7 – تطوير منابع واستعلامات المصرف عبر تطوير عمليتي التوفير والاستثمار.

8 – تطوير شبكته ومعاملاته المالية وتحديث إمكانيات تحليل المخاطر، تقسيم السوق البنكية والتقرب أكثر من أصحاب الأعمال الحرة، التجار والشركات الحديثة والناشئة.

المبحث الثاني: تقييم الاداء المالي لبنك CPA محل الدراسة باستخدام نموذج عائد على حقوق الملكية ROE

سوف يتم في هذا المبحث تطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية لبنك القرض الشعبي الجزائري ,وذلك من خلال مجموعة مؤشرات المالية من اجل الوقوف على مدى قدرتها على استخدام مواردها , ومدى نجاحها وفي تحقيق اهدافها المسطرة ,وتتمثل اهم هذه المؤشرات في:

المطلب الاول: عرض القوائم المالية (2018–2020)

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة اي بنك ومن خلالها يتمكن كل من المساهمين والمقترضين وباقي الاطراف ذات العلاقة بالبنك من تقييم ادائها, ومن خلال هذا المطلب نحاول عرض اهم القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة الممتدة من 2018الى سنة 2020, والمتمثلة في الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج , وجدول تدفق الخزينة , جدول خارج الميزانية, جدول تغير في الاموال الخاصة.

الفرع الاول : الميزانية العامة

أولا: قائمة الأصول

الجدول رقم (1) : يمثل الميزانية العامة الوحدة : مليار دينار جزائري

الاصول	2018	2019	2020
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	286 731 319	669 914 252	975 320
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	5 410 495	410 698	-
أصول مالية جاهزة للبيع	879 920 133	091 616 172	170 175
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	022 406 383	098 175 536	444 555
سلفيات وحقوق على الزبائن	532 000 370 1	171 233 502 1	266 583 1
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	617 086 1	607 506	507
الضرائب الجارية –أصول	663 554 2	378 645 7	456 5
الضرائب المؤجلة –أصول	803 142 2	570 249 2	804 2
أصول اخرى	501 953 10	159 936 9	258 13
حسابات التسوية	370 39	977 48	262
المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	146 711 12	487 198 12	872 14
العقارات الموظفة	-	0	-
الأصول الثابتة المادية	975 304 16	997 832 16	739 16
الأصول الثابتة غير المادية	410 281	838 368	384
فارق الحيازة	-	-	-
مجموع الأصول	699 543 258 2	453 424 514 2	134 689 2

المصدر : من إعداد الطلبة وفق وثائق بنك cpa

يمثل الجدول تطور عناصر الأصول للبنك القرض الشعبي الجزائري cpa محل الدراسة خلال الفترة المدروسة (2018-2020) ، حيث نلاحظ تذبذب في قيم عناصر الاصول خاصة في سنتين 2018 و 2020 بين الانخفاض وارتفاع مثل عنصر الاصول الثابتة غير المادية حيث بلغة قيمتها في 2018 ب 410 281 دج بينما في سنة 2019 بلغة 838 368 دج ، أما في سنة 2020 نلاحظ انخفاض كبير في جميع عناصر الاصول خاصة العنصر حسابات التسوية الذي بلغ اقل قيمة تقدر ب 262 دج .

ثانيا: قائمة الخصوم

الوحدة : مليار دينار جزائري

الخصوم	2018	2019	2020
البنك المركزي	-	0	0
ديون تجاه الهيئات المالية	179 012 369	644 726 042	743 997
ديون تجاه الزبائن	1 558 266 474	1500 128 650	1513 359
ديون ممثلة بورقة مالية	38 250 826	43 695 470	49 465
الضرائب الجارية – خصوم	9 046 077	7 139 851	9 116
الضرائب المؤجلة – خصوم	37 528	419 942	352
خصوم أخرى	16 532 589	23 539 634	35 082
حسابات التسوية	7 532 383	10 605 041	13 052
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	3 112 604	24 995 542	51 370
إعانات التجهيز – إعانات أخرى للاستثمارات	-	0	-
أموال لتغطية المخاطر البنكية العامة	37 739 911	37 107 445	40 475
ديون تابعة	-	0	0
رأس المال	48 000 00	48 000 000	48 000
علاوات مرتبطة برأس المال	-	0	0
احتياطات	114 500 764	143 482 135	457 147
فارق التقييم	389 749	689 514	884
فارق إعادة التقييم	734 920 15	734 920 15	921 15
(+/-)ترحيل من جديد	-	0	0
(+/-)نتيجة السنة المالية	40 981 379	12 479 644	20 603
مجموع الخصوم	2 258 543 699	2 514 424 453	2 689 134

المصدر : من إعداد الطلبة وفق وثائق بنك cpa

يوضح هذا الجدول تطور عناصر الخصوم ، حيث نلاحظ من خلاله مجموعة من التغيرات التي تحدث كما يلي :

- البنك المركزي : حيث نجد قيمته معدومة في السنوات الثالث 2018، 2019، 2020، وهذا يدل على أن بنك القرض الشعبي الجزائري cpa لم يلجأ إلى الاقتراض من هذه الهيئة .
- ديون تجاه الهيئات المالية : حيث شهد هذا العنصر ارتفاعا من 369 012 179 دج في سنة 2018 الى 644 726 042 دج في سنة 2019، بينما في سنة 2020 نخفض انخفاض كبير بلغة 743 997 دج .

●مجموع الخصوم : نلاحظ انه ارتفاع في سنوات 2018، 2019 من 2 258 543 699 دج الى 2 514 424 453 دج ، اما في 2020 نجد أنه انخفض الى 2 689 134 دج .

الفرع الثاني: جدول خارج الميزانية

الجدول رقم (02): يمثل قائمة جدول خارج الميزانية الوحدة : مليار دينار جزائري

الالتزامات	2018	2019	2020
التزامات ممنوحة	781 046 889	764 170 921	727 853
التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية	-	-	-
التزامات التمويل لفائدة الزبائن	329 372 958	279 034 791	264 236
التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	286 270 598	289 449 815	268 537
التزامات ضمان بأمر الزبائن	273 403 226	195 686 316	195 080
التزامات الضمان الواردة من المؤسسات المالية	-	-	478 668
التزامات أخرى ممنوحة	-	-	0.3
التزامات محصل عليها	611 605 376	673 664 792	674 324
التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية	-	-	-
التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	611 595 732	668 478 330	-
التزامات أخرى محصل عليها	9 644	5 186 462	5 845

المصدر : من إعداد الطلبة وفق وثائق بنك cpa

تعد قائمة خارج الميزانية من قوائم المالية المطلوبة ضمن القوائم المالية للبنك ، وقد أوردها البنك القرض الشعبي الجزائري cpa في تقريره السنوي لسنوات 2018-2020 ، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن الالتزامات محصل عليها قد ارتفعت من 611 605 376 دج سنة 2018 الى 673 644 792 دج سنة 2019 بينما انخفضت الى 674 324 دج في سنة 2020، أما التزامات الممنوحة فقد كانت متذبذبة حيث ارتفعت في سنة 2018 بقيمة 781 046 889 دج ، وانخفضت انخفاض طفيف في سنة 2019 حيث قدرت ب 764 170 921 دج ، ثم تعود لتنخفض انخفاض كبير في سنة 2020 ب قيمة 727 853دج.

الفرع الثالث : جدول حساب النتائج

الجدول رقم (03): يمثل قائمة جدول حساب النتائج الوحدة : مليار دينار جزائري

	2018	2019	2020
(+) فوائد و نواتج مماثلة	85 037 689	93 123 972	101 553
(–) فوائد وأعباء مماثلة	19 303 253	21 702 489	25 511
(+) عمولات (نواتج)	8 677 796	8 128 230	5 393
(–) عمولات (أعباء)	686 864	638 359	384
(+/–) أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية لغرض المعاملة	232 774	226 896	1 402
(+/–) أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع	276 295	301 694	154
(+) نواتج النشاطات الأخرى	2 186 37	1 641 657	1 185
(–) أعباء النشاطات الأخرى	21 437	22 542	144-
الناتج البنكي الصافي	809 995 76	058 059 81	648 83
(–) أعباء استغلال عامة	932 512 15-	915 938 16-	424 16-
(–) مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	1 137 237	1 157 337	1 419
الناتج الإجمالي للاستغلال	60 345 640	62 962 806	65 805
(–) مخصصات المؤونات ، وخسائر القيمة والمستحقات غير قابلة للاسترداد	8 959 192	37 007 91	45 373
(+) استرجاعات المؤونات ، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	3 031 672	2 711 281	6 339
ناتج الاستغلال	120 408 54	175 666 28	711 26
(+/–) أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	4 007	2 114	21
(+) العناصر غير العادية (نواتج)	–	–	–
(–) العناصر غير العادية (أعباء)	–	–	–
ناتج قبل الضريبة	54 412 126	28 668 289	26 792
(–) ضرائب على النتائج وما يماثلها	13 430 747	6 693 843	6 189
الناتج الصافي للسنة المالية	397 981 40	446 974 21	603 20

المصدر : من إعداد الطلبة وفق وثائق بنك cpa

يرمز هذا الجدول الى قائمة حساب النتائج ، والذي يعتبر ملخص لأعباء ونواتج المنجزة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري cpa، وتبرز هذه قائمة بالتمييز الناتج الصافي للسنة المالية الذي نلاحظ انه سنة 2018 كان مرتفعا بمبلغ 40 981 397 دج، ثم يرجع وينخفض في سنة 2019 و 2020 بمبلغ من 21 974 446 دج الى 20 603 دج .

الفرع الرابع : جدول تدفق الخزينة

جدول رقم (04): يمثل قائمة جدول تدفق الخزينة الوحدة : مليار دينار جزائري

البيان	2018	2019	2020
ناتج قبل الضريبة	126 412 54	289 668 28	792 26
+/- مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	237 137 1	337 157 1	1419
+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتة الأخرى	-	-	0
+/- مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى	520 937 5	631 296 34	034 39
+/- خسارة صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار	039 534 7-	780 532 6-	565 6-
+/- نواتج / أعباء من أنشطة التمويل	-	-	0
+/- حركات أخرى	867 016 2-	363 502 1-	043 1-
= إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الأخرى (إجمالي العناصر 2 إلى 7)	148 476 2-	825 418 27	845 32
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية	927 533 61-	533 113 25-	014 24-
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن	333 516 62	- 346 438 202	987 78-
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية	391 357-	728 156 10	468 6
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم غير المالية	993 557 2-	317 572 3-	586 17
(-) الضرائب المدفوعة	114 957 11-	029 991 9-	072 4
= انخفاض / (ارتفاع) صافي الأصول والخصوم المتأتية من الأنشطة العملياتية (إجمالي العناصر 9 إلى 13)	091 890 13-	- 827 877 230	874 74-

إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتية (أ)	887 045 38	790 174- 713	236 15-
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات	610 640 85	917 803 31-	207 2
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة	-	-	0
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية	021 126 2-	990 767 1-	316 1-
إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب)	589 514 83	904 571 33-	891
+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين	000 000 15-	000 000 8-	000 22-
+/- التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل	-	-	0
إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)	000 000 15-	000 000 8-	000 22-
تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د(	867 016 2	363 502 1	043 1
ارتفاع / (انخفاض) صافي أموال الخزينة ومعادلاتها (أ+ب+ج+د)	343 577 108	- 254 860 214	303 35-

المصدر : من إعداد الطلبة وفق وثائق بنك cpa

أموال الخزينة ومعادلاتها (تابع لجدول تدفق الخزينة)

أموال الخزينة ومعادلاتها عند الافتتاح (إجمالي العنصرين 26 و27)	835 343 328	177 921 436	061 222
صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم)	855 675 337	286 731 319	915 252
حسابات (أصل وخصم) وقروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية	021 332 9-	891 189 117	854 30-
اموال الخزينة ومعادلاتها عند الاقفال (إجمالي العنصرين 29 و30)	177 921 436	923 060 222	758 186
صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم)	286 731 319	669 914 252	975 320

حسابات (أصل وخصم) و اقتراضات / قروض عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية	891 189 117	745 853 30-	217 134-
صافي تغير أموال الخزينة	343 577 108	860 214- 254	303 35-

المصدر : من إعداد الطلبة وفق وثائق بنك cpa

يعبر الجدول اعلاه على تدفق الخزينة لدى البنك والذي يهدف لتقييم قدرة البنك على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها ، من خلال هذا الجدول نجد أن الناتج قبل الضريبة شهد ارتفاعا في سنة 2018 مقارنة بسنوات 2019 و 2020 وقد قدرت قيمتها ب 126 412 54دج ،كما شهد صافي تغيير أموال الخزينة ارتفاعا وبقيمة موجبة في 2018 والذي بلغة 343 577 108 دج ، اما في 2019 و 2020 فقد انخفض بقيمتين سالبتين بلغة في 2019ب254 860 214- دج و في 2020 ب- 35 303

الفرع الخامس : جدول تغير في الأموال الخاصة

جدول رقم (05): يمثل جدول تغير الاموال الخاصة في 31 ديسمبر 2018

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	الملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتائج
الرصيد 2016/12/31	-	48 000 000	-	15 920 734	908 39-	129 566 107
أثر تغيرات الطرق المحاسبية	-	-	-	-	-	-
أثر تصحيحات الأخطاء الهامة	-	-	-	-	-	-
الرصيد المصحح في 2016/12/31	6	48 000 000		15 920 734	908 39-	129 566 107
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة	-	-	-	-	-	
تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع تغير فوارق التحويل	- -				384 099-	

تخصيص صافي الدخل لعام 2016	-					
الحصص المدفوعة التغيير في صندوق المخاطر المصرفية العامة. عمليات الرسملة	- - -					000 000 8- 350 194 8
صافي نتيجة السنة المالية 2017	-					968 937 32
الرصيد في 31 /2017/12	6	000 48 000		920 15 734	007 424-	698 162 426
أثر تغيرات الطرق المحاسبية	-					
أثر تصحيحات الأخطاء الهامة	-					
الرصيد المصحح في 2017/12/31	6	000 48 000		920 15 734	007 424-	698 162 426
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع	- -				258 34	
تغير فوارق التحويل تخصيص صافي الدخل لعام 2017 الحصص المدفوعة	- -					000 15- 000
التغيير في صندوق المخاطر المصرفية العامة عمليات الرسملة صافي نتيجة السنة المالية 2018						249 542 4 379 981 40
الرصيد في 31 /2018/12	6	000 48 000		920 15 734	749 389-	222 193 054

المصدر : من إعداد الطلبة وفق وثائق بنك cpa

الوحدة : مليار دينار جزائري

البيان	الملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتائج
الرصيد 2017/12/31		48 000 000		15 920 734	424- 007	162 698 426
أثر تغيرات الطرق المحاسبية						
أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 2017/12/31	6	48 000 000		15 920 734	424- 007	162 698 426
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة						
تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع					34 258	
تغير فوارق التحويل						
تخصيص صافي الدخل لعام 2017						
الحصص المدفوعة						15- 000 000
التغيير في صندوق المخاطر المصرفية العامة.						4 542
عمليات الرسملة						249
صافي نتيجة السنة المالية 2018						40 981 379
الرصيد في 31 /2018/12	6	48 000 000		15 920 734	389- 749	193 222 054
أثر تغيرات الطرق المحاسبية						
أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 2018/12/31	6	48 000 000		15 920 734	389- 749	193 222 054

تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة						
تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع تغير فوارق التحويل تخصيص صافي الدخل لعام 2018					263 079 1	
الحصص المدفوعة التغيير في صندوق المخاطر المصرفية العامة						000 20- 000 466 632-
عمليات الرسملة						
صافي نتيجة السنة المالية 2019						974 21 446
الرصيد في 31 /2019/12	6	48 000 000		15 920 734	514 689	564 194 034

المصدر : من إعداد الطالبتين وفق وثائق بنك cpa

الوحدة : مليار دينار جزائري

البيان	الملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتائج
الرصيد 2018/12/31	6	48 000 000		15 921	390-	222 193
أثر تغيرات الطرق المحاسبية						
أثر تصحيحات الأخطاء الهامة الرصيد المصحح في 2018/12/31 تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة	6	48 000 000		15 921	390-	222 193

تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع تغير فوارق التحويل تخصيص صافي الدخل لعام 2018					079 1	
الحصص المدفوعة						000 20-
التغيير في صندوق المخاطر المصرفية العامة. عمليات الرسملة						632-
صافي نتيجة السنة المالية 2019						974 21
الرصيد في 31 /2019/12	6	000 000 48		921 15	690	564 194
أثر تغيرات الطرق المحاسبية						
أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 2019/12/31	6	000 000 48		921 15	690	564 194
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع تغير فوارق التحويل					194	
تخصيص صافي الدخل لعام 2019 الحصص المدفوعة التغيير في صندوق المخاطر المصرفية العامة						000 10- 368 3
عمليات الرسملة						

صافي نتيجة السنة المالية 2020						603 20
الرصيد في 31 /2020/12	6	000 000 48		921 15	884	535 208

المصدر : من إعداد الطالبتين وفق وثائق بنك cpa

تمثل الجدا ول الثالثة تغير الاموال الخاصة للبنك cpa خلال سنوات 2018و 2019و 2020 حيث نلاحظ من خلالهم انه لم يتغير رأس المال البنك طلت السنوات الثلاث والذي تمثل بمبلغ 48 000 000 دج ، بالإضافة كذلك الى فارق التقييم الذي لم تتغير قيمته والتي تبلغ 15 920 734 دج

المطلب الثاني : تقييم الاداء المالي عن طريق مؤشرات السيولة

سوف يتم في هذا المطلب تطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية لبنك القرض الشعبي الجزائري من خلال مؤشرات السيولة.

الفرع الاول : نسبة الرصيد النقدي : ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

نسبة الرصيد النقدي = النقد في الصندوق + النقد في بنك المركزي +أرصدة لدى البنوك ÷ اجمالي الودائع × 100

النقد في الصندوق + بنك المركزي + أرصدة لدى البنوك = العنصر الاول في قائمة الاصول

اجمالي الودائع = العنصر 2 ، 3، 4، في قائمة الخصوم

الجدول رقم(06): نسبة الرصيد النقدي لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة(2020/2018).

الوحدة : %

	2018	2019	2020
نسبة الرصيد النقدي	16,26692906	11,55626558	13,91417019

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (01)

الشكل رقم(05): يوضح تطور نسبة الرصيد النقدي للبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2020/2018).

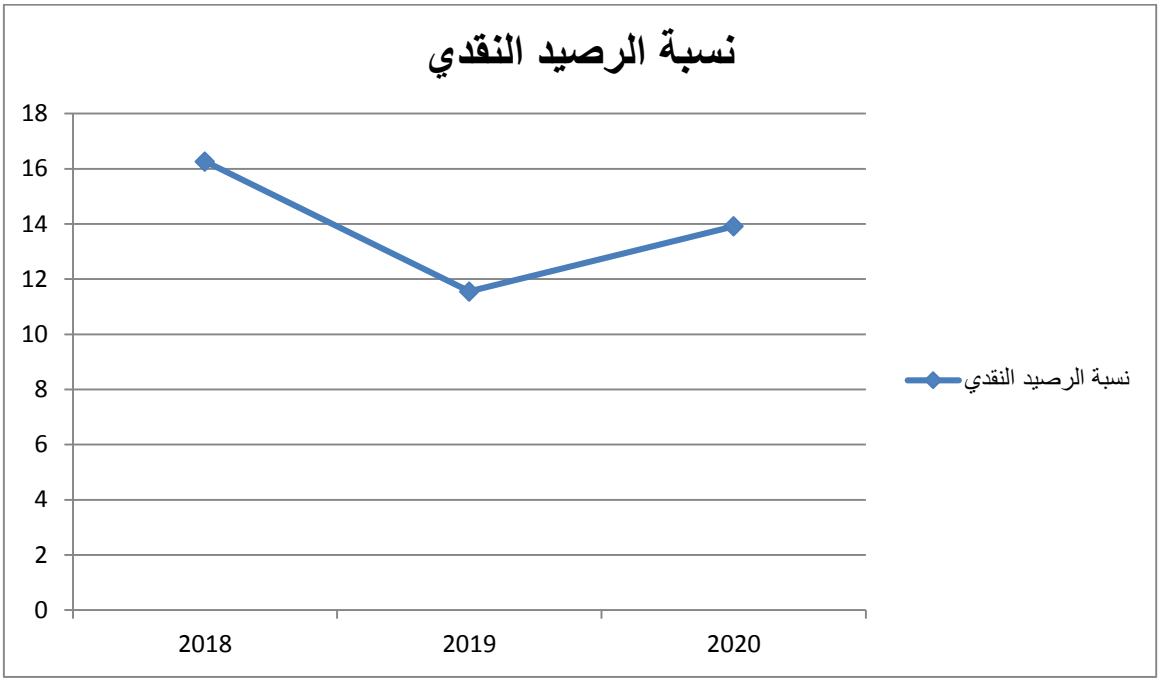

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (06) واستخدام برنامج Excel

التفسير :

من خلال الجدول رقم (06) ، والشكل رقم (05): نلاحظ أن نسبة الرصيد النقدي لدى البنك القرض الشعبي الجزائري قد بلغت أقصى قيمة لها خلال سنة 2018 حيث قدرة ب 16,26 % وذلك راجع الى زيادة كبيرة في قيمة اجمالي الودائع ، وذلك يعطي للبنك قدرة على تسديد طلبات المودعين واحتياجات الزبائن ، بينما في 2019 نلاحظ انخفاض كبير في نسبة الرصيد النقدي حيث سجلت 11,55 % وذلك بسبب الانخفاض في قيمة النقدية (النقد في الصندوق + بنك المركزي + أرصدة لدى البنوك) وهذا يعرض البنك لخطر السيولة و عدم القدرة على مواجهة طلبات السحب من قبل المودعين، وبعدها ارتفعت نسبة الرصيد النقدي سنة 2020 محققة قيمة 13,91 % نتيجة الارتفاع المتزايد في قيمة اجمالي الودائع ، ويجب على البنك تجب الإفراط في الرفع أو الخفض من هذه النسبة لما يمكن أن ينتج عنه من انعكاسات سلبية على العوائد البنك.

الفرع الثاني : نسبة النقدية الى إجمالي الموجودات :

ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

نسبة النقدية الى إجمالي الموجودات = النقدية + المستحقات على البنوك ÷ إجمالي الموجودات (الاصول) ×100

النقدية + المستحقات على البنوك = العنصر الاول في قائمة الاصول

إجمالي الموجودات (الاصول) = العنصر الاخير في قائمة الاصول

الجدول رقم(07): نسبة النقدية لإجمالي الموجودات للبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2020/2018) .

الوحدة : %

	2018	2019	2020
نسبة النقدية الى إجمالي الموجودات	14,16	10,06	11,94

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم (01)

الشكل رقم(06) : يوضح نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات للبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2020/2018).

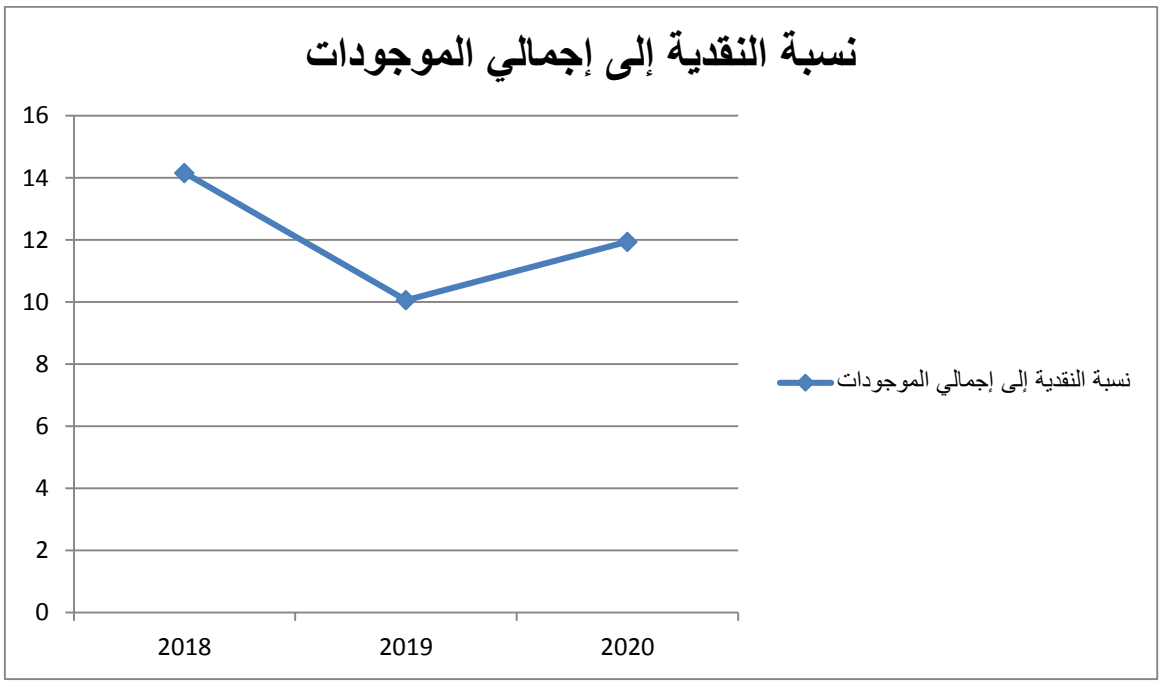

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (07) واستخدام برنامج Excel

التفسير :

نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (07) و الشكل رقم (06) : ارتفاع في نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات لتأخذ أكبر قيمة لها سنة 2018 حيث بلغت 14,16 % حيث يرجع سبب هذا الارتفاع الى زيادة في قيمة النقدية والمستحقات على البنوك ولكن هذا الزيادة تعتبر مؤشر غير جيد للبنك ، و التي تعني ان هناك ارصدة نقدية غير عاملة مما يقلل في عوائد البنك ، أما في سنة 2019 نلاحظ انخفاض في نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات بمقدار 10,06 % ويفسر الانخفاض في هذه النسبة الى زيادة في اجمالي الموجودات (الاصول) ، وهذا دليل جيد لزيادة الاموال التي يتم توظيفها بدال من تخزينها في شكل نقد سائل لدى البنك المركزي والبنوك الاخرى ، وسنة 2020 تعود إلى الارتفاع بنسبة 11,94 %بسبب الارتفاع مرة أخرى في قيمة النقدية .

الفرع الثالث : نسبة توظيف (الاستثمار) :

ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

نسبة التوظيف (الاستثمار) = القروض و السلفيات ÷ إجمالي الودائع ×100

القروض والسلفيات = العنصر 4 ، 5 ، في قائمة الأصول

الجدول رقم (08): نسبة توظيف الاستثمار للبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة الممتدة (2020/2018).

الوحدة : %

السنة	2018	2019	2020
نسبة التوظيف (الاستثمار (	89,2078482	93,13966408	92,7124385

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (01)

الشكل رقم (07): يوضح نسبة توظيف الاستثمار للبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة الممتدة(2020/2018).

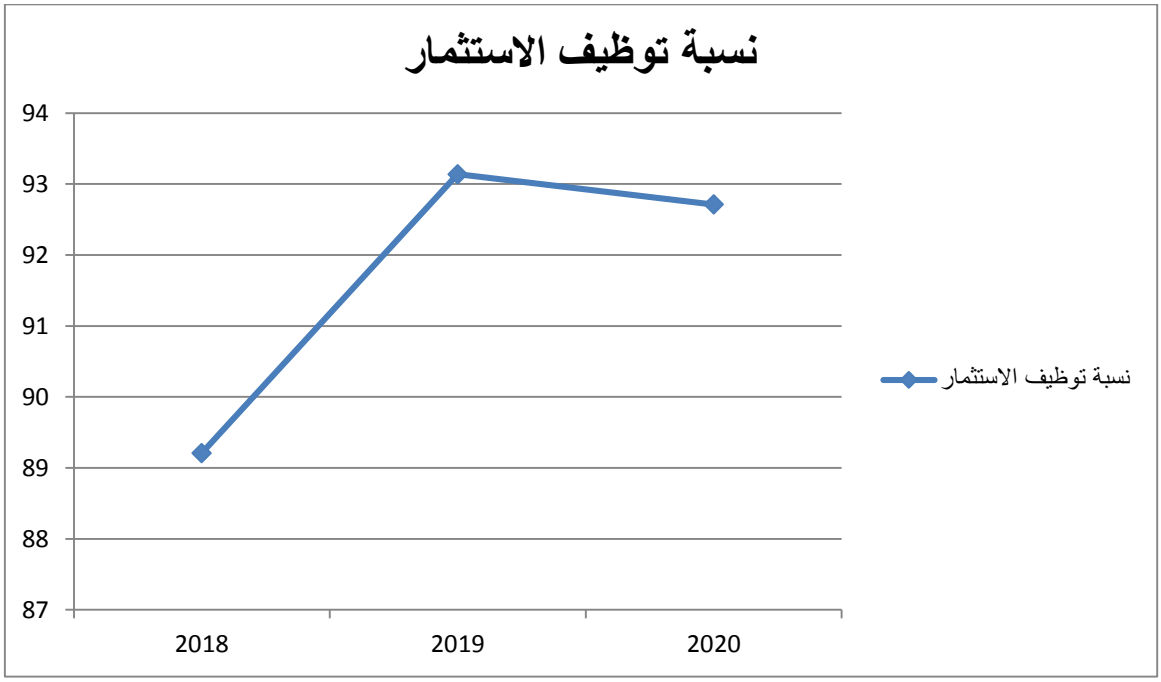

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد علة الجدول رقم (08) واستخدام برنامج Excel

التفسير :

من الجدول رقم (08) و الشكل رقم (07) تظهر نتائج نسبة توظيف الاستثمار مرتفعة من سنة 2018 الى غاية سنة 2019 بنسبتي 89,207 % - 93,139 %(وذلك بسبب زيادة في إجمالي الودائع وهذا يدل على مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة المحصلة من الودائع لتلبية حاجات عملائه من قروض وسلفات ،أما في سنة 2020 نلاحظ انخفاض طفيف في نسبة التوظيف قدرة ب 92,712 % ولكن يبقى البنك قادر على تلبية القروض البنكية لزبائنه .

المطلب الثالث : تقييم الاداء المالي عن طريق مؤشرات تحقيق الارباح والربحية

سوف يتم في هذا المطلب تطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية لبنك القرض الشعبي الجزائري وذلك من خلال حساب مؤشرات الربحية

الفرع الاول : العائد على حقوق الملكية ROE

ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

العائد على حقوق الملكية =النتيجة السنوية الصافية /حقوق الملكية

النتيجة السنوية الصافية = البند رقم20 من جدول حسابات النتائج

حقوق الملكية = البند رقم 18+17+16+15+14+13 من جدول الخصوم

الجدول رقم (09): العائد على حقوق الملكية لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة الممتدة (2018 \ 2020)

%الوحدة :

السنة	2018	2019	2020
العائد على حقوق الملكية	23,01914082	10,98214974	9,7064006

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم (01) و(02)

الشكل رقم (08) يوضح العائد على حقوق الملكية للبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة الممتدة (2020/2018)

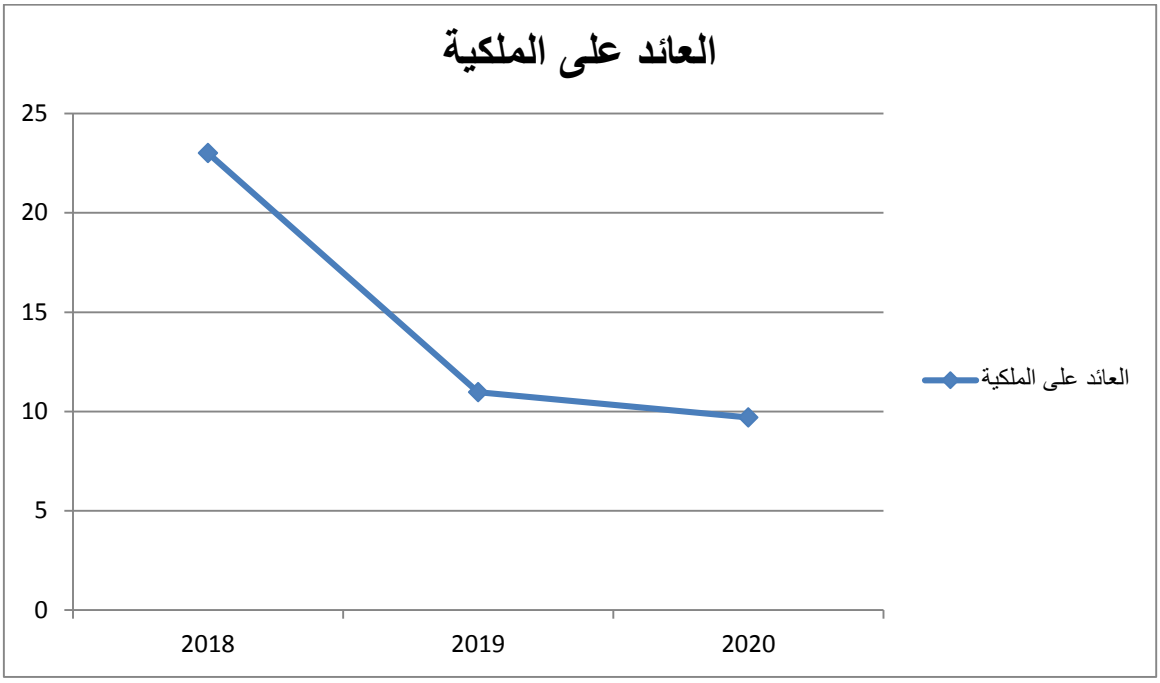

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 09 واستخدام برنامج Excel

التفسير

من الجدول رقم 09 تظهر نتائج مؤشر العائد على حقوق الملكية ان البنك القرض الشعبي الجزائري تنخفض نسبته من سنة 2019\2018 بنسبتي)23,019 %- 10,982%(وهذا راجع الى قلة كفاءة قرارات الاستثمار في اموال البنك في تحقيق العائد المطلوب التي تطمح له ادارة البنك , , كما تشهد انخفاضا الى غاية سنة 2020 بنسبة 9,706% . وبالتالي فان ربحية البنك ضعيفة بالنسبة لمالكي هذا البنك، والامر الذي يدل على ان الاداء سيئ,

الفرع الثاني : العائد على الاصول ROA

ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

العائد على الاصول = النتيجة السنوية الصافية / مجموع الاصول ×100

الجدول رقم (10) : العائد على الاصول لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2018\ 2020)

الوحدة : %

السنة	2018	2019	2020
العائد على الاصول	1,81	0,87	0,766

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01)

الشكل رقم (09) : يوضح تطور مؤشر العائد على الاصول للبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة الممتدة (2018 \ 2020)

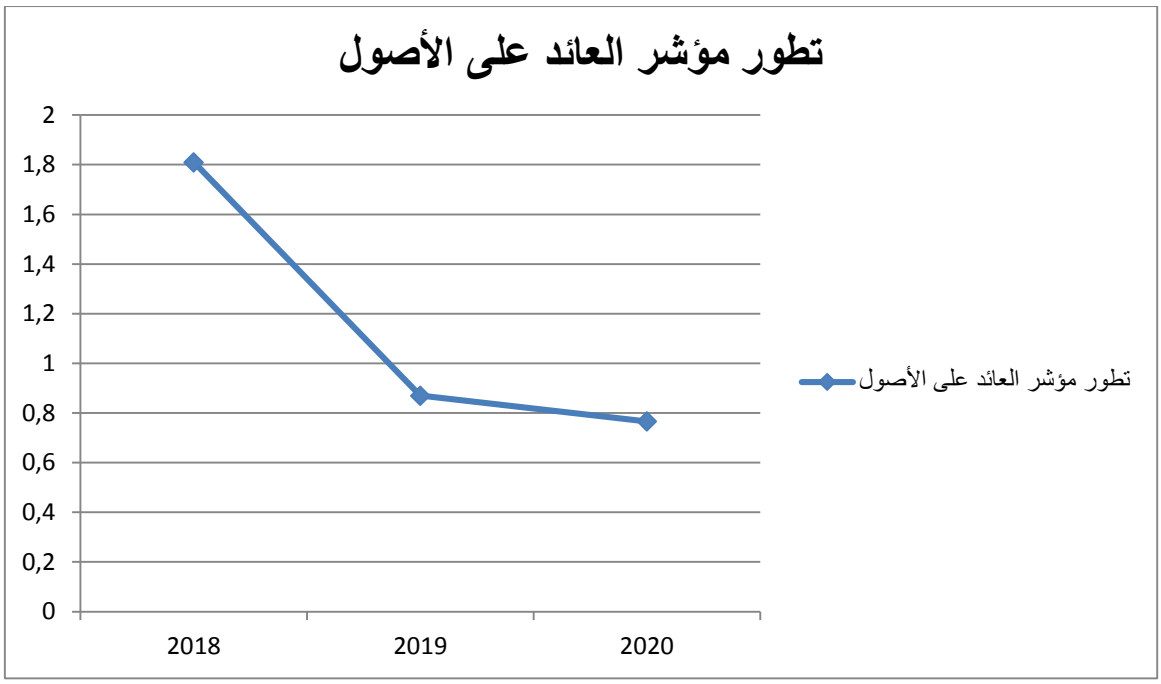

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد من الجدول رقم 10 واستخدام برنامج Excel

التفسير :

من الجدول رقم 10 تظهر نتائج مؤشر العائد على الاصول للبنك القرض الشعبي الجزائري تنخفض من 2019\2018 بنسبتي (1,88%-0,87%) وهذا دلالة على ان هذا البنك لديه كفاءة ضعيفة في توليد الارباح من خلال حجم الاصول المستثمرة , ثم تستمر في الانخفاض هذه النسبة في سنة 2020 الى 0,766%. وهذا يكمن ايضا في عدم الاستغلال الجيد لمصادر التمويل المتوفرة او سوء توظيفها .

الفرع الثالث: هامش الربح PM

وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

هامش الربح = النتيجة السنوية الصافية / اجمالي الايرادات ×100

إجمالي الايرادات = البند رقم 1، 2، 3 ، 4 ، 5، 6 ، 7 في حساب النتائج

الجدول رقم (11) : هامش الربح لبنك القرض الشعبي الجزائري (2018\ 2020)

الوحدة : %

السنة	2018	2019	2020
هامش الربح	42,25	21,25	18,78

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02)

الشكل رقم(10) : يوضح هامش الربح للبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة(2020/2018)

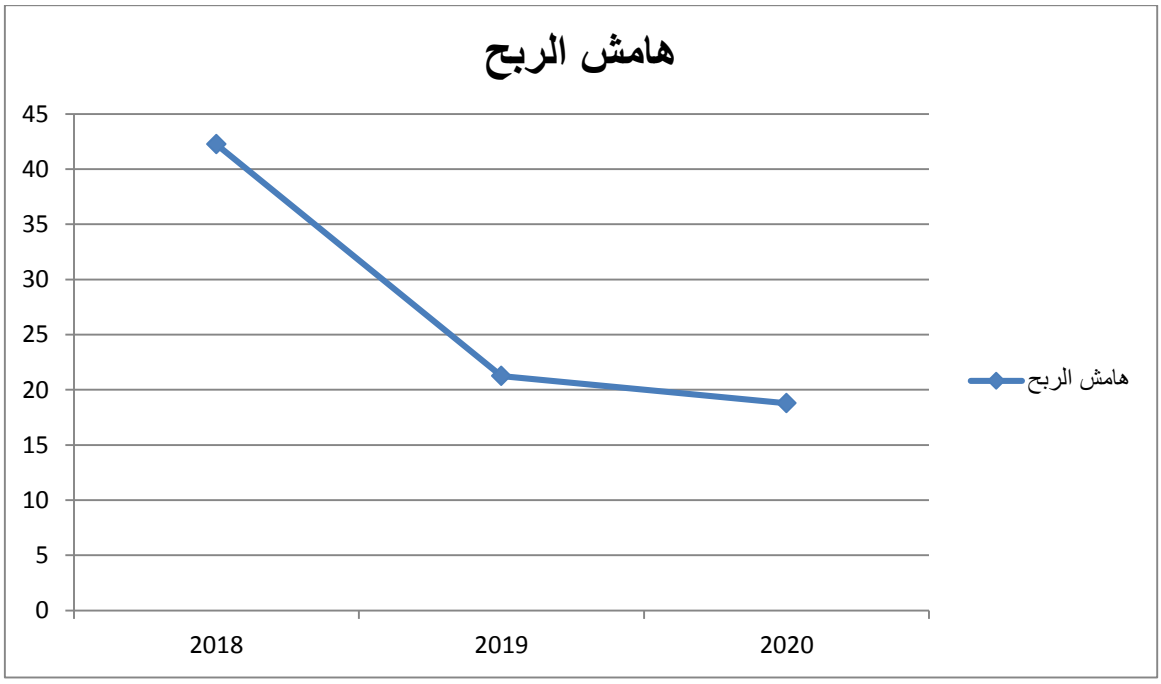

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 11 واستخدام برنامج Excel

التفسير :

من الجدول رقم 11 تظهر نتائج مؤشر هامش الربح للبنك القرض الشعبي الجزائري ينخفض من السنة 2018الى 2019 بنسبتي (42,25% 1,25%) وهذا راجع الى كفاءة سيئة وضعيفة في ادارة البنك وعدم مراقبة التكاليف وكما تنخفض هذه النسبة في سنة 2020 بنسبة 18,78%.

الفرع الرابع : معدل منفعة الاصول AU

وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

منفعة الاصول = اجمالي الايرادات / إجمالي الاصول ×100

الجدول رقم (12) : يوضح منفعة الاصول للبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة الممتدة (2018 \2020)

الوحدة : %

السنة	2018	2019	2020
منفعة الاصول	4,295128938	4,113165893	4,078896775

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01)

الشكل رقم (11): يوضح معدل منفعة الاصول للبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة الممتدة (2018\ 2020)

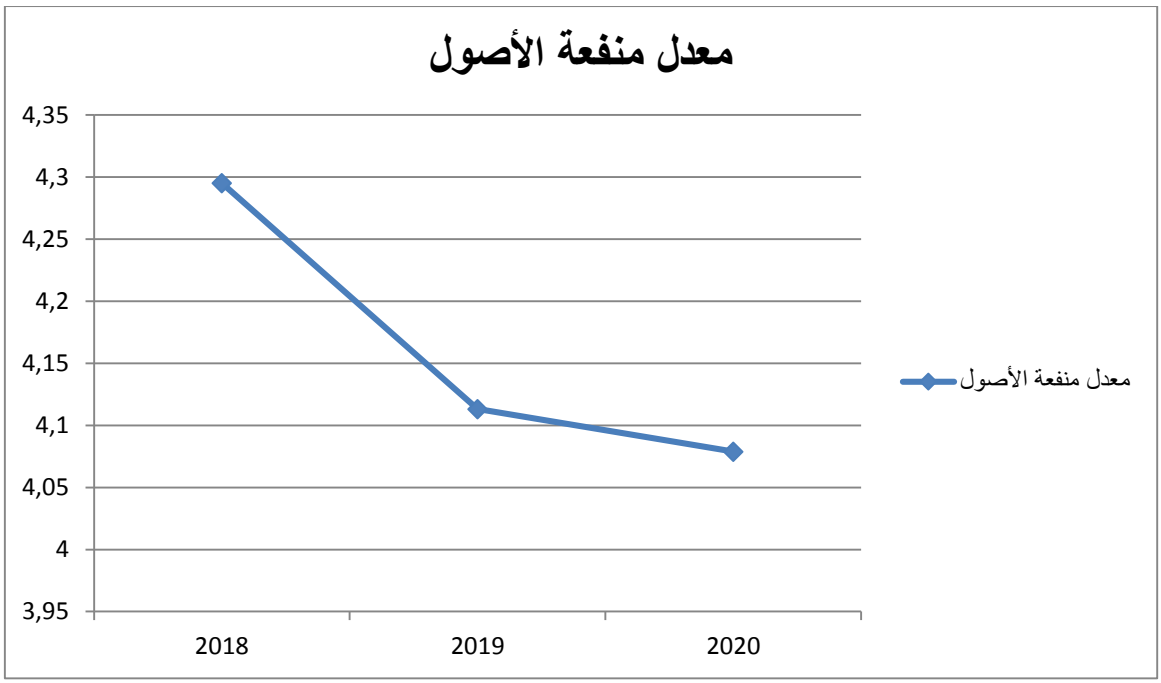

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد رقم الجدول 12 واستخدام برنامج Excel

التفسير:

من الجدول رقم 12 تظهر نتائج مؤشر منفعة الاصول للبنك القرض الشعبي الجزائري منخفضة من سنة 2018 الى 2019 بنسبتي(4,295%- 4,113%) ثم تستمر في الانخفاض خلال سنة 2020 بنسبة 4,078%.ومنه يمكن القول ان البنك لم يحقق نمو جيد ومشجع

الفرع الخامس : معدل الرفع المالي EM

وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

الرفع المالي = اجمالي الاصول / اجمالي حقوق الملكية

الجدول رقم (13) : يوضح الرفع المالي لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة الممتدة (2018\ 2020)

الوحدة : %

السنة	2018	2019	2020
الرفع المالي	12,69	12,57	12,67

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01)

الشكل رقم (12): يوضح معدل الرفع المالي للبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة الممتدة (2018 \2020)

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 13 واستخدام برنامج Exce

التفسير :

من الجدول رقم 13 تظهر نتائج الرفع المالي للبنك القرض الشعبي الجزائري منخفضة من سنة 2018 \2019 بنسبتي 12,69% -12, 57% وذلك راجع الى انه لم يعتمد على اموال الغير ثم تعود للارتفاع في سنة 2020 بنسبة 12,67% .وهذا سبب ان البنك القرض الشعبي الجزائري استخدم اصول الغير في عملياته من اجل تمويل الاحتياجات , ويمكن اعتبار هذه النسبة ايجابية , فالبنك اعتمد على موارده مالية لتمويل الاصول .

المطلب الرابع : تقييم الاداء المالي عن طريق مؤشرات المخاطرة

سوف يتم التطرق في هذا المطلب لتطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية للبنك القرض الشعبي الجزائري من خلال مؤشرات المخاطرة .

الفرع الاول : مخاطر الائتمان

وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية

مخاطر الائتمان = مخصصات خسائر القروض / اجمالي القروض

مخصصات خسائر القروض = البند رقم 13 من جدول حسابات النتائج

إجمالي القروض = البند 3، 4، 4 في جدول الاصول

الجدول رقم (14): مخاطر الائتمان للبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2020/2018)

الوحدة%

السنة	2018	2019	2020
مخاطر الائتمان	0,1649213	1,130496	2,2200806

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (01) و (02)

الشكل رقم (13): يوضح تطور مخاطر الائتمان للبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2020/2018).

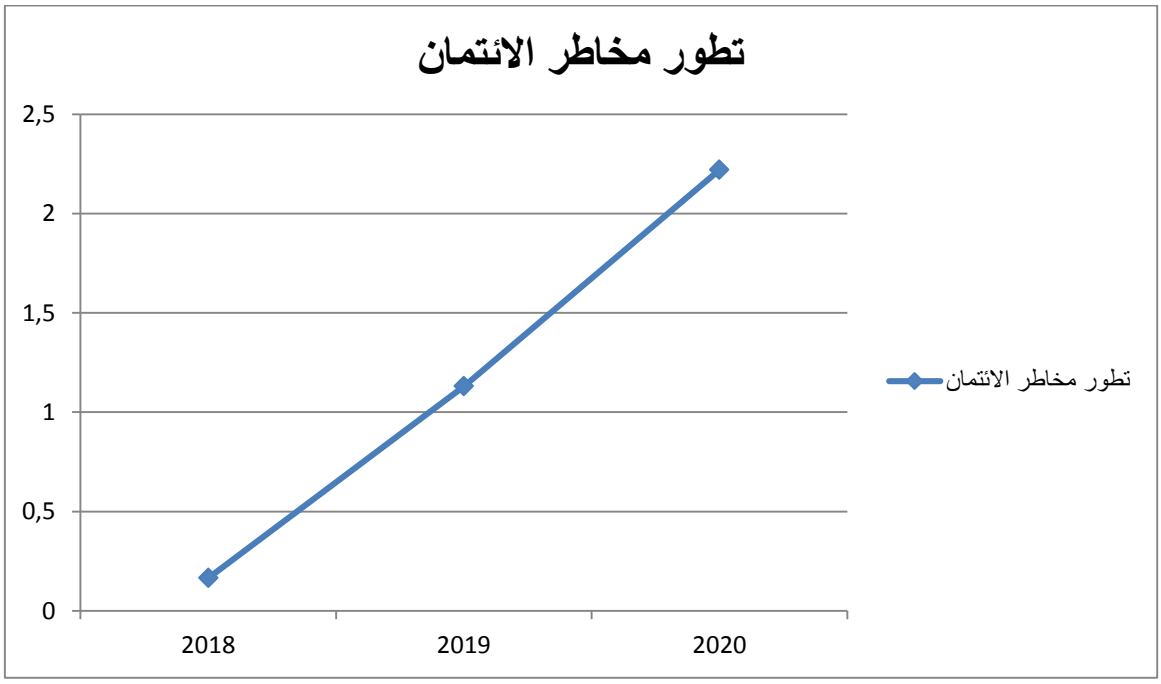

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 14 واستخدام برنامج Excel

التفسير:

من الجدول رقم 14 تظهر نسب مخاطر الائتمان للبنك القرض الشعبي الجزائري مرتفعة حيث في سنة 2018 نجدها 0,164% ثم تنخفض نسبيا الى 1,130% في سنة 2019 لتواصل في الارتفاع بعدها الى 2,220% في سنة 2020 .هذا يدل على ان البنك تعرض لنسبة كبيرة من الخطر في الفترات الاخيرة .

الفرع الثاني: مخاطر السيولة

وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

مخاطر السيولة = الصندوق + البنك المركزي + خزينة +ccp/ اجمالي الاصول

الجدول رقم (15): مخاطر السيولة للبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2020/2018).

الوحدة :%

السنة	2018	2019	2020
مخاطر السيولة	14,16	10,06	11,94

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01)

الشكل رقم (14): يوضح تطور مخاطر السيولة للبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2020/2018).

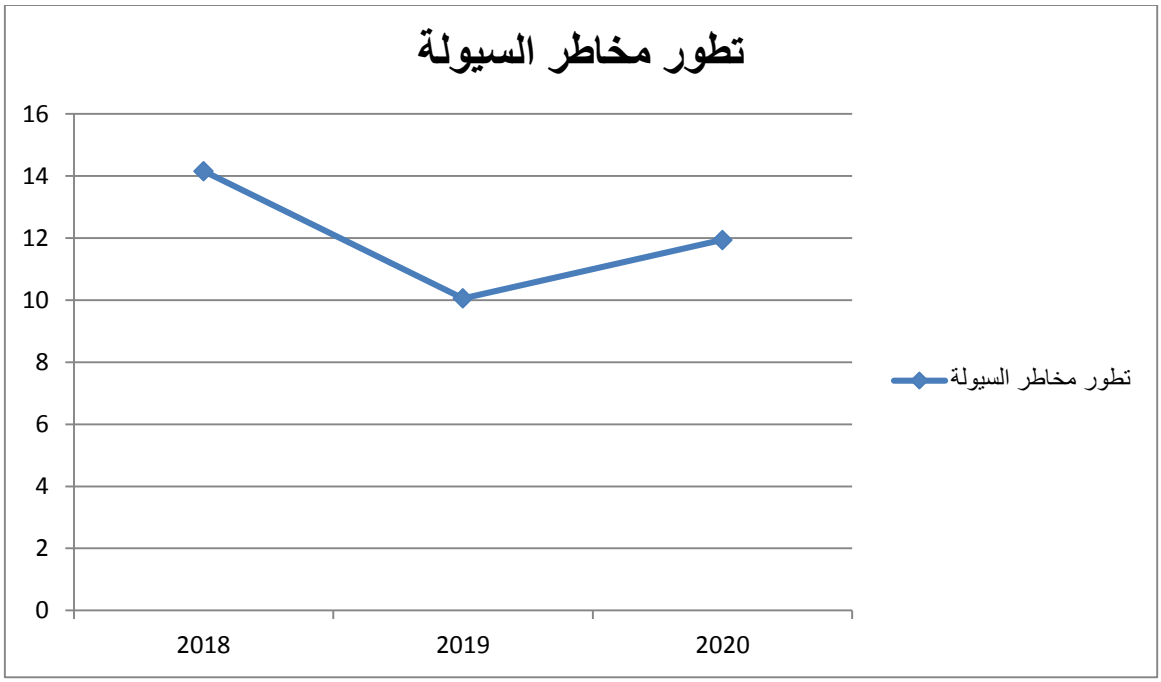

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 15 واستخدام برنامج Excel

التفسير :

من الجدول رقم 15 ينبين لنا في البنك القرض الشعبي الجزائري ان نسب مخاطر السيولة تشهد انخفاضا من سنة 2018 و 2019 بنسبتي (14,16% -10,06 %)ثم تعود للارتفاع خلال سنة 2020 بنسبة 11,94%.وهذا يعود ان البنك القرض الشعبي الجزائري يحتفظ بقدر كبير من السيولة وذلك في شكل ودائع لمواجهة مخاطر السيولة .

الفرع الثالث : مخاطر راس المال

وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

مخاطر راس المال =إجمالى حقوق الملكية /إجمالى الاصول

الجدول رقم (16) : مخاطر رأس المال للبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2020/2018)

الوحدة :%

السنة	2018	2019	2020
مخاطر راس المال	7,88	7,96	7,89

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01)

الشكل رقم (15): يوضح مخاطر رأس المال للبنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2020/2018).

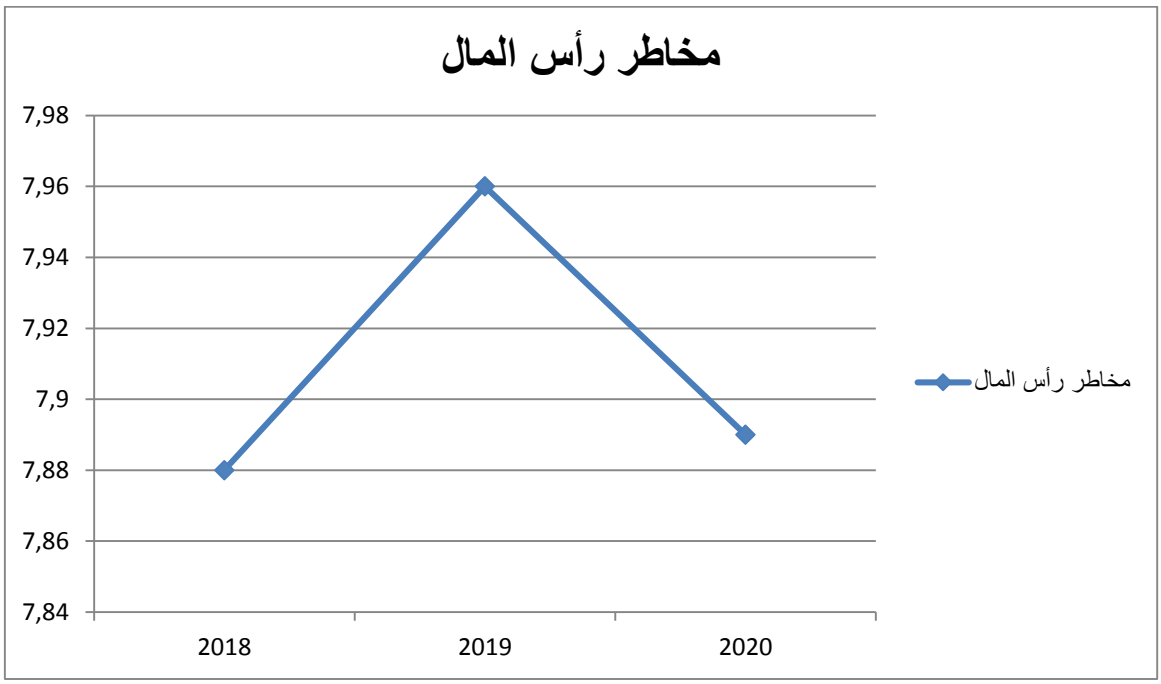

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 16 واستخدام برنامج Excel

التفسير :

من الجدول رقم 16 يبين لنا ان نسب مخاطر راس المال بالنسبة للبنك القرض الشعبي الجزائري في تذبذب حيث ترتفع من سنة 2018 الى 2019 بنسبتي ب(7,88% - 7,96%) وهذا لقدرة البنك في التحكم والوفاء بالتزاماته لتشهد انخفاضا في سنة 2020 بنسبة 7,89% . مما يعني ان بنك القرض الشعبي الجزائري من خلال انخفاض هذا المؤشر دليل على عدم كفاية راس ماله لمواجهة المخاطر التي تصل الى اموال المودعين والدائنين .

خلاصة الفصل:

في هدا الفصل المخصص لجانب التطبيقي لدراستنا والذي حاولنا اسقاط الجانب النظري على بنك القرض الشعبي الجزائري حيث تم فيه اعطاء بطاقة فنية له من نشأة وتعريف ومهام واهدافه والهيكل التنظيمي .ثم بعدها تم تطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية على البنك القرض الشعبي الجزائري و تبين من خلال النتائج المتحصل عليها من عملية تقييم الاداء المالي والتي مست صورتها والمتمثلة في اهم وثائقها المالية والمحاسبية خلال السنوات الثلاثة 2020,2019,2018 معتمدين في الدراسة على ادوات التقييم الاداء المالي , والتي بينت لنا تدهور وتراجع وضعيتها المالية سنة 2020 مقارنة بالسنتين الماضيتين 2019 و2018.حيث مكننا من التعرف على نقاط القوة والضعف التي يتحلى بها هذا البنك , كما يبقى تقييم الاداء المالي اداة كاشفة للأداء الجيد والافضل .

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

تعد البنوك التجارية شريان الحياة الاقتصادية ومركزا لمختلف التعاملات لأي دولة من دول العالم ، وذلك لدورها الأساسي في تجميع المدخرات و توجيهها نحو النشاطات الاستثمارات المختلفة ، وكذلك في رسم وتنفيذ مختلف السياسات المالية والاقتصادية وفي إتمام الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية ، لهذا فرض على البنوك العديد من التعليمات التي قد تعيق في بعض الأحيان تحركها أو تقيدها، مما يفرض إعادة تحسين و تقييم أدائها المالي بشكل يضمن لها الزيادة في العوائد من جهة ويساهم في التقليل من المخاطر والتحكم فيها والرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها من جهة أخرى، إضافة إلى معالجة مواطن الضعف ودعم نقاط القوة، مما يعزز قدرتها أمام المنافسة القوية ويمكنها من مواجهة متطلبات المحيط الذي تنشط فيه.

من أجل ذلك وغيره تناولنا في هذا البحث موضوع تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية للفترة الممتدة من 2018 إلى 2020 في بنك القرض الشعبي الجزائري وذلك في ثلاث فصول، عالج الأول الإطار النظري للبنوك التجارية، أما الثاني فقد تم التطرق إلى عموميات حول تقييم الأداء المالي، في حين تطرق الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لبنك القرض الشعبي الجزائريCPA.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأول:

تعتبر ميزانية البنك التجاري بمثابة وثيقة تتضمن تقرير لمختلف الأصول والخصوم اللذان يمثلان الحقوق التي يمتلكها البنك وكذلك الديون التي يلتزم بها في مواجهة الغير وفي مواجهة مالكيه ،كما تعد إدارة الأصول و الخصوم من أهم الإجراءات التي تسمح للبنك التجاري بمراقبة مخاطره و عوائده ، تتم المراقبة من خلال عمليات الايداع والسحب ، حيث تعتبر ايداعات الزبائن المختلفة ا موردا أساسيا وهاما بالنسبة لموارد البنك ، وتتخذ هذه الايداعات أشكالا مختلفة يمكن ايجازها في الودائع الجارية أو للإطلاع ، اما السحوبات فتتمثل في سحبالافراد و العملاء الأموال من حسابهم ورصيدهم الموجود في البنك، لغايات تسديد دفع أو التزامات على العميل يقوم بها بشكل شهري أو سنوي أو غيرها ، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى .

الفريضة الثانية :

هناك عدة نماذج للتقييم الأداء المالي للبنوك منها: نموذج العائد على حقوق الملكية ، نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) ، بطاقة الأداء المتوازن (BSC) ، نموذج GAMELS....الخ ، يختار أصحاب القرار أو الجهة المختصة داخل البنك واحد من هذه النماذج وفقا لما يتيح لهم من إمكانيات وحسب الرؤية الخاصة بهم ،وبالتالي ترفض الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة :

من خلال ما تم التطرق إليه في الفصل الثالث وجدنا أن جحم الودائع للبنك القرض الشعبي الجزائري كان كبير ، مما يعني أن البنك قدرة على تسديد طلبات المودعين ، وبالتالي نقول أن البنك القرض الشعبي الجزائري اعتماد على سياسة الودائع من أجل توليد النقدية الكافية لضمان استمرارية نشاطه، بينما إجمالي القروض كان اقل مقارنة بحجم الودائع

وهذا دليل على ان البنك لم يعمل على تسيير سياسته الاقراضية مما يؤدي الى عدم تحقيق الارباح المرجوة، ومنه أن أبرز العوامل المؤثرة في العوامل المالية في CPAليس فقط عوامل السياسة الاقراضية بل أيضا عوامل السياسة الودائع التي تعتبر المصدر الرئيسي لأموال البنك . وبالتالي عدم صحة الفرضية الثالثة .

وتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن ذكر فيما يلي :

– يعد تقييم الأداء المالي مهما في جميع المجالات الاقتصادية لاسيما في مجال العمل البنكي لما له من تأثير كبير في تحقيق معدلات عالية من الارباح .

–يعد نموذج العائد على حقوق الملكية من النماذج المهمة والتي يتم من خلالها تقييم أداء البنك حيث يركز على العوائد التي تحققها فضالا عن أهم المخاطر التي يتعرض لها والتي تؤدي الى انخفاض أداء البنك.

– من خلال تحليل مؤشرات السيولة على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري نلاحظ تسجيل ارتفاع في نسب السيولة الثلاث(نسبة الرصيد النقدي ، نسبة النقدية الى إجمالي الموجودات ، نسبة توظيف (الاستثمار) خاصة في سنة 2018 و2020 ، بينما في 2019 نلاحظ انخفاض طفيف فقط ، و هذا يدل على قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية اتجاه المودعين ، بالإضافة الى التوظيف الجيد لأمواله ، وهذا قد يؤثر إيجابيا على الأرباح التي يحققها من جهة ، وعلى كفاءته في تلبية القروض البنكية من جهة أخرى .

– من خلال تحليل مؤشرات الربحية نلاحظ أن البنك القرض الشعبي الجزائري فشل في تحقيق الارباح وذلك لانخفاض نسب العائد على حقوق الملكية ، عائد على الأصول ، ومؤشر هامش الربح ، معدل منفعة الاصول ،الا نسبة معدل الرفع المالي سجلت ارتفاعا طفيف ، وهذا مؤشر على وجود قصور في كفاءة البنك في إدارة استثماراته وفي توليد الارباح من ودائعه.

– اما من خلال مؤشرات المخاطر نلاحظ أن بنك القرض الشعبي الجزائري واجه نسب مرتفعة من مخاطر السيولة مخاطر الائتمان ، بينما نجح في ادارة مخاطر رأس المال، لكن في مجمل تعتبر نتيجة سلبية للبنك لأنه لم يتحكم في تكاليفه

وتسييرها ، ولم يعمل على استثمار النقدية الاضافية في مجالات واختصاصات مربحة ومدرة للعائد ،وأيضا عدم الدراسة الدقيقة للوضعية المالية للمقترضين .

- حسب نتائج المؤشرات التي تم استخدامها نقول أداء المالي للبنك القرض الشعبي الجزائري كان ضعيف بشكل عام مما يعني أن هذه البنك لم يكن قادر على ادارة واستثمار موجوداته المالية بالشكل الذي يؤدي الى الاستفادة القصوى منها.

الاقتراحات

من خلال ما تم التوصل إليه يمكن اقتراح ما يلي:

- يجب على البنوك تبني قواعد الافصاح والشفافية من أجل تقييم أداء مالي سليم.
- ضرورة وجود ادارة مخاطر كفؤة وقائمة بحد ذاتها في البنوك مهمتها العمل على الحد من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك ومحاولة ايجاد الحلول المناسبة لتخفيف هذه المخاطر .
- استخدام أساليب التقييم والتحليل المالي الحديثة والمتطورة.
- التنويع في المحفظة الاستثمارية كونها تعتبر الركيزة الأساسية في نشاط البنوك .
- ضرورة وضع برنامج لتقييم نتائج البنك من سنة إلى أخرى يسمح باكتشاف الأخطاء وتصحيح الانحرافات.
- استخداماالأساليب التكنولوجية المتطورة في مجال العمل البنكي في مجال ادارة الأموال وتقديم الخدمات المصرفية الحديثة .

آفاق الدراسة :

وفي الاخير نقول أن هذه الدراسة قد تشتمل على جوانب عديدة والتي من الممكن أن تكون امتداد لبحوث مستقبلية أخرى، ومن هنا يمكن اقتراح البعض من آفاق الدراسة وهي كالتالي:

-تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام نموذج بطاقة الأداء المتوازن.

- تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام مؤشر CAMLES.

- تقييم أداء المالي في البنوك التجارية بالاعتماد على القيمة الاقتصادية المضافة(EVA) .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا : باللغة العربية

- أحلام بوعبدلي . (2015). سياسات ادارة البنوك التجارية ومؤشراتها. عمان: دار الجنان للنشر و التوزيع.
- اسماعيل ابراهيم عبد الباقي . (2015). إدارة البنوك التجارية. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- آسية محجوب . (2011/2010). البنوك التجارية والمناقسة قي ظل بيئة مالية معاصرة–دراسة حالة البنوك الجزائرية–. مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص استراتجية مالية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة 08 ماي 1945–قالمة –.
- أكرم محمود الحوراني ، و عبد الرزاق حسن حساني. (2011–2010). النقود والمصارف. سوريا: منشورات جامعة دمشق.
- إياد عبد الفتاح النسور. (2012). أساسيات الأقتصاد الكلي. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- إياد منصور حسن . (2019). إدارة العمليات البنكية والنقدية. عمان: دار ابن النفيس للنشر والتوزيع.
- جميل زيدانين السعودي. (2014). إدارة المؤسسات المالية المتخصصة. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- حسين بني هاني . (2014). اقتصاديات النقود والبنوك. عمان ، الاردن: دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع.
- حكيم براضية ، و جعفر هني محمد. (2016). دورك التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.
- حياة نجار . (2013–2014). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل –دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية – ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس سطيف 1.
- خالد أمين عبد الله، و اسماعيل ابراهيم الطراد. (2006). إدارة العمليات المصرفية : المحلية والدولية. عمان: دار وائل للنشر و التوزيع .
- زياد رمضان، و جودة محفوظ. (2006). الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- سامي خليل. (1982). النقود والبنوك. الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.
- سعيد الخضري. (1994). الاقتصاد النقدي والمصرفي. القاهرة: دار النهضة العربية.
- صبحي تادرس قريصه. (1984). النقود والبنوك. بيروت ، لبنان: دار النهضة العربية.

- ضياء مجيد الموسوي. (2014). أسس علم الاقتصاد- الجزء الثاني -. ديوان المطبوعات الجامعية.

- طه عبد العظيم محمد . (2020). الإصلاح المصرفي للبنوك الاسلامية والتقليدية في ضوء مقررات بازل 3. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

- عبد القادر خليل. (2017). الاقتصاد البنكي -مدخل معاصر -. ديوان المطبوعات الجامعية.

- عبد الكريم أحمد جميل. (2015). التسويق المصرفي. عمان – الاردن : دار الجنادرية.

- عبد الناصر ناصري. (2020-2021). أثر إدارة المخاطر النظامية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، تخصص مالية ومحاسبة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس -.

- عبد الهادي على النجار. (1998). إقتصاديات النقود والمصارف – مع وجهة نظر إسلامية -. المنصورة: مكتبة الجلاء الجديدة.

- عزت قناوي. (2005). أساسيات في : النقود والبنوك. الفيوم – مصر: دار العلم للنشر والتوزيع.

- علاء فرحان طالب، حيدر يونس الموسوي، و محمد فائز حسن. (2013). إدارة المؤسسات المالية -مدخل فكري معاصر -. عمان-الاردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

- فواز صالوم حموي، و محمد رمضان اسماعيل . (2011). إدارة المؤسسات والأسواق المالية. سوريا: دار علاء الدين.

-كمال مطهري . (2011-2012). دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري-مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والعلوم التجارية، وهران: جامعة وهران 1.

- محمد أحمد الافندي . (2018). الاقتصاد النقدي والمصرفي. عمان: مركز الكتاب الاكاديمي.

- محمد أحمد محمود عمارنة. (2014). رقابة هيئة سوق رأس المال على الشركات المساهمة. دار المنال.

- محمد الصيرفي . (2007). ادارة المصارف. الاسكندرية: دار الوفاء للنشر والتوزيع .

- محمد الطاهر الهاشمي . (2010). المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ليبيا: منشورات جامعة 7 اكتوبر.

- محمد الفاتح محمود بشير المغربي . (2016). نقود والبنوك. عمان: دار الجنان لنشر والتوزيع.

- محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان، و سهيل أحمد سمحان. (2010). النقود والمصارف. عمان: دار المسيرة للنشرو التوزيع.

(بلا تاريخ). تم الاسترداد من Mohammad 20118.blogspet.com.

- ابراهيم سحر طلال. (2013). تقويم بطاقة اداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الاداء المتوازن. بغداد، العلوم الاقتصادية.

- ابراهيم محمد المحاسنة. (2013). ادارة وتقييم الاداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق. الاردن.

- اسيا جنوحات، و ياسمين العلاسية. (2014). دور المحكمة في تحسين الاداء للمؤسساتى بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والاسلامية . الوادي.

- اسياء خليفة. (2020-2021). محاضرات في التحليل المالي المتقدم. تيبازة، محاسبة وتدقيق: المركز الجامعي مرسلي عبد الله.

- افراس خضير عباس، و فارس عبد الامير عبد القادر. (2020). استخدام الاجراءات التحليلية في تقييم الاداء المالي للنشاط المصرفي .

- الهام التجاني، و شعوبي محمود فوزي. (2015). تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية _دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005/2011. ورقلة _الجزائر.

- امينو بن جدو، و مسعود ميهوب . (2021). تقييم كفاءة وفعالية الاداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية . بسكرة : برج بوعريريج .

- بن خروف جليلة. (2009/2008). دور المعلومات في تقييم الاداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات _دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات 2005-2008. مذكرة لنيل شهادة ماجستيرفي .... بومرداس، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية: محمد بوقرة.

- بن مالك عمار. (2011/2010). المنهج الحديث للتحليل المالي الاساسي في تقييم الاداء. قسنطينة، علوم التسيير.

- بنية محمد. (2018-2019). محاضرات في التحليل المالي -. قالمة ، تسويق الخدمات - تسويق فندقي سياحي : 8ماي 1945.

- حمزة محمود الزبيدي. (2000). التحليل المالي (تقييم الاداء والتنبؤ والتعثر) . عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

- خريوش واخرون. (2004). عوامل المؤثرة على درجة الامان المصرفي الاردني. الاردن.

- خضر الطيب الامين الشفيع، و جمعة ابوبكر حمزة بشرة. (2021). استخدام بطاقة الاداء المتوزان لزيادة فعالية وكفاءة تقييم الاداء المالي بالمصارف التجارية .

- رانيا عطار. (2014). قياس كفاءة المصارف الاسلامية السورية –دراسة تطبيقيةظك مصرف سورية الدولي الاسلامي–. سوريا، العلوم المالية المصرفية.

- زعرور نعيمة. (بلا تاريخ). محاضرات مقياس الموازنة التقديرية . محاسبة وجباية .

- سليمان الحمد. (2006). تقييم كفاءة المصارف التجارية في ادارة التدفقات النقدية بالتطبيق على المصرف التجاريالسوري. سوريا، ادارة اعمال: غيرمنشورة.

- سناء عبد الكريم الخناق. (2005). مظاهر الاداء الاستراتيجي والميزة التنافسية . ورقلة.

- شرف الدين مومن. (2012). دور الادارة في تحسين الاداء للللمؤسسة الاقتصادية –دراسة مؤسسة نقاوس للمصبرات باتنة–. سطيف، العلوم الاقتصادية: غير منشورة.

- شريف احمد يحي. (2017). تطبيق نظام CAMELS في تقييم اداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية . السويس .

- شريف غياط، و فيروز رجال. (بلا تاريخ). الموازنات التقديرية اداة لصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة CYCMA. قالمة: 08ماي 1945.

- عبد الباقي بضياف، بوبكر شماخي، و عائشة بخالد. (2018). تحليل العوامل المؤثرة على الاداء المالي للبنوك التجارية _دراسة قياسية على البنوك التجارية 2009/2016. ورقلة _الجزائر، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

- عبد المنعم محمد عبد القيوم محمد، و طه جبريل علي ابوعبيدة. (2020). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ودورها في تقويم الاداء المالي للصناديق الاستثمارية . محاسبة: المشرق .

- عبد الوهاب دادن، و رشيد حفصي. (2011/2006). تحليل اداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزاءرية باستخدام طريقة تحليل العاملي التمييزي AFD. غرداية –الجزاءر.

- عبد الوهاب دادن، و رشيد حفصي. (2014). تحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي afd2006/2011. غرداية_الجزائر.

- عربوة محاد. (-2011). دور بطاقة الاداء المتوازن في قياس وتقييم الاداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذاءية – دراسة مقارنة بين: ملبنة الحضنة بالمسيلة زملبنة التل بسطيف –. سطيف، ادارة الاعمال الاستراتيجية للتنمية البشرية: فرحات عباس.

- عصام عباسي. (2012). تاثير جودة المعلومة المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات . ماجستير. ورقلة، العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير : قاصدي مرباح.

- علاء فرحان طالب، و ايمان شيحان المشهداني. (بلا تاريخ). الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

- علال عشي. (2003). الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم . ماجستير. بسكرة، علوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية : محمد خيضر.

- علي خاف عبدالله. (بلا تاريخ). التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الاداء والكشف عن الانحرافات .

- علي خلف عبد الله، و وليد ناجي الحيالي. (2015). التحليل المالي للرقابة على الاداء والكشف عن الانحرافات. عمان: الاولى.

- علي عبد الله. (2001). اثر البيءة على اداء المؤسسات العمومية الاقتصادية . الجزاءر.

- عمر على كامل الدورى. (2013). تقييم الاداء المصرفي –الاطار المفاهيمي والتطبيقي–. بغداد.

- فوزان عبد القادر القيسي. (2017). تحليل العوامل المؤثرة على اداء البنوك التجارية باستخدام نوذج CAMELSدراسة تطبيقية على البنوك التجارية الاردنية خلال فترة 2009-2014. الاردنية.

- كامل احمد ابو ماضي. (2018). بطاقة الاداء المتوازن كاداة تقييم لاداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية . فلسطين –غزة : مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع .

- لزعر محمد سامي. (2011-2012). التحليل المالي للقواءم المالية وفق النظام المحاسبي المالي –دراسة حالة–. قسنطينة، الادارة المالية: منتوري.

- لعراف زاهية، و عباس فرحات. (). تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة. المسيلة، حقوق.

- مجيد الكرخي. (2006). تقويم الاداء باستخدام النسب المالية. عمان.

- مجيد الكرخي. (2010). تقويم الاداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية. الاردن.

- محصول نعمان، و موصو سراح. (2019). تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية –دراسة حالى بنك المؤسسة العربية المصرفية 2013/2018.

- محمد مجيد جواد الحمداني. (2013). قياس اثر الصيرفة الالكترونية في مؤشرات الاداء المالي للمصارف. العراق، علوم مالية والمصرفية : كربلاء.

- مشعل جهز المطيري. (2011). تحليل وتقييم الاداء المالي للمؤسسة البترول الكويتية.

- مصطفى عوادي، و منير عوادي. (2021). مؤشرات ونسب تقييم الاداء المالي . الجزاءر: الوادي –مرسلي عبد الله تيبازة .

- نبيلة قدور. (2018/2019). تقييم الاداء المالي في البنوك التجارية باستخدام الية المقارنة المرجعية _دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية.اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير ، تخصص مالية ومحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة اكلي محند اولحاج–البويرة.

- نصر محمود مزنان فهد. (2009). اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

- نعمان محصول، و سراح موصو. (2019). تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية –دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال فترة 2013–2018. جيجل –سوق اهراس .

- نعيم نصر داوود. (2012). التحليل المالي –دراسة نظرية تطبيقية–. عمان: الطبعة الاولى.

طه لطرش. (سنة 2011). *تقنيات البنوك*.

ليلى لولاشي. (2005/2004). التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة ةالمتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة بسكرة. بسكرة.

ثانيا : باللغة الأجنبية

v.c sinha , (2020), Money and Financial Systems,SBPD,,j.c varshney– Publishing House.

Mohammad 20118.blogspet.com(بلا تاريخ). تم الاسترداد من

Anderson Henrik § All ",.2GC-Active Management **Balance Scorecard "ImplémentationSMEs Réflexion on Littérature and Practice.** Papier Présente to 4th SME-SME International. Conférence Alborg Université Den mark 14-16 May2001.p5

(Http //w wwqa au edu/ page 2/ resarci/BSCInSMEPaper.pd

https://tijaratuna.com (بلا تاريخ). تم الاسترداد من

الملاحق

ملحق رقم 01

ميزانية عامة لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال سنة 2018

PASSIF 31 Décembre 2018

U = Milliers de DA

Banque Centrale	-
Dettes envers les institutions financières	369 012 179
Dettes envers la clientèle	1 558 366 474
Dettes représentées par un titre	36 250 836
Impôts courants- Passif	9 046 077
Impôts différés – Passif	57 528
Autres passifs	16 532 588
Comptes de régularisation	7 532 383
Provisions pour risques et charges	3 112 654
Subventions d'équipement-Autres subventions	-
Fonds pour risques bancaires généraux	37 739 911
Dettes subordonnées	-
Capital	48 000 000
Primes liées au capital	-
Réserves	114 500 764
Ecart d'évaluation	-355 749
Ecart de réévaluation	15 020 734
Report à nouveau	-
Résultat de l'exercice	40 981 370
TOTAL DU PASSIF	2 259 543 699

HORS BILAN	31 Décembre 2018
ENGAGEMENTS REÇUS	811 695 370
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT REÇUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-
ENGAGEMENTS DE GARANTIE REÇUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	811 695 732
AUTRES ENGAGEMENTS REÇUS	9 644

www.cpa-bank.dz

DIRECTION GÉNÉRALE
Adresse : 02,Bd Colonel Amirouche, Alger
Tél.: 023.50.32.62/63/65/67/68/69/79/78/25
023.50.32.64

DIVISION EXPLOITATION
Adresse : 02 Boulevard Colonel Amirouche Alger
Tél.: 023.50.32.62/023.50.32.63/023.50.32.65
Fax : 023.50.32.88

DIVISION DES ENGAGEMENTS
Adresse : 02 Boulevard Colonel Amirouche Alger
Tél.: 023.50.32.63/65/67
Fax : 023.50.35.74

DIVISION DE LA MONÉTIQUE ET DES MOYENS DE PAIEMENT
Adresse : 50, Rue des trois Frères
Bouadou Cité Financière Ravin
de la Femme Sauvage, Bir Mourad Rais
Tél.: 023.56.94.18/14/07
Fax : 023.56.93.99

DIVISION DES AFFAIRES INTERNATIONALES
Adresse : Cité du 5 Juillet route de l'Hôtel Mercure
Bab Ezzouar- Alger
Tél.: 023.88.47.50
Fax : 023.88.47.39

DIVISION FINANCIÈRE
Adresse : 50, Rue des trois Frères Bouadou
Cité Financière Ravin de la Femme Sauvage
Bir Mourad Rais
Tél.: 023.56.94.32/33/50
Fax : 023.56.94.50

www.cpa-bank.dz

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

ETATS FINANCIERS 2018

CPA Bank 021 64 15 15

ACTIF 31 Décembre 2018

U = Milliers de DA

Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, CCP	319 731 286
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	5 410 485
Actifs financiers disponibles à la vente	153 020 879
Prêts et créances sur les institutions financières	383 406 022
Prêts et créances sur la clientèle	1 370 080 532
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 086 617
Impôts courants – Actif	2 554 663
Impôts différés – Actif	2 142 803
Autres actifs	10 953 501
Comptes de régularisation	30 370
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 711 146
Immeubles de placement	-
Immobilisations corporelles	16 304 975
Immobilisations incorporelles	281 410
Ecart d'acquisition	-
TOTAL DE L'ACTIF	2 256 543 699

HORS BILAN	31 Décembre 2018
ENGAGEMENTS DONNES	889 946 781
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	329 372 998
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	286 270 690
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	273 403 228
AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	-

المصدر : بنك القرض الشعبي الجزائري

الملحق رقم 02

جدول حسابات النتائج لبنك القرض الشعبي الجزائري

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

Rubriques	U=Milions DA
1- Résultat avant impôts	35 792
2- (+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	1419
3- (+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	0
4- (+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	39 034
5- (+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	-6 565
6- (+/-) Charges / produits des activités de financement	0
7- (+/-) Autres mouvements	-1 043
8- Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (2 à 7)	32 845
9- (+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-24 014
10- (+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	-78 987
11- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	6 468
12- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	17 586
13- (-) Impôts versés	-4 072
14- Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (9 à 13)	-74 874
15- Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)	**-15 236**
16- (+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	2 307
17- (+/-) Flux liés aux immeubles de placement	0
18- (+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-1 316
19- Total flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (b)	**991**
20- (+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-22 000
21- (+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	0
22- Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (c)	**-22 000**
23- Effets de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	1 043
24- Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	**-35 303**

Trésorerie et équivalent de trésorerie

25- Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	**222 061**
26- Caisse, banques centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	252 915
27- Comptes (actif & passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	-30 854
28- Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	**186 758**
29- Caisse, banques centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	320 975
30- Comptes (actif & passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	-134 217
31- Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	**-35 303**

المصدر: بنك القرض الشعبي الجزائري

الملحق رقم 03 :

جدول تغيير في الاموال الخاصة لبنك القرض الشعبي الجزائري لسنة 2019

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2019

Rubriques	Notes	Capital Social	Primes d'émission	Écart de réévaluation	Écart de l'évaluation	Réserves de résultats
Solde au 31/12/2017	-	**48 000 000**	-	**15 920 734**	**-424 007**	**162 698 426**
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2017 corrigé	**6**	**48 000 000**	-	**15 920 734**	**-424 007**	**162 698 426**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	34 258	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2017	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-	-15 000 000
Variation du FRBG	-	-	-	-	-	4 542 249
Opérations en capital	-	-	-	-	-	-
Résultat net 2018	-	-	-	-	-	40 981 379
Solde au 31/12/2018	**6**	**48 000 000**	-	**15 920 734**	**-389 749**	**193 222 054**
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2018 corrigé	**6**	**48 000 000**	-	**15 920 734**	**-389 749**	**193 222 054**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	1 079 263	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2018	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-	-20 000 000
Variation du FRBG	-	-	-	-	-	-632 466
Opérations en capital	-	-	-	-	-	-
Résultat net 2019	-	-	-	-	-	21 974 446
Solde au 31/12/2019	**6**	**48 000 000**	-	**15 920 734**	**689 514**	**194 564 034**

المصدر : بنك القرض الشعبي الجزائري

جدول تغير في الاموال الخاصة لبنك القرض الشعبي الجزائري لسنة 2020

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2020

U=Millions DA

Rubriques	Notes	Capital Social	Primes d'émission	Écart de réévaluation	Écart de l'évaluation	Réserves et résultats
Solde au 31/12/2018	**6**	**48 000**	**-**	**15 921**	**-390**	**193 222**
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2018 corrigé	**6**	**48 000**	**-**	**15 921**	**-390**	**193 222**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	1 079	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2018	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-	-20 000
Variation du FRBG	-	-	-	-	-	-632
Opérations en capital	-	-	-	-	-	-
Résultat net 2019	-	-	-	-	-	21 974
Solde au 31/12/2019	**6**	**48 000**	**-**	**15 921**	**690**	**194 564**
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2019 corrigé	**6**	**48 000**	**-**	**15 921**	**690**	**194 564**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	194	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2019	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-	-10 000
Variation du FRBG	-	-	-	-	-	3 368
Opérations en capital	-	-	-	-	-	-
Résultat net 2020	-	-	-	-	-	20 603
Solde au 31/12/2020	**6**	**48 000**	**-**	**15 921**	**884**	**208 535**

المصدر : بنك القرض الشعبي الجزائري

جدول حسابات النتائج لبنك القرض الشعبي الجزائري

COMPTE DE RÉSULTATS

	U=Milliers DA
(+) Intérêts et produits assimilés	53 123 972
(-) Intérêts et charges assimilées	-21 702 489
(+) Commissions (Produits)	8 128 230
(-) Commissions (Charges)	-638 359
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	226 896
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	301 694
(+) Produits des autres activités	1 641 657
(-) Charges des autres activités	-22 542
Produit Net Bancaire	**81 059 058**
(-) Charges générales d'exploitation	-16 938 915
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 157 337
Résultat brut d'exploitation	**62 962 806**
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-37 007 912
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	2 711 281
Résultat d'exploitation	**28 666 175**
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	2 114
(+) Eléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Eléments extraordinaires (Charges)	-
Résultat avant impôts	**28 668 289**
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-6 693 843
Résultat net de l'exercice	**21 974 446**

المصدر : بنك القرض الشعبي الجزائري

جدول حسابات النتائج لبنك القرض الشعبي الجزائري

COMPTE DE RÉSULTATS

U=Millions DA

(+) Intérêts et produits assimilés	101 553
(-) Intérêts et charges assimilées	-25 531
(+) Commissions (Produits)	5 393
(-) Commissions (Charges)	-384
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	1 402
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	154
(+) Produits des autres activités	1 185
(-) Charges des autres activités	-144
Produit Net Bancaire	**83 648**
(-) Charges générales d'exploitation	-16 424
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-3 439
Résultat brut d'exploitation	**63 805**
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-45 373
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	6 339
Résultat d'exploitation	**26 771**
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	21
(+) Eléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Eléments extraordinaires (Charges)	-
Résultat avant impôts	**26 792**
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-6 189
Résultat net de l'exercice	**20 603**

المصدر : بنك القرض الشعبي الجزائري

جدول تغير في الأموال الخاصة لبنك القرض الشعبي الجزائري لسنة 2019

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2018

RUBRIQUES	NOTES	Capital social	Primes d'émission	Ecart de réévaluation	Ecart de d'évaluation	Réserves et Résultats
Solde au 31/12/2016		40 000 000	-	15 920 734	-39 908	129 986 107
Impacts des changements de méthodes comptables		-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives		-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2016 corrigé	6	40 000 000	-	15 920 734	-39 908	129 986 107
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations		-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente		-	-	-	-384 099	-
Variation des écarts de conversion		-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2016		-	-	-	-	-
Dividendes payés		-	-	-	-	-8 000 000
Variation du FRBG		-	-	-	-	8 194 350
Opérations en capital		-	-	-	-	-
Résultat net 2017		-	-	-	-	32 937 968
Solde au 31/12/2017	6	40 000 000	-	15 920 734	-424 007	162 898 426
Impacts des changements de méthodes comptables		-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives		-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2017 corrigé	6	40 000 000	-	15 920 734	-424 007	162 898 426
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations		-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente		-	-	-	34 258	-
Variation des écarts de conversion		-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2017		-	-	-	-	-
Dividendes payés		-	-	-	-	-15 000 000
Variation du FRBG		-	-	-	-	4 542 249
Opérations en capital		-	-	-	-	-
Résultat net 2018		-	-	-	-	40 981 379
Solde au 31/12/2018	6	40 000 000	-	15 920 734	-389 749	193 222 054

المصدر : بنك القرض الشعبي الجزائري

الملحق رقم 04 :

جدول تدفق الخزينة لبنك القرض الشعبي الجزائري

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

RUBRIQUES	U = Milliers de DA
Résultat avant impôts	54 412 128
(+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	1 137 237
(+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-
(+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	5 937 530
(+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	-7 534 039
(+/-) Charges / produits des activités de financement	-
(+/-) Autres mouvements	-2 016 867
=Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (total des éléments 2 a 7)	-2 476 148
(+/-) Flux lies aux opérations avec les institutions financières	-61 535 927
(+/-) Flux lies aux opérations avec la clientèle	62 516 333
(+/-) Flux lies aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	-357 391
(+/-) Flux lies aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	-2 557 923
(-) Impôts versés	-11 057 114
= Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (total des éléments 9 a 13)	-13 890 091
Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)	38 045 887
(+/-) Flux lies aux actifs financiers, y compris les participations	95 640 610
(+/-) Flux lies aux immeubles de placement	-
(+/-) Flux lies aux immobilisations corporelles et incorporelles	-2 126 021
Total flux net de trésorerie lie aux opérations d'investissement (b)	93 514 589
(+/-) Flux de trésorerie provenant ou a destination des actionnaires	-15 000 000
(+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-
Total flux net de trésorerie lie aux opérations de financement (c)	-15 000 000
Effets de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	2 016 867
Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	108 577 343
TRÉSORERIE ET ÉQUIVALENTS DE TRÉSORERIE	
Trésorerie et équivalents de trésorerie a l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	328 343 835
Caisse, banques centrales, ccp, trésor public (actif & passif)	337 875 955
Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts a vue auprès des institutions financières	-9 532 121
Trésorerie et équivalents de trésorerie a la clôture (total des éléments 29 et 30)	436 921 177
Caisse, banques centrales, ccp, trésor public (actif & passif)	319 731 266
Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts a vue auprès des institutions financières	117 189 911
Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	108 577 343

المصدر : بنك القرض الشعبي الجزائري

جدول الأصول والخصوم لبنك القرض الشعبي الجزائري

PASSIF

	U=Milliers DA
Banque Centrale	0
Dettes envers les institutions financières	644 726 042
Dettes envers la clientèle	1 500 128 660
Dettes représentées par un titre	43 695 470
Impôts courants- Passif	7 139 851
Impôts différés - Passif	419 942
Autres passifs	23 539 634
Comptes de régularisation	10 605 041
Provisions pour risques et charges	24 996 342
Subventions d'équipement-Autres subventions	0
Fonds pour risques bancaires généraux	37 107 445
Dettes subordonnées	0
Capital	48 000 000
Primes liées au capital	0
Réserves	135 482 143
Ecart d'évaluation	689 514
Ecart de réévaluation	15 920 734
Report à nouveau	0
Résultat de l'exercice	21 974 446
Total du passif	**2 514 424 483**

HORS BILAN	31 Décembre 2019
Engagements reçus	**673 664 792**
Engagements de financement reçus des institutions financières	-
Engagements de garantie reçus des institutions financières	668 478 330
Autres engagements reçus	5 186 462

CPA Bank

02, Boulevard Colonel Amirouche, Alger

ACTIF

	U=Milliers DA
Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre des Chèques Postaux	252 914 669
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	698 410
Actifs financiers disponibles à la vente	772 616 091
Prêts et créances sur les institutions financières	536 775 098
Prêts et créances sur la clientèle	1 502 233 171
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	506 607
Impôts courants - Actif	7 645 378
Impôts différés - Actif	2 249 570
Autres actifs	9 936 159
Comptes de régularisation	48 977
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 198 487
Immeubles de placement	0
Immobilisations corporelles	16 832 997
Immobilisations incorporelles	368 838
Ecart d'acquisition	-
Total de l'actif	**2 514 424 483**

HORS BILAN	31 Décembre 2019
Engagements donnés	**764 770 921**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	-
Engagements de financement en faveur de la clientèle	**279 034 791**
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	**289 449 815**
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	**195 686 316**
Autres engagements donnés	-

المصدر : بنك القرض الشعبي الجزائري

جدول تدفق الخزينة لبنك القرض الشعبي الجزائري

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

Rubriques	U=Milliers DA
1- Résultat avant impôts	28 668 289
2- (+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	1 157 337
3- (+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-
4- (+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	34 296 631
5- (+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	-6 532 780
6- +/-) Charges / produits des activités de financement	-
7- (+/-) Autres mouvements	-1 502 363
8- Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (2 à 7)	27 418 825
9- (+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-25 113 533
10- (+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	-202 438 346
11- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	10 156 728
12- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	-3 572 317
13- (-) Impôts versés	-9 981 029
14- Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (9 à 13)	-230 877 827
15- Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)	**-174 790 713**
16- (+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	-31 803 914
17- (+/-) Flux liés aux immeubles de placement	-
18- (+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-1 767 990
19- Total flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (b)	**-33 571 904**
20- (+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-8 000 000
21- (+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-
22- Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (c)	**-8 000 000**
23- Effets de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	1 502 363
24- Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	**-214 860 254**

Trésorerie et équivalent de trésorerie

25- Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	**436 921 177**
26- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	319 731 286
27- Comptes (actif & passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	117 189 891
28- Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	**222 060 923**
29- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	252 914 669
30- Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	-30 853 745
31- Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	**-214 860 254**

المصدر : بنك القرض الشعبي الجزائري

جدول الأصول والخصوم لبنك القرض الشعبي الجزائري

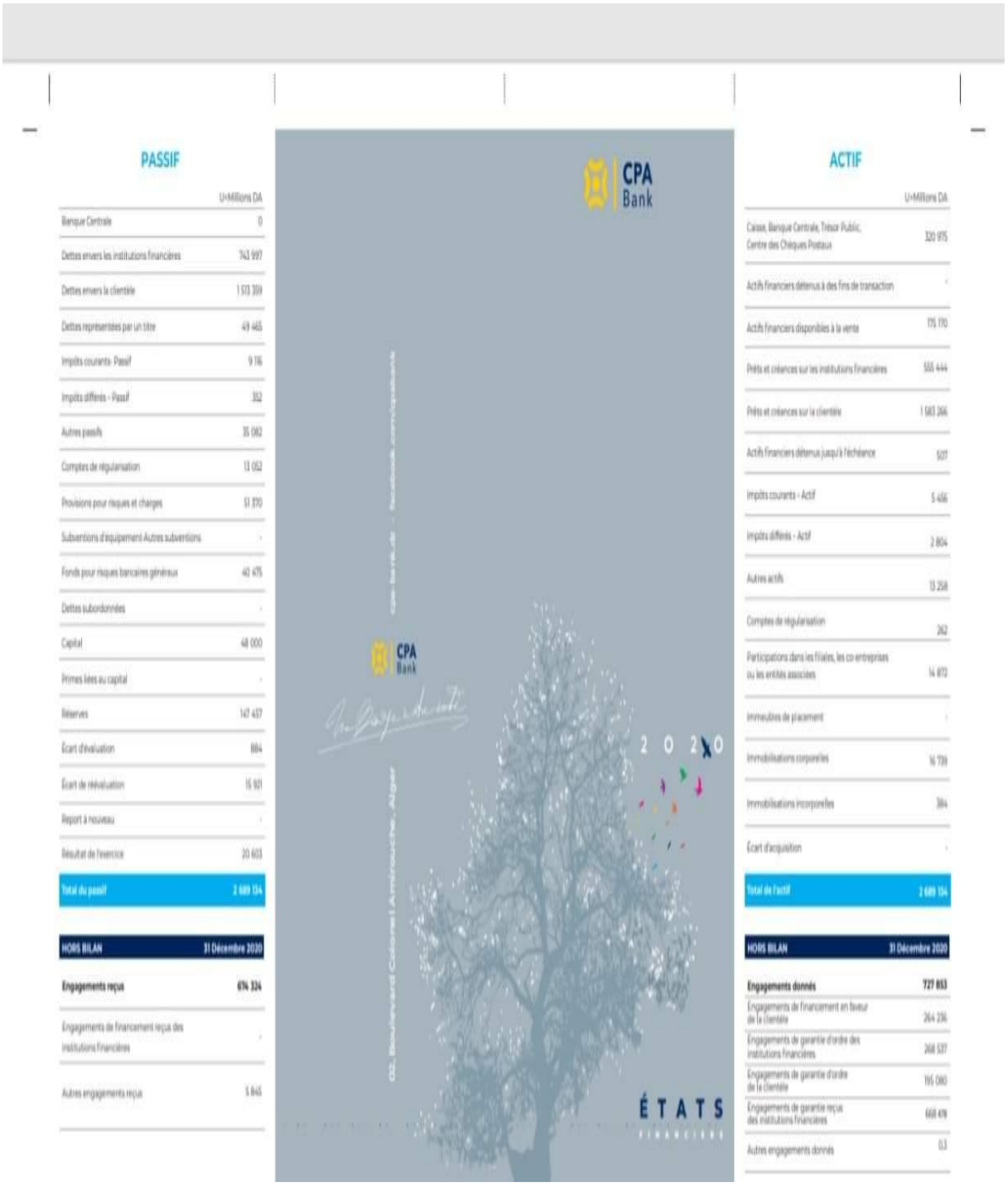

PASSIF

	U=Millions DA
Banque Centrale	0
Dettes envers les institutions financières	743 997
Dettes envers la clientèle	1 513 359
Dettes représentées par un titre	49 465
Impôts courants - Passif	9 116
Impôts différés - Passif	332
Autres passifs	35 082
Comptes de régularisation	13 052
Provisions pour risques et charges	51 370
Subventions d'équipement Autres subventions	-
Fonds pour risques bancaires généraux	40 475
Dettes subordonnées	-
Capital	48 000
Primes liées au capital	-
Réserves	147 437
Écart d'évaluation	884
Écart de réévaluation	15 921
Report à nouveau	-
Résultat de l'exercice	20 653
Total du passif	3 689 134

HORS BILAN	31 Décembre 2020
Engagements reçus	**674 324**
Engagements de financement reçus des institutions financières	-
Autres engagements reçus	5 845

CPA Bank

CPA Bank

2020

ÉTATS

ACTIF

	U=Millions DA
Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre des Chèques Postaux	320 975
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-
Actifs financiers disponibles à la vente	175 170
Prêts et créances sur les institutions financières	555 444
Prêts et créances sur la clientèle	1 583 266
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	507
Impôts courants - Actif	5 466
Impôts différés - Actif	2 804
Autres actifs	13 258
Comptes de régularisation	262
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	14 872
Immeubles de placement	-
Immobilisations corporelles	16 739
Immobilisations incorporelles	384
Écart d'acquisition	-
Total de l'actif	3 689 134

HORS BILAN	31 Décembre 2020
Engagements donnés	**727 853**
Engagements de financement en faveur de la clientèle	264 236
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	268 537
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	195 080
Engagements de garantie reçus des institutions financières	668 478
Autres engagements donnés	0,3

المصدر : بنك القرض الشعبي الجزائري

جدول حسابات النتائج لبنك القرض الشعبي الجزائري لسنة 2018

COMPTE DE RÉSULTATS	31/12/2018
	U = Milliers de DA
(+) Intérêts et produits assimilés	85 073 689
(-) Intérêts et charges assimilées	-19 303 253
(+) Commissions (Produits)	8 677 796
(-) Commissions (Charges)	-686 864
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	774 232
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	295 276
(+) Produits des autres activités	2 186 371
(-) Charges des autres activités	-21 437
PRODUIT NET BANCAIRE	**76 995 809**
(-) Charges générales d'exploitation	-15 512 932
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 137 237
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**60 345 640**
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-8 969 192
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	3 031 672
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	**54 408 120**
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	4 007
(+) Eléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Eléments extraordinaires (Charges)	-
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	**54 412 128**
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-13 430 747
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	**40 981 379**

المصدر : بنك القرض الشعبي الجزائري